

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية

تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية  
للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات  
ومكاتب تدقيق الحسابات

( دراسة ميدانية )

إعداد الطالب

محمد احمد علقم

إشراف

أ.د: نعيم حسني دهمش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة  
بكلية الدراسات الإدارية والمالية العليا في جامعة عمان العربية للدراسات العليا

٢٠٠٥

ب

### التفويض

أنا محمد احمد محمد علقم، أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: محمد احمد محمد علقم

التوقيع: 

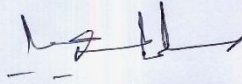
التاريخ: ٢٠٠٥ / ١٧ / ٢٠٠٥

ب



## قرار لجنة المناقشة

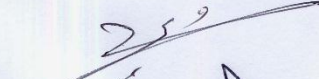
نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها " تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات (دراسة ميدانية) " بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٥، وأجيزت.

التوقيعأعضاء اللجنة

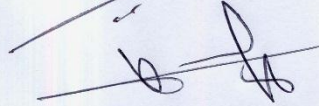
١ - الدكتور سليمان عطية (رئيسا)



٢ - الأستاذ الدكتور نعيم دهمش (مشرفا وعضوا)



٣ - الدكتور: محمد مجيد سليم (عضوا)



٤ - الدكتور: توفيق عبد الجليل (عضوا)

## الإهداء

إلى أمي ٠٠٠ التي تنسيني همي وحزني  
إلى روح أبي الطاهرة ٠٠٠ تغمده الله برحمته  
بكلية الدراسات الإدارية والمالية العليا في جامعة عمان العربية  
للدراسات العليا  
مع خالص محبتي وتقديري،،،  
محمد احمد علقم

## شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور نعيم دهمش لإشرافه على الرسالة ولتوجيهاته وإرشاداته القيمة التي أسهمت في إنجاز وإظهار هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور سليمان عطية،

والدكتور محمد مجيد سليم،

والدكتور توفيق عبد الجليل،

لما أبدوه من ملاحظات قيمة.

إلى كل من ساعدني وشاركني حلمي ... .. أقدم شكري وتقديري.

محمد احمد علقم

## فهرس المحتويات

و.....	فهرس المحتويات
ط.....	فهرست الجداول
ك.....	فهرست الأشكال
ك.....	فهرست الملاحق
ل.....	الملخص
ن.....	Abstract
١.....	الفصل الأول مدخل الدراسة
٢.....	١- المقدمة:
٣.....	١-١ مشكلة الدراسة:
٥.....	٢-١ أهداف الدراسة:
٥.....	٣-١ متغيرات وعوامل الدراسة:
٦.....	المتغيرات المستقلة
٦.....	المتغير التابع
٧.....	٤-١ فرضيات الدراسة:
٧.....	٥-١ مصطلحات الدراسة:
٨.....	٦-١ أدبيات الدراسة:
١٩.....	٧-١ ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
٢١.....	الفصل الثاني محاسبة الأرباح
٢٢.....	٢- مقدمة:
٢٤.....	٢-٢ محاسبة الأرباح:
٢٧.....	٣-٢ مفاهيم الدخل (Income Concepts):
٣٠.....	٤-٢ مفاهيم المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance Concepts):
٣١.....	٥-٢ تحديد الدخل (Income Determination):
٣٢.....	٦-٢ مفاهيم الدخل المحاسبي (Accounting Income Concepts):
٣٣.....	٧-٢ الاعتراف المحاسبي بالدخل (Income Recognition):
٣٥.....	٩-٢ الاعتراف بالإيراد (Revenue Recognition):
٣٦.....	١٠-٢ القياس المحاسبي للدخل (Income Measurement):
٣٧.....	١١-٢ مبدأ المقابلة ( Matching Principle):
٣٨.....	١٢-٢ مفهوم قائمة الدخل والعناصر المكونة لها:
٤١.....	١٣-٢ قائمة المصادر العامة للأرباح:
٤٢.....	١٤-٢ أثر مفاهيم الوحدة المحاسبية على مفهوم الربح المحاسبي:
٤٥.....	١٥-٢ جوانب القصور في القوائم المالية:
٥٠.....	الفصل الثالث إدارة الأرباح

٥١	٣- مقدمة:
٥٣	٢-٣ إدارة الأرباح (Earnings Management):
٥٥	١-٢-٣ أهداف إدارة الأرباح:
٥٥	٢-٢-٣ طرق إدارة الأرباح:
٥٦	٣-٢-٣ دوافع إدارة الأرباح:
٥٨	٣-٣ تجميل الدخل (Income Smoothing):
٥٩	١-٤-٣ أنواع تجميل الأرباح:
٥٩	٢-٤-٣ أهداف تجميل الأرباح:
٥٩	٤-٣ المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting):
٦٨	٥-٣ القوائم المالية المتوقعة الصورية (Proforma Financial Statements):
٦٩	١-٥-٣ إعداد القوائم المالية المتوقعة الصورية:
٧٠	٦-٣ دور مدقق الحسابات في تدقيق إدارة الأرباح:
٧٣	الفصل الرابع جودة الأرباح
٧٤	٤- مقدمة:
٧٦	١-٤ جودة البيانات والمعلومات المالية:
٧٧	٢-٤ الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية:
٨٠	٣-٤ مفهوم جودة الأرباح (Earnings Quality Concept):
٩٠	٤-٤ أهمية جودة الأرباح:
٩٢	٥-٤ أسباب تدني جودة الأرباح:
٩٤	٦-٤ طرق التلاعب بجودة الأرباح:
٩٥	٧-٤ أساليب تقييم جودة الأرباح:
١٠٠	٨-٤ دور لجنة التدقيق في الشركة عن الجودة في الأرباح:
١٠٤	٩-٤ دور مدقق الحسابات الخارجي عن الجودة في الأرباح:
١٠٥	١٠-٤ الخصائص المؤثرة في إدراك جودة الأرباح:
١٠٧	١١-٤ مؤشرات جودة الأرباح:
١١١	الفصل الخامس آلية الدراسة وأسلوبها
١١٢	٥- مقدمة:
١١٢	١-٥ : مجتمع وعينة الدراسة
١١٣	٢-٥ : نطاق ومحددات الدراسة:
١١٤	٣-٥ : أساليب جمع البيانات وأداة الدراسة:
١١٦	٤-٥ : صدق أداة الدراسة:
١١٦	٥-٥ : الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات:
١١٩	الفصل السادس الدراسة الميدانية (التحليل ومناقشة النتائج)
١٢٠	٦- مقدمة
١٢٠	١-٦ اختبار المصادقية
١٢٠	٢-٦ خصائص العينة
١٢٨	٣-٦ نتائج تحليل بيانات الدراسة:
١٥٨	٤-٦ اختبار فرضيات الدراسة:
١٦٣	الفصل السابع نتائج الدراسة والتوصيات

١٦٤.....	١-٧ نتائج الدراسة.....
١٦٧.....	٢-٧ النموذج المقترح لتقييم جودة الأرباح في التقارير المالية وعلاقتها.....
١٧٣.....	٣-٧ التوصيات: .....
١٧٦.....	المراجع.....
١٧٦.....	أولاً:المراجع العربية:.....
١٧٧.....	ثانياً:المراجع الأجنبية:.....
١٨٣.....	الملاحق.....

## فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
٣٩	مفاهيم الدخل	(٢/١) -
٥٤	المصادر العامة للأرباح	(٢/٢) -
٧٨	إجراءات المحاسبة الإبداعية	(٣/١) -
١٠٤	مفاهيم جودة الأرباح في الدراسات السابقة	(٤/١) -
١٣٤	خصائص جودة الأرباح	(٤/٢) -
١٣٤	العوامل المؤثرة في جودة الأرباح	(٤/٣) -
١٥٣	الخصائص الشخصية والديموغرافية لفئة الإدارة في الشركات	(٦/١) -
١٥٤	الخصائص الشخصية والديموغرافية لفئة المدققين	(٦/٢) -
١٥٦	خصائص الشركات المساهمة في عينة الدراسة	(٦/٣) -
١٥٧	خصائص مكتب التدقيق في عينة الدراسة	(٦/٤) -
١٥٩	ONE -SAMPLE KOLMOGOROV-SMIRNOV TEST	(٦/٥) -
١٦١	المقياس المقترح لمستويات جودة الأرباح	(٦/٦) -
١٦٢	مؤشرات جودة الأرباح	(٦/٧) -
١٦٩	ترتيب مستويات تمتع الأرباح المعلنة بمؤشرات جودة الأرباح	(٦/٨) -
١٧٣	علاقة جودة الأرباح بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص الشركة	(٦/٩) -
١٧٨	علاقة جودة الأرباح بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص مكتب التدقيق	(٦/١٠) -
١٨١	علاقة جودة الأرباح بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بالشركة ومكتب التدقيق	(٦/١١) -
١٨٣	علاقة المؤشرات المالية بمقاييس جودة الأرباح	(٦/١٢) -
١٨٥	الشركات الأقل تذبذباً في نسبة المديونية	(٦/١٣) -



١٨٦	الشركات الأقل تذبذبا في صافي الربح التشغيلي	(٦/١٤) -
١٨٦	الشركات الأقل تذبذبا في صافي الربح	(٦/١٥) -
١٨٧	الشركات الأقل تذبذبا في حجم الاهتلاكات	(٦/١٦) -
١٨٧	الشركات الأقل تذبذبا في صافي التدفق النقدي	(٦/١٧) -
١٨٨	الشركات الأقل تذبذبا في معدل العائد على الأصول	(٦/١٨) -
١٨٨	الشركات الأقل تذبذبا في نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية	(٦/١٩) -
١٨٩	الشركات الأقل تذبذبا في القيمة السوقية	(٦/٢٠) -
١٨٩	الشركات الأقل في نسبة صافي الدخل/التدفق النقدي	(٦/٢١) -

## فهرست الأشكال

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>الشكل</u>
٨	نموذج الدراسة	- شكل (١/١)
١١٣	المفاهيم الأساسية لجودة الأرباح	- شكل (٤/١)

## فهرست الملحق

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الملحق</u>	<u>الملحق</u>
٢٢٤		١. استبانة الدراسة
٢٣٩		٢. مجتمع الدراسة

# تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات

## ومكاتب تدقيق الحسابات

( دراسة ميدانية )

إعداد الطالب

محمد احمد علقم

إشراف

د. نعيم حسني دهمش

## الملخص

نظرا لأهمية جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مؤشرات الجودة في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات.
2. تقييم مستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
3. تحليل علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بكل من خصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات الخارجي.
4. تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات.
5. الوقوف على المتطلبات الضرورية لضمان الجودة العالية في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تمت مراجعة الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم قام الباحث بتقسيم مؤشرات جودة الأرباح إلى مؤشرات مرتبطة بالخصائص النوعية للأرباح، ومؤشرات مرتبطة بالخصائص العملية لتطبيق السياسات المحاسبية، وبعد ذلك تم جمع البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في قطاعي الصناعة والخدمات للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٠)، وكذلك تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققي الحسابات الخارجيين)، للتعرف على

آرائهم تجاه توفر مؤشرات جودة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات.

وبعد تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في قطاعي الصناعة والخدمات، وتحليل البيانات التي تم جمعها من (١٠٣) مديرا و (٧١) مدققا، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. لا تتمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققي حسابات هذه الشركات، وإنما أشارت الدراسة إلى مستوى متوسط من جودة الأرباح.

٢. هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المديرين والمدققين حيال مستوى تمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية.

٣. أكدت فئتا الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين) على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة وبين جودة الأرباح المعلنة في تقاريرها المالية.

٤. أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات المساهمة العامة وبين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية لهذه الشركات من وجهة نظر المديرين، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مكاتب التدقيق وبين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

٥. ليس هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية يعزى لنوع القطاع بين المديرين والمدققين فيما يتعلق بعلاقة خصائص الشركة بجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، بينما يوجد هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية يعزى لنوع القطاع بين المديرين والمدققين فيما يتعلق بعلاقة خصائص مكتب التدقيق بجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات.

٦. وأخيرا قام الباحث بتطوير نموذج يمكن أن يستخدم لتحليل وتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة، تم فيه تقسيم مستوى جودة الأرباح إلى ثلاثة مستويات تتدرج من

٧. المستوى العالي إلى المستوى المنخفض، وبعد ذلك بين الباحث كيفية تطبيق هذا النموذج والمتطلبات اللازمة لذلك.

# **Developing A Model for evaluating Quality of Reported Earnings in Financial Reports of Jordanian Corporations and Its Relation with Companies and Audit firms Characteristics**

(Field Study)

Conducted By: Mohammad Ahmad Alqam

Supervised By:

Prof. Na'im Dahmash

## **Abstract**

Due to the importance of earnings quality in financial reporting for various users, this study has been conducted to achieve the following objectives:

Introduce earnings quality indicators in financial reporting.

١. Evaluating the level of earnings quality in financial reports for Jordanian corporations.

٢. Examine the possible relationships between earnings quality in financial reports of Jordanian Corporations and its relation with companies` and audit firms` characteristics.

٣. Develop a model to evaluate earnings quality in financial reports of Jordanian Corporations and its relation with companies and audit firms characteristics.

٤. Point out the essential requirements needed to ensure high earnings quality in financial reports

In order to achieve these purposes, the literature of related studies was reviewed, and the indicators of earnings quality were

divided into indicators related to qualitative characteristics of earnings, and indicators related to practical accounting policy implementation.

Financial data for Jordanian Corporations were collected from the period (٢٠٠٠-٢٠٠٢). Also a questionnaire was developed and distributed to collect data from management in Jordanian Corporations and auditors to introduce their opinions about the earnings quality in financial reports, and its relation with companies and audit firms characteristics.

After analyzing financial data for Jordanian Corporations and data collected from (١٠٣) managers and (٧١) auditors, the study indicated the following results:

١. There is no high earnings quality in financial reporting of Jordanian corporations from the point of view of managers and auditors, but there is a medium level of earnings quality.
٢. There is a statistical difference between managers and external auditors toward the availability of earnings quality in financial reports of Jordanian corporations.
٣. Managers and auditors agreed with the existence of statistical relation between corporations characteristics and earnings quality in the financial reports for these corporations.
٤. There is a statistical relation from the point of view of managers between audit firms characteristics and earnings quality in corporations' financial reports, but there is no statistical relation from the point of view of external auditors between audit firms characteristics and earnings quality in corporations financial

reports.

٦. There is no statistical difference related to the type of sector between managers and auditors toward the relation of the earnings quality in financial reports of Jordanian Corporations with audit firms' characteristics. But there is a statistical difference related to the type of sector between managers and auditors toward the relation of the earnings quality in financial reports of Jordanian Corporations with corporation characteristics.
٧. Finally, the researcher developed a model to help users to evaluate and analyze earnings quality in financial reports. This model divided earnings quality into three levels from high to low quality, and the researcher explained how to implement this model and its requirements.



## الفصل الأول مدخل الدراسة

١- المقدمة

١-١ مشكلة الدراسة

٢-١ أهداف الدراسة

٣-١ متغيرات وعوامل الدراسة

٤-١ فرضيات الدراسة

٥-١ مصطلحات الدراسة

٦-١ أدبيات الدراسة

٧-١ ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

كثرت في الآونة الأخيرة التساؤلات والانتقادات التي تثار حول أمانة وعدالة المعلومات المالية المعلنة في التقارير المالية للشركات، فقد أدى تدخل الإدارة أو حتى تلاعبها في الأرباح التي تظهرها في تقاريرها المالية إلى تدني اعتمادية وملاءمة هذه الأرباح في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لأداء هذه الشركات، وضعف قدرتها التنبؤية في التنبؤ بالأرباح في المستقبل، مما انعكس على تدني جودة هذه الأرباح، وإلى تراجع أهميتها من خلال تراجع ثقة الأطراف المستخدمة للتقارير المالية في الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة (Isaac, ٢٠٠١, pp. ١-١٠).

أكدت المعايير المحاسبية على أهمية توفر الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية حتى تستطيع أن تؤمن هذه المعلومات قدرة تنبؤية مناسبة حول نشاطات الشركة المستقبلية؛ إذ تعتبر المعلومات المالية المعلنة في التقارير المالية للشركات من أهم المرتكزات التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية المختلفة، وبالرغم من اعتبار الربح المحاسبي من المؤشرات الجيدة لأرباح وعوائد الأسهم، إلا أن استخدام مدخل العمليات (Transactions Approach) لتحديد الدخل بما يتفق ومحدد التحفظ والأهمية النسبية، أدى إلى اهتمام المحللين الماليين بالدخل الاقتصادي باعتباره أكثر قدرة من الدخل المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى أنه فرض عليهم أيضا ضرورة تدقيق جودة الأرباح المحاسبية عند القيام بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية (Schroeder et al, ٢٠٠١, p. ٨٠).

جاءت العديد من الدراسات لتبين أن الممارسات المحاسبية المؤقتة لا بد أن

تؤدي في المستقبل إلى عملية إعادة التقدير، مما يؤثر سلبا على جودة الأرباح الحالية المعلنة باعتبارها مؤشرا جيدا للأرباح المستقبلية، لذلك بدأت دعوات العديد من الأطراف إلى ضرورة التنبه لممارسات المديرين في إدارة الأرباح، وضرورة الحد من تدخل الإدارة في المعلومات المعلنة في الإبلاغ المالي (Henry, ٢٠٠١, pp. ١٠٠-).

(١١٠) ، وأهمية أن تقوم الشركات بتطبيق معايير وقواعد الإبلاغ المالي بشكل مشدد

ومستمر يضمن جودة الإفصاح والأرباح المعلنة، وتوفير الشفافية والوضوح حول أدائها ومركزها المالي (Jackson et al, ٢٠٠١, pp. ١-١٠).

وتبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية التعرف على مؤشرات الجودة العالية للأرباح المعلنة، وتقييمها في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية مما يساعد في تحديد علاقة جودة الأرباح المعلنة ومؤشراتها بكل من خصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات الخارجي، وهذا يمكن من تقييم عدالة وأمانة

الأرباح المعلنة في تعبيرها عن الجوهر الاقتصادي لأداء الشركة ومركزها المالي، ويبرز الدور الهام للإدارة في الشركات في إدارة جودة الأرباح، ودور مدقق الحسابات في تقييم هذه الجودة والحد من تدخل إدارة الشركات في إدارة الأرباح، وبالتالي رفع وتحسين القرارات المتخذة للتنبؤ بمستقبل الشركة وتدفقاتها النقدية. كما تظهر أهمية جودة الأرباح وسلامة وأمانة المعلومات المالية المتضمنة فيها، من أهمية دورها في تخفيف فجوة التوقعات الموجودة بين توقعات المستثمرين والمقرضين من جهة، وما يمكن أن توفره لهم مهنة المحاسبة من معلومات من جهة أخرى، خصوصا في ظل هامش الحرية الذي توفره المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لإدارة الشركات في اختيار السياسات المحاسبية المختلفة وفي تحديد التقديرات المختلفة، وكذلك في تخفيف فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين من جهة، وتوقعات الأطراف المستخدمة للتقارير المالية حول مدى التوكيد أو الأمان الذي تقدمه لهم مهنة التدقيق عن البيانات التي تظهرها الشركات في تقاريرها المالية من جهة أخرى، وما لذلك من أثر كبير على ثقة مستخدمي التقارير المالية بجودة الأرباح المعلنة فيها بشكل خاص وبالإبلاغ المالي بشكل عام (Pasewark et al, ٢٠٠٢, pp. ١٣٧-١٧٢).

#### ١-١ مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال تزايد الحالات -عالميا ومحليا- التي تظهر تدني جودة الأرباح المعلنة في الإبلاغ المالي للشركات في مدى تعبيرها عن حقيقة الأداء المالي لها، وتدني أهميتها وملاءمتها في التقدير والتنبؤ بالأرباح المستقبلية (Lerach, ٢٠٠١, p. ٣).

ومن هذه الحالات على المستوى العالمي، قيام شركة (Micro Strategy) باستخدام سياسة منفتحة في الاعتراف بالإيراد المتأني من العقود التي تنفذها بغية تضخيم الأرباح التي تحققها الشركة، دون أن تتجاوز المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ولكن عندما اضطرت الشركة إلى القيام بعملية إعادة التقييم انخفضت أسهمها بنسبة (٩٨%) خلال مدة قصيرة، وكذلك كان قيام شركة (Enron) بعمليات كبيرة من التمويل من خارج الميزانية بغية التغطية على الخسائر الكبيرة التي تثقل كاهلها، أدى في نهاية الأمر إلى أكبر مأساة إبلاغ مالي في التاريخ خسر فيها حملة الأسهم (١٠٠%) من قيمة استثماراتهم فيها، وإلى انهيار إحدى أكبر شركات التدقيق في العالم وهي شركة آرثر أندرسون (Camelback Research Alliance Inc. ٢٠٠٢, p. ٥).

أما على المستوى المحلي فكان انهيار بنك البترا والملابسات التي أحاطت بسقوطه، أثارت التساؤلات حول النجاحات الذي حققها البنك في بداياته والأرباح التي جناها، فقيام إدارة البنك باستخدام سياسات ائتمانية منفتحة، واعتمادها على قبول ضمانات غير كافية أدى إلى انهيار البنك، وهذا ما حدا بالأطراف

المختلفة إلى التنبه لأهمية وضرورة تحليل المتغيرات والمؤشرات التي تؤثر في جودة أرباح وديمومة نجاح الشركات الأردنية، ودور الإدارة في الشركات في ادارة الأرباح والتلاعب بالمعلومات المعلنة في التقارير المالية للشركات، ومدى قدرة المدققين والمستثمرين على تقييمها والتنبؤ بها.

وأثار التراجع في جودة الأرباح المعلنة الحاجة إلى ضرورة تحسين مستوى هذه الجودة، وإلى تزايد الاهتمام بأثر ممارسات إدارات الشركات على جودة الأرباح، وأهمية دور جهات الرقابة والتدقيق في الحد من هذا الأثر؛ مما دعا إلى ظهور عدة دراسات تساهم بإثراء الجانب النظري لجودة الأرباح من خلال تغطية الجوانب التطبيقية ذات العلاقة بالواقع العملي لجودة الأرباح، وقد جاءت هذه الدراسة في هذا السياق. ويمكن القول أن مشكلة هذه الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما مستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية ؟
٢. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي مجتمع الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققي الحسابات في مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية) فيما يتعلق بمستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية ؟
٤. ما علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركة ؟
٥. ما علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي الذي يقوم بتدقيق حسابات هذه الشركات ؟
٦. هل هناك اختلاف بين إدارات الشركات ومدققي الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركة وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي؟
٧. ما النموذج الذي يمكن تطبيقه لتقييم مستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات المساهمة ومكاتب تدقيق الحسابات التي تدققها ؟
٨. ما القضايا التي يجب على الأطراف المختلفة المستخدمة للتقارير المالية القيام بها لتحسين جودة الأرباح بشكل خاص، وجودة المعلومات المعلنة في الإبلاغ المالي للشركات بشكل عام ؟

## ٢-١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مؤشرات الجودة في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات.
٢. تقييم مستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
٣. تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات.
٤. تحليل علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بكل من خصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات الخارجي.
٥. الوقوف على المتطلبات الضرورية لضمان الجودة العالية في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات.
٦. الخروج بالاقترحات والتوصيات اللازمة للمساعدة في تحسين جودة الأرباح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

## ٣-١ متغيرات وعوامل الدراسة:

### المتغير التابع:

جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقيست من خلال المؤشرات التالية:

١. المؤشرات المرتبطة بالخصائص النوعية الواجب توفرها في الأرباح:

وهي ترتبط بتوفر صفتي الملاءمة والموثوقية في الأرباح المعلنة.

٢. المؤشرات المرتبطة بالتطبيق العملي للسياسات المحاسبية، وهي:

- التقديرات المحاسبية وثباتها.

- الطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثباتها.

- جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي.

- الاعتراف الملازم بالإيرادات والمصاريف.

- الثبات في التصنيف المحاسبي.

### المتغيرات المستقلة\*

\* أوضح الباحث كيفية قياس هذه المتغيرات في الفصل الخامس من هذه الدراسة والخاص بمنهجية الدراسة.

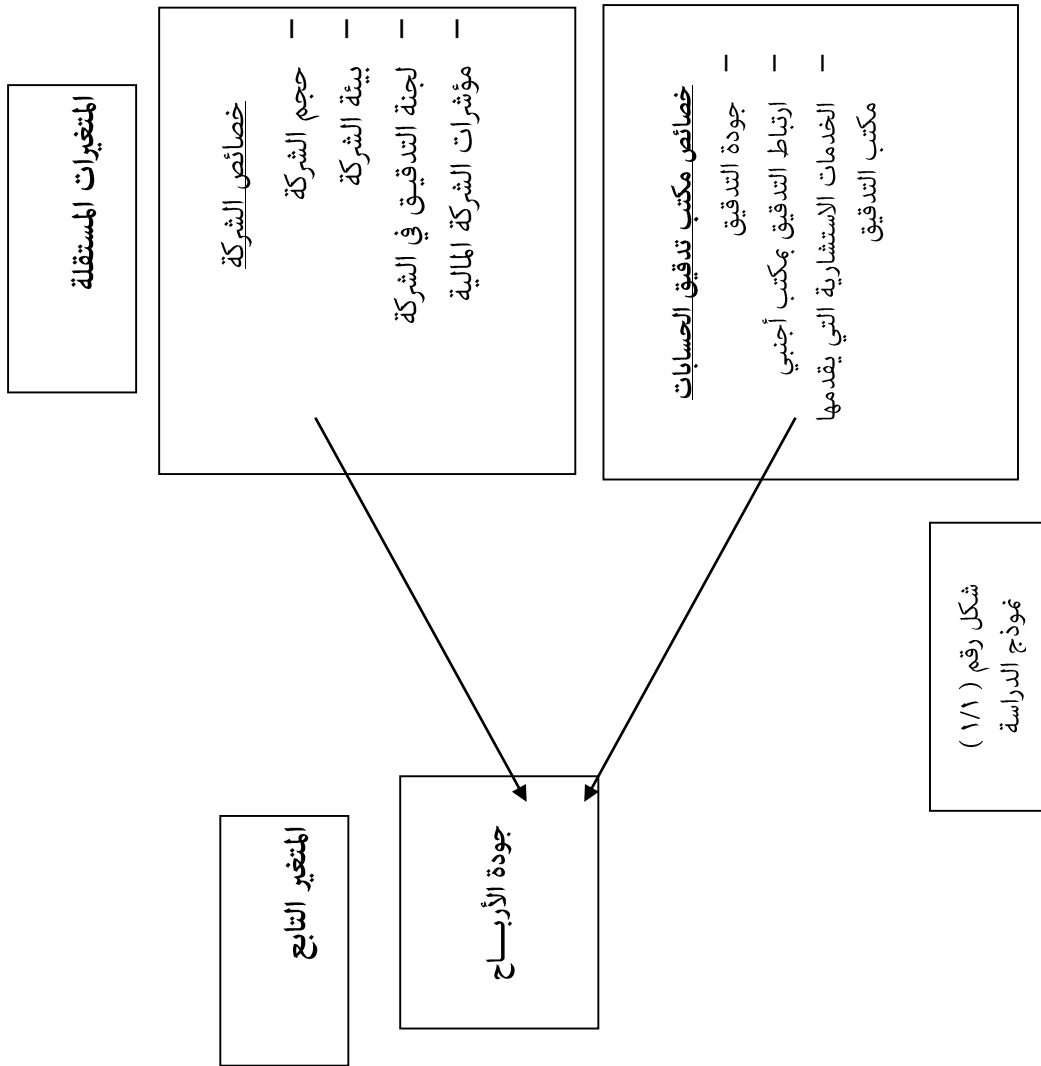
(١) المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية، وهي:

١. حجم الشركة.
٢. بيئة الشركة.
٣. لجنة التدقيق في الشركة.
٤. مؤشرات الشركة المالية.

(٢) المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات، وهي:

١. جودة التدقيق.
٢. ارتباط مكتب التدقيق بمكتب أجنبي.
٣. الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب التدقيق.

ويوضح الشكل رقم (١/١) نموذج الدراسة:



## ٤-١ فرضيات الدراسة:

استكمالا لما توصلت إليه الدراسات السابقة، واعتمادا على الإطار النظري للدراسة الحالية، يمكن صياغة

فرضيات الدراسة في صورتها العدمية على النحو التالي:

**الفرضية الأولى:** لا تتمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات التي تدقق حساباتها.

**الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات فئتي الدراسة ( الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات ) فيما يتعلق بمدى تمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية.

**الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي.

**الفرضية الخامسة:** لا يوجد اختلاف بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي.

## ٥-١: مصطلحات الدراسة:

١. جودة الأرباح (Earnings Quality): تعرف أنها درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي

للشركة، فكلما اقترب الدخل المحاسبي من الدخل الاقتصادي كلما كانت الأرباح المعلنة في الإبلاغ المالي

تتمتع بجودة عالية، كما تعتبر الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت الأرباح مؤشرا جيدا

٢. للأرباح المستقبلية (الأرباح المستدامة)، وبالتالي يمكن أن تكون الأرباح التي تتميز بالجودة هي الأرباح

المتكررة والأكثر اقترابا من النقدية والتي تتميز بالدقة في قياسها من خلال اعتمادها على اقل قدر ممكن

من الأحكام والتقديرات الشخصية لإدارة الشركة.

٣. الأرباح (Earnings): وهي الأرباح المعلنة في قائمة الدخل قبل البنود غير العادية.

٤. إدارة الأرباح: أي إجراء مقصود يتخذ من قبل الإدارة في تطبيق أو تفسير أو اختيار السياسات المحاسبية

والادارية في عملية الإبلاغ المالي بقصد التأثير على الدخل في الأجل القصير لتحقيق اهداف محددة مسبقا.



٥. المؤشرات: وهي المتغيرات ذات الأثر أو الخصائص ذات الأهمية في الدلالة على تحديد وتقييم جودة الأرباح.

٦. النموذج: ويقصد به في هذه الدراسة الأداة التي تمثل الأسس والمعايير والتوجيهات التي ينبغي أن تراعى عند تقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص هذه الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات التي تقوم بتدقيقها.

٧. خصائص الشركات: هي المتغيرات والجوانب التي يمكن ربطها بالشركة ككل مثل: حجم الشركة، وفعالية ودور ومؤهلات لجنة التدقيق، وطبيعة البيئة التي تعمل فيها الشركة ومؤشراتها المالية.

٨. خصائص مكتب تدقيق الحسابات: وهي المتغيرات التي يمكن إرجاعها لمكتب التدقيق الذي تتعامل معه الشركة مثل: جودة خدمات التدقيق التي يقدمها، وارتباطه بمكتب أجنبي، وتقديمه لخدمات غير تدقيقية للشركات التي يقوم بتدقيقها.

٩. فجوة التوقعات (Expectation Gap): وهي الفجوة الموجودة بين ما يتوقع المستثمرون الحصول عليه من معلومات عن الشركة، وبين ما يمكن أن توفره إدارة الشركة لهم من معلومات من خلال التقارير والإفصاحات الصادرة عنها، كما تطلق أيضا على الفجوة بين ما يتوقعه جمهور مستخدمي التقارير المالية حول مدى التوكيدات التي تقدمها لهم مهنة التدقيق عن البيانات الصادرة عن الشركة، وبين أخطاء الاكتشاف التي يقع فيها المدقق نتيجة استخدامه لأسلوب العينة.

#### ٦-١ أدبيات الدراسة:

١- دراسة (Kenneth & Rockness, ١٩٩٤)، بعنوان (أخلاقيات إدارة الأرباح - دراسة استقصائية):

قام (Kenneth & Rockness) بفحص ميداني لاستيضاح القضايا الأخلاقية السلوكية المرتبطة بإدارة الأرباح، حيث قاما بتقييم ممارسات الإدارة في الشركات الأمريكية في إدارة الأرباح بواسطة استبانة احتوت على ثلاثة عشر نشاطا محتملا لإدارة الأرباح، وشملت عينة الدراسة على (٢٠٠) من المديرين العامين والتنفيذيين و(١٠٠) من المدققين الداخليين، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقا بين فئتي الدراسة على أثر حجم ونوع وغرض وأهمية النشاط أو البند ومدة هذا الأثر على ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح، وعلى الحكم على تصرفات الإدارة، بينما ظهر عدم وجود اتفاق على انسجام ممارسات الإدارة مع المبادئ المقبولة قبولاً عاماً، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الوقوف على الأبعاد الأخلاقية السلوكية في إدارة الأرباح، وعلى أهمية توفير قوائم مالية محايدة للمستخدمين الخارجيين، وقد أظهرت هذه الدراسة تدخل المديرين في إدارة أرباح

الشركات لتحقيق بعض الأهداف المحددة وتعكس أهمية التحقق من الأرباح المعلنة في القوائم المالية من خلال فهم دوافع وسلوك الإدارة في الشركات.

## ٢- دراسة (Makar et al, ١٩٩٨) ، بعنوان فحص حالات الاندماج وجودة الأرباح المعلنة:

قامت هذه الدراسة باختبار فيما إذا كانت المعلومات المستقاة من الأرباح المعلنة عند تقييم حالات وآثار الاندماج تخضع لتدخل أو تلاعب الإدارة، وقد فحص (Makar et al) المستحقات الكلية (Total Accruals) والمستحقات الجارية لقياس تدخل الإدارة في إدارة الأرباح وفي جودة الأرباح المعلن عنها، وبعد تحليل بيانات (٨٦) شركة أمريكية خضعت لعمليات اندماج بين عامي (١٩٧٤ - ١٩٩٢)، أظهرت نتائج الدراسة أن الإدارة في الشركات الأمريكية تتدخل في الأرباح المعلن عنها بهدف تقليل أعباء التكاليف السياسية والقانونية، حيث تقوم الشركات بتقليل أرباحها باستخدام المخصصات خوفاً من إظهار أرباح إضافية أو أفعال غير تنافسية، الأمر الذي يؤثر على جودة الأرباح المعلنة فيها. وخلصت الدراسة إلى ضرورة توخي الحذر حول جودة أرباح الشركات في الفترات المحيطة بتاريخ الاندماج، ودعت إلى ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات حول علاقة المستحقات بجودة الأرباح.

## ٣- دراسة (Al-Rai & Dahmash, ١٩٩٨) ، بعنوان تأثيرات تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية على مهنة المحاسبة في الأردن:

قامت هذه الدراسة بتقصي آثار تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية على مهنة المحاسبة في الأردن، وقام (Al-Rai & Dahmesh) بتوزيع (١٧) استبانة على مكاتب التدقيق و(١٨) استبانة على أساتذة الجامعات لإستيضاح منافع ومساوئ تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام معايير المحاسبة الدولية يزيد من قدرة المحللين في الحصول على دقة وإمكانية مقارنة أكبر للمعلومات في القوائم المالية للشركات المختلفة، وتحسن من جودة المعلومات المعلنة في القوائم المالية، وهذا يؤدي إلى ثقة أكبر في سوق الأسهم ويشجع الاستقرار في السوق المالي بالمملكة، ويزيد من مسؤولية الإدارة عن أدائها.

وقد شملت استبانة الدراسة سؤالاً يتعلق بارتباط معايير المحاسبة الدولية بتوفير معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية يزيد من جودة الإبلاغ المالي وخصوصاً إذا ما تم اخذ البيئة المحلية بعين الاعتبار.

٤- دراسة (Godfrey & Jones, ١٩٩٩) ، بعنوان تأثير التكاليف السياسية على تجميل الدخل من خلال تصنيف البنود غير العادية:

قام ( Jones & Godfrey ) في هذه الدراسة بدراسة الطرق التي تستخدمها الشركات الأسترالية في تجميل أرباحها، حيث وجدت الدراسة أن المديرين في (٥٨) شركة من هذه الشركات بين عامي (١٩٨٥-١٩٩٣) قاموا بعملية تجميل دخولها (Income Smoothing) من خلال اختيار التصنيف الذي يناسب أغراضهم لتصنيف البنود المختلفة في التقارير المالية كبنود عادية أو غير عادية لتقليل أعباء التكاليف السياسية- وهي التكاليف التي ترتبط بجهات سياسية خارجية اهمها مطالبات اتحادات العمال، كما أكدت الدراسة على اثر التصنيف المحاسبي على عملية انتقال الثروة.

٥- دراسة (Zhou & Elder, ٢٠٠١) ، بعنوان حجم مكتب التدقيق وتخصص الصناعة وإدارة الأرباح من خلال عمليات الاكتتاب الأولية:

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح على (١٠٤٨) شركة من الشركات الأمريكية بين عامي (١٩٩٦ - ١٩٩٨) ، وتم قياس جودة التدقيق من خلال حجم المكتب وتخصص مكتب التدقيق في الصناعة، في حين تم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الرأسمالية في مرحلة الاكتتاب الأولية بالأسهم-حيث تعنى الإدارة بإعطاء معلومات منظمة للمستثمرين، وقد وجد (Zhou & Elder) أن مكاتب التدقيق الخمسة الكبرى وتخصص المكتب يحدان من إدارة الأرباح في الشركات في عمليات الاكتتاب الأولية.

٦- دراسة (Ebrahim, ٢٠٠١) ، بعنوان جودة التدقيق وشهرة المدقق وأهمية العميل وإدارة الأرباح، دليل إضافي:

قدمت هذه الدراسة من خلال مسح لبيانات عدد كبير من الشركات الأمريكية بين عامي (١٩٨٨-١٩٩٩) دليلاً إضافياً على علاقة جودة التدقيق بسلوك الشركات في إدارة الأرباح، وقد تم قياس جودة التدقيق من خلال حجم المكتب، وسلوك الشركات في إدارة الأرباح من خلال المستحقات الرأسمالية، وقد تناولت الدراسة أثر ثلاثة عوامل مرتبطة بالتدقيق، وهي: جودة التدقيق وشهرة المدقق في العمل وأهمية العميل، وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وشهرة المدقق من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وأكد (Ebrahim) على أهمية دور المدقق في الرقابة على فاعلية عملية التدقيق وما لذلك من أثر على جودة الأرباح.

٧- دراسة (Richardson et al, ٢٠٠١) ، بعنوان المعلومات المستقاة من المستحقات حول جودة الأرباح:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً لدراسة (Sloan, ١٩٩٦) والتي استخدمت المستحقات الجارية للدلالة على جودة الأرباح، فقد بحثت هذه الدراسة في مدى قدرة المستحقات على توفير معلومات حول جودة الأرباح، وذلك من خلال فحص منظم قام به (Richardson et al) لمصدر المعلومات في المستحقات حول جودة الأرباح، من خلال عينة من بيانات عدد كبير من الشركات الأمريكية بين عامي (١٩٨٨-١٩٩٨)، لتحليل جميع المعلومات المستقاة من المستحقات الجارية وغير الجارية، ومستحقات الأصول ومستحقات الالتزامات. أشارت الدراسة إلى المستحقات الكلية على أنها الفرق بين الأرباح والتدفق التقدي، وقد اعتمدها كمقياس لجودة الأرباح، وهي التي يمكن أن تعزى لها جودة الأرباح وليس لعامل واحد مفرد بحد ذاته منها كالمستحقات الرأسمالية مثلاً.

بينت نتائج الدراسة أنه بالرغم من كون معظم المعلومات المستقاة من المستحقات حول جودة الأرباح هي من مستحقات الأصول، إلا أن المعلومات من مستحقات الالتزامات تلعب دوراً حيوياً في توفير معلومات هامة عن جودة الأرباح، بالرغم من عدم وجود دور مباشر لها في جودة الأرباح، وذلك لأنها تلعب دوراً هاماً في تجانس وتناسق المعلومات المستقاة من مستحقات الأصول حول جودة الأرباح.

وفي النهاية، خلصت الدراسة إلى أن المعلومات الموجودة في المستحقات الجارية لا تكفي وحدها لتقييم جودة الأرباح، بل يجب أيضاً أن يتم تدعيم ذلك بالمعلومات الموجودة في المستحقات غير الجارية، فالمستحقات غير الجارية يمكن أن تقدم معلومات مفيدة وإضافية حول عوائد الأسهم المستقبلية غير تلك المعلومات التي تقدمها المستحقات الجارية.

٨- دراسة (Dechow & Dichev, ٢٠٠١) ، بعنوان جودة المستحقات والأرباح - دور أخطاء التقدير في المستحقات:

تناولت هذه الدراسة جودة المستحقات والأرباح من زاوية خطأ التقدير في تقدير حجم المستحقات من خلال العلاقة بين المستحقات والتدفق النقدي، واعتبرت الدراسة أن المستحقات المحاسبية تستخدم للحد من المشاكل المرتبطة بالتوقيت الزمني، وسوء المقابلة في عمليات التدفقات النقدية الفعلية، لكن استخدام المستحقات للقيام بهذه المهمة يتضمن كلفة وهي كلفة خطأ التقدير في تكوين الافتراضات والتقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية، حاول (Dechow & Dichev) تطوير نموذج يمكن استخدامه

لقياس جودة المستحقات، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المستحقات ترتبط عكسياً مع أهمية المستحقات الرأسمالية وإيجابياً مع حجم الشركة، وأن هناك علاقة إيجابية بين جودة المستحقات واستمرارية الأرباح.

٩- دراسة (Chan et al, ٢٠٠٢) ، بعنوان جودة الأرباح وعوائد الأسهم:

ركزت هذه الدراسة على أهمية المعلومات المرتبطة بجودة الأرباح، حيث بين (Chan et al) من خلال دراستهم للتقارير المالية للشركات البريطانية أن المستحقات ترتبط سلباً مع عوائد الأسهم، وأن زيادة الأرباح التي ترتبط بحجم كبير من المستحقات تعكس جودة منخفضة للأرباح، وترتبط بعوائد ضعيفة للأسهم في المستقبل، وأكدت الدراسة على أهمية القدرة التنبؤية للمستحقات.

١٠- دراسة (Martin, ٢٠٠٢) ، بعنوان دراسة حالة في جودة الأرباح:

تناولت هذه الدراسة شركة ZAR Inc- وهي إحدى الشركات الأمريكية فائقة التكنولوجيا- كدراسة حالة- ترتبط بتعيين مدير مالي جديد، قام فيها ( Martin ) بمناقشة المدير المالي ولجنة التدقيق فيها حول أثر بعض القضايا التي تتعلق بفحص جودة الأرباح، أهمها: المخزون وتقييم المدينين، والمحاسبة على خيارات الأسهم والشهرة من خلال استبانة صممت لذلك، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدير المالي الجديد يحاول تحسين الوضع المالي للشركة من خلال قيامه باستخدام للسياسات المحاسبية التي تظهر مستقبلاً أفضل للشركة وهذا يؤثر على جودة الأرباح فيها، وأن جودة الأرباح في الشركة يجب أن تقيم من خلال تقييم الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات فيها.

١١- دراسة (Clikeman, ٢٠٠٢) ، بعنوان جودة الأرباح في عصر المعلوماتية:

بحثت هذه الدراسة من ناحية نظرية جودة الأرباح في عصر المعلوماتية، تعرض فيها (Clikeman) إلى بعض الصعوبات التي يمكن مواجهتها في قياس الأرباح كطبيعة الصناعة في عصر المعلوماتية حيث تكاليف التطوير الكبيرة وتكاليف الإنتاج القليلة. أكدت الدراسة على قصور المبادئ المحاسبية الحالية في معالجة بعض القضايا المرتبطة بهذا النوع من الصناعة مثل عدم إمكانية مقابلة المصاريف بالإيرادات بشكل مناسب، وعدم إظهار بعض الأصول الهامة كالشهرة وخبرة الموظفين وبراءة الاختراع، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير مقاييس محاسبية أفضل للأداء في هذا النوع من الشركات الأمريكية، وضرورة التعامل مع جودة الأرباح المعلنة في تقاريرها المالية بعناية وحذر.

١٢- دراسة (Beneish & Vargus, ٢٠٠٢) ، بعنوان الصفقات الداخلية وجودة الأرباح وسوء تسعير

المستحقات:

فحصت هذه الدراسة العلاقة بين الصفقات التجارية الداخلية- مع الأطراف ذات العلاقة- وجودة الأرباح، وقد بينت الدراسة أن مخصصات الأرباح تقل بصورة ذات أهمية نسبية عندما يكون هناك عمليات بيع داخلية، وتزيد عندما يكون هناك صفقات شراء داخلية، وأكدت الدراسة على ضرورة تقييم الصفقات التجارية وخصوصا مع الأطراف ذات العلاقة مع الشركة واستخدامها من قبل الشركات في إدارة الأرباح، وما لذلك من أثر على جودة الأرباح.

١٣- دراسة (Penman & Zhang, ٢٠٠٢) ، بعنوان التحفظ المحاسبي، جودة الأرباح وعوائد الأسهم:

بينت هذه الدراسة أن استخدام الشركات الأمريكية للممارسات المحاسبية المتحفظة ليس بالضرورة أن يقلل جودة الأرباح شريطة أن يتم الاستمرار في تطبيق نفس السياسات والطرق المحاسبية باستمرار وعلى نفس النسق. وتعكس هذه الدراسة ارتباط مفهوم جودة الأرباح بقدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وأوضحت الدراسة أن أية ممارسة محاسبية بصورة مؤقتة وغير دائمة ستؤثر على جودة الأرباح المعلنة، وأن جودة الأرباح يمكن أن ترتفع إذا استخدمت الشركة سياسات محاسبية متحفظة شريطة أن لا يتم فيها تغيير للطرق والتقديرات المحاسبية المستخدمة.

١٤- دراسة (Frankel et al, ٢٠٠٢) ، بعنوان العلاقة بين أتعاب المدقق على الخدمات غير التدقيقية وجودة

الأرباح:

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين حجم الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها مدقق الحسابات وجودة الأرباح في الشركات التي يقوم بتدقيقها، وذلك لإبراز أهمية وأثر هذه الخدمات على مصداقية الإبلاغ المالي.

أظهرت الدراسة أن الشركات الأمريكية التي ترتبط مع مدققيها بخدمات غير تدقيقية أكبر مما يتوقعه الجمهور، تظهر في تقاريرها مستحقات رأسمالية أكبر من الشركات الأخرى، وأن الأتعاب الإضافية للخدمات غير التدقيقية - ذات الحجم غير المتوقع من الجمهور- لها أثر سلبي على أسعار الأسهم في السوق عند الإفصاح أو الإعلان عن حجم هذه الأتعاب، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة تتفق مع المقولة القائلة أن تقديم المدقق لعملائه خدمات غير تدقيقية يقوي المنفعة الاقتصادية بينهما، مما يؤثر على حياد المدقق، وقدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح المعلنة في تقاريرها، وانعكاس ذلك على جودة الأرباح.

١٥- دراسة (Pasewark et al, ٢٠٠٢) ، بعنوان الخصائص المؤثرة في إدراك جودة الإصدارات المحاسبية:

حاولت هذه الدراسة التعرف على الخصائص التي تدخل تشكيل إدراك مقيمي الإصدارات أو المعايير المحاسبية لجودة الإصدارات التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية، والتي يتم على أساسها تحضير وإعداد البيانات والمعلومات المالية. قسمت الدراسة هذه الخصائص إلى ثلاثة أنواع، وهي: الخصائص المعلوماتية التي ترتبط بقدرة الإصدار على توليد وتوفير المعلومات المناسبة لجمهور المستخدمين، وإلى الخصائص العملية والتي ترتبط بتطبيق المعيار والإيفاء بمتطلباته، وإلى خصائص الصياغة والتكوين والتي ترتبط بتطوير وصياغة الإصدار والتقييم اللاحق لفوائده ومنافعه والتكلفة المترتبة على تطبيقه.

ركزت الدراسة على أهمية جودة الإصدار في كونه يساعد في توفير وإعداد المعلومات المالية اللازمة والضرورية والأساسية لأية سوق مالية فعالة، وقد شملت عينة الدراسة على ( ٥٧ ) شخصا من الحضور في مؤتمر مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي لعام (١٩٩٦) من أكاديميين وواضعي معايير ومحاسبين ومدققين ومهنيين، قاموا فيها بترتيب الإصدارات المحاسبية من الأحسن للأسوأ وبيان أسباب ذلك من خلال استبانة أعدت خصيصا لذلك.

توصلت الدراسة إلى أن الخصائص المعلوماتية تعتبر الأهم في تحديد المعيار الأحسن، وقد شملت هذه الخصائص: التعبير عن الحقيقة الاقتصادية، وتوفير معلومات أفضل، والالتزام بالإطار المفاهيمي، وتفضيل القيمة الحالية، وزيادة إمكانية المقارنة، والاعتراف الأفضل بالدخل، والانسجام والمواءمة مع المعايير المحاسبية الدولية، في حين كانت الخصائص المرتبطة بالتطبيق أو بالصياغة هي التي تحدد الإصدارات الأسوأ من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وشملت هذه الخصائص: وضوح المعيار، وتوفير أدلة التطبيق، والمنفعة والتكلفة من المعيار، وإجراءات صياغة وتطوير القرار، ودرجة التسييس في الإصدار، والمرونة في التطبيق، والديمومة، كما دعت الدراسة إلى ضرورة إصدار معايير محاسبية جيدة، لأهميتها في توفير وتزويد الثقة والمصداقية في التقارير المالية، وأنه بدون توفر هذه الثقة لا يمكن لأسواق المال أن تنمو وتزدهر.

١٦- دراسة (Me Daniel et al, ٢٠٠٢) ، بعنوان تقييم جودة التقارير المالية - تأثير الخبرة المالية العملية مقابل العلمية:

انطلقت هذه الدراسة من أن هيئة أو لجنة التدقيق في الشركة تعتبر هي المسؤولة عن تقييم جودة التقارير المالية التي تصدر عن الشركة، فقد تناولت الدراسة بيان أثر اختلاف الخبرة بين أعضاء لجنة التدقيق في الشركة عند تقييم جودة التقارير المالية، وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا التي ترتبط بالصفات النوعية



كالملاءمة، والموثوقية، وإمكانية المقارنة، والقضايا التي ترتبط بالمدققين كالقيمة المتوقعة من المعلومات المالية المدققة، والتغذية الراجعة، والشمول، والتمثيل العادل، والحياد في البيانات المعلنة في التقارير المالية. وحاولت الدراسة بيان الاختلاف في التقييم بين الأعضاء الخبراء الممارسين، والأعضاء الذين لهم ثقافة مالية فقط، علما أن هيئة التداول الوطنية في أمريكا أجبرت أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة - في الحد الأدنى- مثقفين ماليا بمعنى أن تكون لهم الدراية والفهم للقوائم المالية الأساسية، وأن يكون أحدهم على الأقل ممن يتمتعون بالخبرة المهنية والعلمية الكافية، وخصوصا في ضوء النقاش الدائر حول أهمية توفر متطلبات الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة التدقيق.

أكدت الدراسة أن الخبراء اقدر وأفضل في تكوين إطار مفاهيمي متكامل لتقييم جودة التقارير المالية من أولئك الذين يتمتعون بالثقافة المالية فقط، وبينت الدراسة أن المثقفين ماليا أكثر تركيزا على قضايا الإبلاغ عن النشاطات غير المتكررة، في حين أن الخبراء يركزون بصورة أكبر على قضايا الإبلاغ عن النشاطات المتكررة، وعلى قضايا لا تخطر على بال الأعضاء الآخرين، وأكدت الدراسة على أهمية تواجد الخبراء مع الأكاديميين في لجنة التدقيق في الشركة، لأن ذلك يساعد في توفير تنوع تكاملي هام في تقييم جودة التقارير المالية.

#### ١٧- دراسة (Kirschengeiter & Melumad, ٢٠٠٢) ، بعنوان جودة الأرباح وتجميلها:

تناولت هذه الدراسة علاقة جودة الأرباح بعملية تجميل الأرباح الذي تقوم به الإدارة في الشركات الأمريكية، حيث ركز (Kirschenheiter & Melumad) في هذه الدراسة على تطوير نموذج للإبلاغ المالي يستطيع المستثمرون من خلاله أن يستدلوا على دقة اقل في الأرباح عند رؤيتهم لأية تغيرات مفاجئة في الأرباح المطلقة، حيث تبدو الأرباح المجملة أكثر جودة إذا ما عرفت الجودة في الأرباح على أنها الانحراف الأقل عن قيمة المنشأة في المدى الطويل.

افترض (Kirschengeiter & Melumad, ٢٠٠٢) في هذه الدراسة أن الأرباح تتكون من جزأين: جزء دائم متكرر يحدث كل فترة وجزء مؤقت قد لا يحدث بالفترة اللاحقة، وأن المستثمرين يركزون في تقييمهم للشركة على الجزء المتكرر، وعلى درجة الدقة في الأرباح، ومن هنا عرفت جودة الأرباح في مدى دورها على مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل لقيمة الشركة على المدى الطويل.

خلصت الدراسة إلى أن مديري الشركات يقومون بالاستفادة من حرية التصرف المتوفرة لهم لزيادة

الإعلام أو المعلوماتية في الأرباح، ونتيجة لذلك، فإن الشركات ذات الأرباح على المدى طويل الأجل هي الشركات التي تقوم بتجميل الأرباح، وهذا يزيد من جودة أرباحها. كما بينت الدراسة أن المدير الجيد هو الذي يقوم بتجميل الأرباح وتحسينها من خلال الجزء المتكرر من الأرباح في الفترات التي تكون فيها الأخبار جيدة.

#### ١٨- دراسة (Hoitash et al, ٢٠٠٢) ، بعنوان جودة الأرباح وجودة التسعير:

عالجت الكثير من الدراسات الملاءمة أو الجودة في الأرباح من خلال اختبار علاقتها بأسعار الأسهم مفترضة ضمناً أن جودة التسعير (أسعار الأسهم) والعوامل الأخرى ثابتة، فجودة التسعير تتغير عبر الشركات وعبر الزمن، وأن أحد الأسباب الهامة وراء ذلك يرجع إلى الصفقات والتعاملات غير الرشيدة والتي تساهم في هذا الانحراف-التغير في جودة التسعير-.

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى بيان ما إذا كانت الأسعار لا تستجيب للمعلومات المعلنة في السوق فقط، بل أيضاً للصفقات غير الرشيدة التي تتم في السوق، فقد اعتبرت معظم الدراسات السابقة أن جودة التسعير ثابتة وأن التغير الناشئ فيها بسبب التغير في جودة الأرباح فقط، وارتبط سؤال الدراسة فيما إذا كانت أسعار الأسهم تتحدد في ظل المعلومات المتوفرة عن الأرباح في السوق، وركز (Hoitash et al) على تأثير الصفقات أو التعاملات غير الرشيدة على أسعار الأسهم، حاولوا فيها تطوير مقياس يعتمد على الارتباط في حجم التعاملات اليومية يمكن أن يستخدم لتعديل البيانات المتوفرة في عينة الدراسة المكونة من عدد كبير من الشركات الأمريكية بين عامي (١٩٧٢-٢٠٠٠).

توصلت الدراسة إلى أن للصفقات أو التعاملات غير الرشيدة أثراً موجباً ذا أهمية على عوائد الأسهم، وأن تأثير هذه الصفقات يزداد في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية عنه في الصناعات المستقرة، وأن تزايد أثر الصفقات غير الرشيدة يدعو إلى ضرورة ضبطها والسيطرة عليها والإفصاح عنها.

#### ١٩- دراسة (McEnroe & Martens, ٢٠٠٢) ، بعنوان إدراك جودة الأرباح في الشركات -دليل من فجوة المصدقية:

نبعت هذه الدراسة من الإدراك المتزايد لإدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح، فقد ركز (McEnroe & Martens) على المدى الذي تعتقد فيه الأطراف المختلفة أن إدارة الأرباح أصبحت ممارسة عامة لدى الإدارة في الشركات الصناعية الأمريكية، ومن خلال استبانة صممت لذلك، تم توزيعها على (١٣٩) مدققاً و(٩٠) محللاً مالياً و(١١٨) مديراً مالياً للشركات الصناعية الأمريكية المدرجة في البورصة.

وجد (McEnroe & Martens) أن هناك فجوة مصداقية بين فئات مجتمع الدراسة حيث تبين أن المحللين الماليين يعتقدون بصورة ذات أهمية نسبية أن إدارة الأرباح هي مشكلة هامة أكثر مما يعتقد بذلك كل من المدققين والمديرين الماليين. كما بينت الدراسة أن المحللين الماليين أقل ثقة بالقوائم المالية المدققة من المدققين والمديرين الماليين، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار معايير وتعليمات تحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٢٠- دراسة (Lougee & Marquardt, ٢٠٠٢)، بعنوان جودة الأرباح والإفصاح الاستراتيجي -دراسة عملية لقوائم الأرباح المستقبلية المتوقعة:

تناولت هذه الدراسة علاقة القوائم المستقبلية بجودة الأرباح والإفصاح الإستراتيجي. اختبرت الدراسة سؤالين يرتبطان بالإفصاح عن الأرباح في القوائم المستقبلية، ارتبط الأول بماهية الخصائص التي تميز الشركات التي تقوم بإصدار القوائم المستقبلية من الشركات التي لا تقوم بإصدارها، والثاني بمدى تغير الاستفادة من القوائم المستقبلية وقدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي بتغير خصائص الشركات ؟

تبرز أهمية الدراسة من الانتقادات المتزايدة من قبل هيئة البورصة الأمريكية للقوائم المستقبلية أنها تؤدي إلى تضليل المستثمرين، وقد شملت عينة الدراسة على (٢٤٩) تقريراً ربعياً لـ (١٣٥) شركة أمريكية قامت بإصدارها بين عامي (١٩٩٧ - ١٩٩٩). واستخدمت الدراسة معامل الارتباط بين الأرباح وعوائد الأسهم كمقياس لجودة الأرباح.

توصل (Lougee & Marquardt) إلى أن الجودة الأقل في الأرباح ترتبط بوجود ارتباط أقل بين الأرباح والعوائد، وأن الشركات ذات الجودة الأقل تكون في العادة ذات نمو أكبر في المبيعات، وتمتاز بالتذبذب في أرباحها وارتفاع نسبة المديونية وتكرار حدوث الخسائر فيها. وهذا يؤكد أن الشركات ذات الجودة المنخفضة في الأرباح هي التي تقوم -في العادة- بإصدار التقارير أو القوائم المستقبلية المتوقعة، وأن الجودة الأقل بالأرباح تضيف أهمية للمعلومات المعلنة في التقارير المستقبلية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بممارسات محاسبية أقل جودة هي أكثر من غيرها - في العادة - رغبة في إصدار تقارير مستقبلية، ويظهر ذلك في الشركات ذات الصناعة التكنولوجية العالية والنمو الكبير في المبيعات والتذبذب في الأرباح، وأن المعلومات الإضافية في التقارير المستقبلية تزداد إعلاماً وقوة تنبؤية لأداء الشركة وأرباحها عند تدني جودة الأرباح.

٢١- دراسة (Mikail et al, ٢٠٠٣) ، بعنوان ردود فعل جودة الأرباح تجاه التغيرات في أرباح الأسهم : بحثت هذه الدراسة في علاقة التغيرات في أرباح الأسهم بجودة الأرباح للشركات الأمريكية، حيث اختبرت ردود فعل السوق تجاه التغير في أرباح الأسهم على جودة الأرباح، واعتمدت الدراسة في تعريفها لجودة الأرباح على أنها ذلك المدى الذي ترتبط فيه الأرباح الحالية بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعوام الثلاثة القادمة، وذلك تمشيا مع المعيار المحاسبي الأمريكي الأول الخاص بأهداف الإبلاغ المالي، والذي نص بصورة صريحة على أن الهدف الأساس للإبلاغ المالي يكمن في ضرورة توفيره للمعلومات المالية المفيدة لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في تقييم حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية.

تم اختبار ردود فعل السوق من خلال استقصاء استجابة أسعار الأسهم مع التغير في توقعات المحللين الماليين خلال الفترة المحيطة بالتغيرات في أرباح الأسهم الربع سنوية للشركات الأمريكية بين عامي (١٩٨٠ - ١٩٩٧)، لاختبار وجود علاقة عكسية بين ردود فعل السوق لتغيرات في أرباح الأسهم وجودة الأرباح، ووجود علاقة عكسية بين أهمية التغير في توقعات المحللين الماليين بعد التغيرات في أرباح الأسهم وجودة الأرباح. وجدت الدراسة أن ردود فعل السوق تكون أقل لإعلانات التغير في أرباح الأسهم للشركات ذات الجودة الأعلى في الأرباح، وأن التغير في مراجعة توقعات المحللين الماليين يكون أقل بصورة ذات أهمية نسبية للشركات ذات الجودة الأعلى في أرباحها، بينما كانت الشركات ذات الأرباح المنخفضة الجودة ترتبط بتغيرات أكثر في السوق وفي توقعات المحللين.

٢٢ - دراسة (Richardson, ٢٠٠٣) ، بعنوان جودة الأرباح وبائعي الأوراق المالية في الأجل القصير: جاءت هذه الدراسة امتدادا لدراسة (Sloan, ١٩٩٦) والتي أظهرت أن الشركات ذات المستحقات الأعلى تتميز بفجوة أكبر بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات، وقد اعتبرت هذه الدراسة أن المقياس الأساس لجودة الأرباح يكمن في مدى انحراف صافي الدخل عن التدفق النقدي من العمليات، وقد ركز (Richardson) في هذه الدراسة على كيفية تعامل بائعي الأوراق المالية في الأجل القصير ( Short Sellers) مع جودة الأرباح، وهل تتم عمليات البيع اعتمادا على المعلومات المستقاة من المستحقات. من خلال عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة بين عامي (١٩٩٠ - ١٩٩٨)، اختبر (Richardson)

فيما إذا كان بيع المستثمرين للأوراق المالية في الأجل القصير يرتبط بالشركات التي لها مستحقات أكبر، لتوقعهم لعوائد أقل في المستقبل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأرباح تكون ذات جودة أعلى إذا ما تميزت هذه الأرباح بالديمومة والثبات، كما توصلت الدراسة إلى أن (Richardson) لم يجد دليلاً يمكن أن يوضح أن بيع المستثمرين للأوراق المالية في الأجل القصير يتم بناء على المعلومات المستقاة من المستحقات.

٢٣- دراسة (Hodge, ٢٠٠٣) ، بعنوان إدراك المستثمر لجودة الأرباح واستقلالية المدقق والفائدة من المعلومات المالية المدققة:

قام (Hodge, ٢٠٠٣) باختبار إذا كان المستثمرون الأفراد يتفقون مع شكوك هيئة البورصة الأمريكية حول تناقص كل من جودة الأرباح واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي، وفحص ما إذا كان الإدراك الأقل لجودة الأرباح يرتبط باعتماد أكثر أو أقل على القوائم المالية المدققة وعلى التحليلات المالية الأساسية لهذه القوائم عند اتخاذ قرارات الاستثمار. وباستقصاء آراء (٤١٤) شخصاً من المستثمرين الأفراد حول إدراكهم لكل من جودة الأرباح واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي خلال الفترة بين (١٩٩٠-٢٠٠٠) بواسطة استبانة شملت على ثلاثة جوانب أساسية تتعلق بآراء المستثمرين والأداء الاستثماري والمعلومات الديموغرافية. وركزت معظم أسئلة الاستبانة على جودة الأرباح واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى الموثوقية في المعلومات المالية المدققة. وعرف (Hodge) جودة الأرباح على أنها ذلك المدى الذي يختلف فيه صافي الربح المعلن للشركة عن الربح الحقيقي لها.

أكدت نتائج الدراسة على صدقية شكوك هيئة البورصة فيما يتعلق بتناقص جودة الأرباح واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي خلال السنوات العشر الأخيرة، وأن الإدراك الأقل لجودة الأرباح يفرض على المستثمرين إجراء فحوصات أكثر دقة للقوائم المالية، وإلى تركيز أكثر على إجراء التحليلات المالية الأساسية للمعلومات المالية، وأن تحليل المستثمرين للقوائم المالية يقلل من تقييمهم لجودة الأرباح المعلنة للشركة، وأن التناقص في موثوقية القوائم المالية يرجع إلى التناقص في استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

٧-١ ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، ومقارنتها بموضوع الدراسة يمكن لهذه الدراسة أن تتميز عنها في الأمور التالية:

١- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات المتخصصة في الموضوع التي تقوم بحصر معظم المؤشرات

والمغيرات النوعية والكمية المحتملة لجودة الأرباح، وتختبرها في البيئة المحلية مما يسهم في تقييم مستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وتحليل علاقتها بكل من خصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات.

٢- تتميز هذه الدراسة عن سابقتها في أنها قامت باستقصاء وجهات نظر أكثر من فئة من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، وكذلك حاولت هذه الدراسة حصر معظم عوامل ومؤشرات جودة الأرباح، وقامت بمحاولة ربط المؤشرات الكمية مع المؤشرات النوعية للخروج بتحليل متكامل عن جودة الأرباح، في حين اعتمدت معظم الدراسات السابقة على اثر متغير أو بعد واحد على جودة الأرباح.

٣- خروج الباحث بنموذج يمكن أن يمثل إطارا عاما للمؤشرات النوعية والعملية الدالة والمؤثرة في جودة الأرباح في ظل علاقتها بكل من خصائص الشركة ومكتب تدقيق الحسابات الخارجي يساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في اختبار وتقييم مستوى جودة الأرباح والمعلومات المعلنة فيه.

## الفصل الثاني محاسبة الأرباح

٢- مقدمة

١-٢ حاجة المستخدمين للمعلومات المالية

٢-٢ محاسبة الأرباح

٣-٢ مفاهيم الدخل

٤-٢ مفاهيم المحافظة على رأس المال

٥-٢ تحديد الدخل

٦-٢ مفاهيم الدخل المحاسبي

٧-٢ الاعتراف المحاسبي بالدخل

٨-٢ الاعتراف بالإيراد

٩-٢ القياس المحاسبي للدخل

١٠-٢ مبدأ المقابلة (مقابلة المصروفات بالإيرادات)

١١-٢ مفهوم قائمة الدخل والعناصر المكونة لها

١٢-٢ قائمة المصادر العامة للأرباح

١٣-٢ أثر مفهوم الوحدة المحاسبية على الدخل المحاسبي

١٤-٢ جوانب القصور في القوائم المالية

## ٢- مقدمة:

يرتبط مفهوم الربح المحاسبي بالإيرادات والمصروفات بشكل عام، فالإيرادات العادية هي الإيرادات التي تنشأ من خلال ممارسة الشركة لنشاطاتها العادية، في حين تشكل النفقات جميع المبالغ التي تدفعها أو تتحملها الشركة في سبيل الحصول على هذه الإيرادات، على أن تكون هذه الإيرادات والمصروفات مرتبطة بفترة مالية واحدة تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وهذا يظهر أن الربح المحاسبي يتأثر تأثيراً كبيراً بمجموعة المبادئ والفروض والمعايير التي تحكم المحاسبة (دهمش، ١٩٩٥، ص. ٣٢).

وقد جاء هذا الفصل ليلقي الضوء على موضوعات لها علاقة بمحاسبة الأرباح، فهو يتطرق لحاجة المستخدمين للمعلومات المالية ولمفاهيم وأهمية الإبلاغ المالي وأهدافه، وبعد ذلك، توضيح لكيفية معالجة النظرية المحاسبية للقضايا المرتبطة بمحاسبة الأرباح، من خلال خصوصية المحاسبة على أساس الإستحقاق في احتساب الأرباح، وتوضيح لمفاهيم الدخل وطرق قياسه والاعتراف به ومفاهيم المحافظة على رأس المال.

إن التعرض للقضايا التي تظهر الاختلاف في النظرية المحاسبية وفي التطبيق العملي لمفاهيم الإبلاغ المالي والدخل والأرباح، جاء بقصد التعرض إلى أسباب الاختلاف التي يمكن أن تبرز في التطبيق المحاسبي لعمليات الإبلاغ عن الدخل والأرباح في الشركات والقطاعات المختلفة، والتي يمكن أن توفر - أيضاً - المجال أمام الإدارة في الشركات لحرية التصرف في تبني مفاهيم وسياسات محاسبية دون غيرها لأسباب قد تكون مصلحية في معظم الأحيان، وهو ما يفسر الاختلاف في جودة ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة المختلفة في التعبير عن الأحداث الحقيقية التي تحدث في الشركات. وأخيراً، تناول الفصل أثر تطور مفهوم الوحدة المحاسبية على مفهوم الربح المحاسبي، وأسباب وجوانب القصور في القوائم المالية.

## ١-٢ حاجة المستخدمين للمعلومات المالية:

يحتاج مستخدمو التقارير المالية من مستثمرين حاليين ومستقبليين ومقرضين وعملاء وحكومات وجمهور إلى المعلومات المالية الملائمة لمقابلة حاجتهم للمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، والتي تشمل حاجات العديد من الأطراف، أهمها (Glautier & Underdown, ٢٠٠١، pp. ٩-١٣):

المستثمرون والمساهمون: يحتاج المستثمرون والمساهمون إلى المعلومات لاتخاذ قراراتهم حول الشركة فيما يتعلق بالاحتفاظ أو شراء وبيع الاستثمارات، وتقييم قدرتها على تحقيق وتوزيع الأرباح، وخصوصاً في المدى



الطويل الأجل.

المقرضون: تعتبر المعلومات مهمة لهم في فحص أهلية الشركة في الحصول على القروض، وتقييم قدرتها على سداد التزاماتها وقروضها وفوائدها.

الموظفون: يهتم الموظفون بالمعلومات التي تتعلق بربحية واستقرار الشركة، وتقييم أداء وحداتهم ومدى مساهمتها في أداء الشركة بشكل عام، ولأغراض المساومة فيما يتعلق بقدرة الشركة على دفع رواتبهم ومستحققاتهم، ولتقييم فرص العمل المتاحة لهم.

الحكومات: تحتاج الحكومات للمعلومات المالية لاتخاذ القرارات حول الاقتصاد بشكل عام، وخصوصا فيما يتعلق بأغراض الإحصاءات والضريبة والتنظيم نشاطات المنشآت.

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة، وتقييم قدرتها والتزامها بتنفيذ العقود المشتركة معها.

الإدارة: تحتاج الإدارة للمعلومات المالية من أجل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات حول نشاطات الشركة المختلفة.

يتضح من حاجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية أن الإبلاغ المالي ذا الجودة العالية يعتبر ضرورة هامة لأسواق رأس المال الكفؤة. فالمستثمرون والمقرضون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على توفر الشفافية والمصدقية وقابلية المقارنة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المختلفة حول الشركات، فالجودة العالية في الإبلاغ المالي وفي المعايير التي يعد في إطارها الإبلاغ المالي تسهم بصورة فاعلة في نجاح أسواق رأس المال، وهذا أمر يجب على الشركات أن توفره لمستخدمي القوائم المالية (Lerach, ٢٠٠١, p. ١).

ولذلك عندما تناولت المعايير المحاسبية أهداف الإبلاغ المالي، أظهرت بوضوح أن الإبلاغ المالي لمنظمات الأعمال ليس هدفا بحد ذاته، بل هو مصدر للمعلومات المفيدة التي تعد وتقدم من قبل إدارة الشركة لمستخدمي القوائم المالية، وحددت هدفا عاما للإبلاغ المالي يتلخص في ضرورة أن يوفر الإبلاغ المالي الصادر عن الشركة أساسا يساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في الاختيار بين البدائل المختلفة في استخدام الموارد النادرة، وأشارت إلى عدد من الأهداف يجب على الإبلاغ المالي أن يكون قادرا على تلبيةها للمستثمرين وللمقرضين وغيرهم من الأطراف لمساعدتهم في القيام بها، وهذه الأهداف هي (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ١٨-١٩):

تنفيذ قرارات الاستثمار والاقتراض.

تقييم التدفقات النقدية.

الإبلاغ عن موارد الشركة والتزاماتها والتغيرات التي حدثت عليها.

الإبلاغ عن الموارد الاقتصادية والإلتزامات وحقوق الملكية.

الإبلاغ عن أداء الشركة وأرباحها.

تقييم السيولة والعسر المالي وتدفقات الأموال.

تقييم أداء الإدارة.

شرح وتفسير المعلومات المحاسبية.

وتقع مسؤولية المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية على عاتق إدارة الشركة باعتبارها المسؤولة عن إعداد وعرض وتوفير المعلومات المالية، وعن محتوى هذه المعلومات؛ فإدارة الشركة تعتبر الجهة الوحيدة التي تستطيع الوصول بسهولة إلى المعلومات الإدارية والمالية الإضافية، وهو ما يزيد من قدرتها في التخطيط والرقابة والتأثير في شكل ومحتوى المعلومات لتلبية رغباتها وحاجاتها، وإن أي تلاعب في البيانات المالية سينعكس سلباً على نتائج القرارات التي اتخذها مستخدمو القوائم المالية حول نشاطات الشركة، وبالتالي تراجع كفاءة السوق في توزيع الموارد الاقتصادية، كما يجب تحميل الإدارة المسؤولية عن أية تشوهات أو تلاعبات في المعلومات التي تقدمها في الإبلاغات المالية التي تصدر عنها (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ١).

## ٢-٢ محاسبة الأرباح:

جاء الإطار المفاهيمي كمحاولة لوضع وتطوير المعايير النوعية والمبادئ المفيدة اللازمة لتوفير مرجعية وتوجيه عام للقضايا المحاسبية المختلفة، بحيث تمكن مستخدمي المعلومات المالية من القيام باختبار منظم وعقلاني بين البدائل والطرق المختلفة للإبلاغ المالي. ويركز الإطار المفاهيمي بشكل عام على توفير المبادئ والأسس العامة التي تطبق عند تحديد ومناقشة القضايا المختلفة التي تطرأ، وتوفير إطار عام تطرح من خلاله الأسئلة الملائمة حولها.

ويتناول الإطار العام لإعداد القوائم المالية حسب المعايير الدولية البنود التالية (حماد، ٢٠٠٢، ص. ٨٨):

أهداف الإبلاغ المالي.

الخصائص النوعية التي تحدد جودة المعلومات المالية في التقارير المالية.

التعرف والقياس والاعتراف للبنود التي تظهر في القوائم المالية.

مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه.

وقد تم وضع الإطار المفاهيمي في إطار المدخل النفعي، فركز بشكل واضح على جودة المعلومات المحاسبية، وبين أن القاعدة الأساسية في تقييم البدائل المحاسبية تقوم على أساس اختيار البديل الذي يوفر المعلومات الأكثر جودة والأكثر نفعاً، فالاختيار بين البدائل المختلفة يجب أن يكون للبديل الذي يوفر المعلومات الأكثر فائدة في عملية إتخاذ القرار، فالمنفعة للقرار تعتبر معياراً حاكماً. وإن تحقيق المنفعة للقرار يتطلب توفر خاصيتين أساسيتين، هما: خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، فإذا فقدت المعلومات إحدى هاتين الخاصيتين، فإن الفائدة من هذه المعلومات ستقل في تحقيق أغراض وحاجات مستخدمي هذه المعلومات.

وهذا يوجب أن يتم إعداد التقارير المالية في ضوء احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتمثل التقارير المالية جزءاً من عملية الإفصاح المالي، والتي تشمل- في العادة -قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المكاسب والخسائر المعترف بها والإيضاحات الأخرى التي تكمل القوائم المالية.

تعد القوائم المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية من أجل توفير المعلومات الملائمة عن الوضع المالي للمنشأة وأدائها والتغيرات التي تحدث في الوضع المالي والتدفقات النقدية إلى قطاع عريض من مستخدمي القوائم المالية بغرض إستخدامها في عمليات إتخاذ القرار، وعادة ما يتم إعداد القوائم المالية بناء على النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية وعلى مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي، بالرغم من وجود نماذج محاسبية أخرى قد تكون أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية في قدرتها على توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية مثل القيمة السوقية العادلة، وصافي القيمة الاستبدالية.

وقد نصت الفقرة رقم(٢٥) من المعيار المحاسبي الدولي المعدل الأول لعام ١٩٩٧ على أنه "يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية، ما عدا تلك المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية، وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي". وبموجب أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها، وليس عند استلام أو دفع النقدية، ويرتبط أساس الإستحقاق بشكل مباشر بمبدأ المقابلة في الاعتراف بالإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل حيث الربط المباشر بين التكاليف التي حصلت والإيرادات التي تحققت.

ومن خلال نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق المحاسبي تقاس المعلومات عن الأرباح ومكوناتها في الشركات، ويوفر هذا الأساس مؤشرات أفضل عن أداء الشركة من المحاسبة على أساس التدفق النقدي الحالي لها، فأساس الاستحقاق يقوم بتسجيل الآثار المالية المترتبة عن الأنشطة الاقتصادية في الفترة التي حدثت فيها، وليس في الفترة التي تم فيها دفع أو تحصيل النقدية، ويقوم أيضاً بالاعتراف بالمنافع والالتزامات المالية المستقبلية المتوقعة للعمليات التي حدثت خلال الفترة المالية، في ظل عملية المفاضلة بين معياري الملاءمة

والموثوقية (Richardson et al, ٢٠٠١, pp. ٣-٥).

وبما أن عملية الاستحقاق تشمل تسجيلًا للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للمدفوعات، وتأجيلًا للمقبوضات أو المدفوعات الحالية، فإن المعلومات المستقاة من المستحقات حول المنافع أو الالتزامات المستقبلية تعتبر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، باعتبار أن الأثر الاقتصادي للنشاط أكثر تعبيرًا عن الواقع من الأثر النقدي، ولكنها في نفس الوقت تعتبر أقل موثوقية أو اعتمادية مقارنة بالمقبوضات أو المدفوعات النقدية الفعلية حيث يدخل فيها درجة من الحكم الشخصي. وفي المقابل يتم الاعتراف في المحاسبة على أساس الاستحقاق بالعديد من المنافع المستقبلية والالتزامات بمستوى مقبول من عدم التأكد وهذا يعني نقص في الموثوقية، مما يعني أن المحاسبة على أساس الإستهقاق تضحي بجزء من الموثوقية في سبيل توفير معلومات أكثر ملاءمة.

واعتبر (Sloan, ١٩٩٦) أن محاسبة الأرباح تتكون من جزأين: جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، وجزء من المستحقات يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية، وقد أشار أيضا إلى أن الأرباح تكون أقل ديمومة في جزئها من المستحقات منها في الجزء النقدي لها (Richardson, ٢٠٠٣, pp. ٤٩-٦٢).

وتنجم المستحقات عن عمليات المحاسبة على أساس الاستحقاق، وبالتالي فإن مكونات الأرباح من المستحقات هي عبارة عن الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية الداخلة، وتوضح المعادلة التالية ذلك (Richardson et al, ٢٠٠١, pp. ٤-٥):

المستحقات الكلية (Total Accruals) = صافي الدخل - التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية - التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية.

وإن مما يزيد في حيرة المستثمرين هو الجدول الدائر حول تحديد تعريف محدد للأرباح، وإن اعتبر مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية أن المقياس الحقيقي لاهتمام حملة الأسهم حول أداء الشركة يكمن في تقدير القدرة الربحية لها (Earnings Power)، والتي تعرف على أنها الدخل العادي للشركة والذي لا يتضمن الأرباح أو الخسائر غير العادية في ظل ثبات السياسات المستخدمة من فترة لأخرى، وهو ما يطلق عليه الدخل من الأنشطة التشغيلية (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, pp. ٧١-٧٢)، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود مفاهيم أخرى للأرباح والدخل. إذ يعتمد تعدد هذه المفاهيم على الجوانب المختلفة التي ينظر من خلالها إلى الدخل من قبل الأطراف المختلفة المستفيدة من الدخل، وطبيعة وحجم ونوع النشاط والملكية التي يمارس من

خلالها هذا النشاط، وسيتم التطرق لهذه المفاهيم عند الحديث عن مفاهيم الدخل لاحقاً. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة تعريف الأرباح (Earnings) على أنها الأرباح من الأنشطة التشغيلية والتي تظهر في قائمة الدخل قبل البنود غير العادية، وهو ما يتفق مع كثير من الدراسات السابقة، كدراسة (Bakra, ٢٠٠٢, pp. ٥-٦).

### ٣-٢ مفاهيم الدخل (Income Concepts):

بالرغم من الاستعمال الواسع لمفهوم الدخل إلا أنه ما زال هناك خلاف على تعريف محدد وصحيح للدخل، ويظهر ذلك بصورة واضحة في ظل وجود عدة مفاهيم للدخل ترتبط بوجهات نظر كل من المحاسبين والاقتصاديين، تظهر عدم الاتفاق بينهما في النظر إلى مفهوم الدخل، إذ إن هناك اختلافاً بين نظرة الاقتصاديين والمحاسبين إلى الدخل، وخصوصاً فيما يتعلق بالنسبة لعمليات توقيت وقياس الدخل (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٦٤-٦٥).

فالاقتصاديون يتبنون مفهوم المحافظة على الثروة في النظرة إلى الدخل، وقد عرف الاقتصادي الإنجليزي المشهور هكس (Hicks) الدخل من خلال تركيزه على دخل الفرد، فبين أن الدخل هو " ذلك المبلغ الذي يستطيع الفرد إستهلاكه خلال فترة زمنية شريطة أن يكون وضع هذا الفرد في نهاية الفترة مساوياً لوضعه في بداية الفترة" (Hicks, ١٩٤٦).

وبتطوير مفهوم هكس للدخل من خلال النظرة إلى المنشآت التجارية، يمكن أن يعرف دخل الشركة على أنه التغير في صافي الأصول الناجم عن الأنشطة التجارية في الشركة، وبالتالي يكون دخل الشركة عبارة عن التغير في صافي الأصول خلال الفترة المحاسبية مع استثناء الاستثمارات والتوزيعات من وإلى الملاك، ويعبر عن هذا المفهوم للدخل من قبل المحاسبين بمفهوم المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance Concept) والذي يركز على عدم الاعتراف بالدخل ما لم يتم استعادة رأس المال ويتم استرداد التكلفة، وهذا يعني أن الدخل الاقتصادي يساوي القيمة العظمى التي يتم إستهلاكها خلال الفترة على أن يكون رأس المال في نهاية الفترة مساوياً له في بداية الفترة، وهنا تحدد الثروة في ضوء القيمة الجارية للأصول المنتجة في بداية ونهاية الفترة، وهذا التعريف يتطلب تضمين كامل للتغيرات في الثروة خلال الفترة من أجل تحديد دخل هذه الفترة (Schroeder et al, ٢٠٠١, p. ٦٤).

بينما يتبنى المحاسبون النظرة إلى الدخل في صورة العمليات والأحداث لبنود معترف بها كبنود إيرادات أو كبنود مصاريف خلال فترة التقرير، فالأحداث هي التي تزود التقارير المالية بالبنود المشككة للإيرادات والمصاريف، وبالتالي يكون هناك استبعاد للعديد من التغيرات في القيمة السوقية لمكونات الثروة عند احتساب وقياس الدخل المحاسبي (Epstein & Mirza, ٢٠٠٠, p. ٦٤).

ويرجع أساس الاختلاف بين المحاسبين والاقتصاديين إلى مدى موثوقية المعلومات المستخدمة، إذ يعتمد المحاسبون على التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، وفيها يؤجل الاعتراف بالتغيرات في القيمة السوقية حتى يتم تحققها واكتسابها من خلال العمليات التي تحدث، بينما يقترب الاقتصاديون من المحاسبة على القيمة الجارية والاعتراف بالتغيرات التي تحصل في القيمة السوقية، وخصوصا في ظل خاصية الاستمرارية التي تتميز بها عملية اكتساب الدخل، وضرورة الحاجة إلى التقرير الدوري عن الدخل.

ويعتمد القياس الملائم للدخل على نظرة الطرف الذي يعد الدخل من أجله، فالدخل من وجهة نظر المستثمرين والذي يعرف على أنه الأرباح قبل دفع التوزيعات لهؤلاء المستثمرين بما فيهم حملة السندات والأسهم الممتازة، يختلف عن الدخل من وجهة نظر حملة الأسهم العادية والذي يعرف على أنه الأرباح بعد التوزيعات على حملة السندات والأسهم الممتازة.

ويمكن توضيح المفاهيم المختلفة للدخل ذلك بصورة أكثر تفصيلا كما يلي (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, pp. ٣٣٤-٣٣٩):

مفهوم دخل القيمة المضافة (Value Added Concept of Income):

يتم إعداد قائمة الدخل وفق هذا المفهوم لإظهار مساهمات الموظفين والملاك والمقرضين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة في تحقيق قيمة ناتج المنشأة، ويتطلب هذا المفهوم الاعتراف بالدخل خلال عملية الإنتاج، وفيه يتم تقييم المخزون في بداية ونهاية الفترة المالية بالأسعار الجارية، ويناسب هذا المفهوم الشركات كبيرة الحجم التي تتميز بوجود أطراف كثيرة لها اهتمامات بها، ويتضمن مفهوم دخل القيمة المضافة الأجور والفوائد والضرائب والتوزيعات وكذلك الأرباح غير الموزعة. وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم حديثا بسبب تنوع الأساليب الضريبية كأسلوب الضريبة على القيمة المضافة.

مفهوم صافي دخل المنشأة (Enterprise Net Income):

ينظر هذا المفهوم للأطراف المختلفة المعنية بالدخل على أنها أطراف تهتم بتوزيع الدخل، إذ يعتبر الفوائد والأرباح والضريبة توزيعا للدخل وليس مصروفا يمثل عبئا عليه يحمل لقائمة الدخل، وهنا يصبح

مفهوم الدخل هو نفسه للدائنين والحكومة وأصحاب الأسهم باعتبارهم مستلمين للدخل على حد سواء، ويركز هذا المفهوم على المصاريف المسيطر عليها والربح من العمليات التشغيلية.

مفهوم صافي دخل المستثمرين (Net Income to Investors):

في هذا المفهوم يعامل حملة الأسهم والسندات طويلة الأجل نفس المعاملة، وينتج صافي الدخل بعد طرح المصروفات من الإيرادات واستثناء الفوائد، ويشبه هذا المفهوم مفهوم صافي دخل المنشأة إلا أنه يستثني ضريبة الدخل من التوزيع ويعتبرها مصروفاً يحمل لقائمة الدخل.

مفهوم صافي دخل المساهمين (Net Income to Shareholders):

يركز هذا المفهوم على القيمة المتوقعة للأرباح المعلنة في تقييم أداء الإدارة وتقييم المقدرة الربحية للشركة في المدى الطويل، ويقترب هذا المفهوم من المفهوم الاقتصادي للربح، ويستحق صافي الدخل لحملة الأسهم العادية والممتازة بعد طرح جميع المصاريف من الإيرادات، وفيه أيضاً تعتبر الضريبة والفوائد على السندات والقروض طويلة الأجل مصروفاً يحمل لقائمة الدخل.

مفهوم صافي دخل أصحاب الحقوق المتبقية (Net Income to Residual Equity Holders):

تطور هذا المفهوم بعد ازدياد الاهتمام باحتساب معدل العائد للسهم الواحد، إذ يركز هذا المفهوم على حملة الأسهم العادية، وفيه يتم الوصول إلى صافي الربح بعد طرح جميع المصاريف بما في ذلك التوزيعات على حملة الأسهم الممتازة، وينسجم هذا المفهوم مع نظريات التمويل الحديثة والتي تهتم بأثر الدخل على قيمة المنشأة.

وبالرغم من أن صافي الدخل إلى المساهمين (Net Income to Shareholders) هو المفهوم الذي يستخدم عادة في إعداد القوائم المالية، إلا أن المفاهيم الأخرى قد تكون مفيدة في بعض الحالات، فمثلاً يستخدم مفهوم الدخل من القيمة المضافة في قياس مجمل الناتج القومي، أما مفهومي الدخل للمشروع وللمستثمرين فيستخدمان في تحديد المقدرة الربحية للشركة من النشاط التشغيلي، ولذلك فإن مفهوم الدخل الأكثر فائدة والأكثر جودة يتحدد في ظل الفائدة المرجوة منه، والهدف المطلوب تحقيقه، والفترة التي يعد الدخل لها، وطبيعة عمل المنشأة التي تصدر عنها قائمة الدخل وشكلها القانوني.

ويُلخص الجدول رقم (٢/١) التالي بشكل مقارنة مفاهيم الدخل المحاسبي من وجهات النظر

المختلفة (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, p.٣٣٨):

جدول رقم ( ٢/١ )

مفاهيم الدخل

مفهوم الدخل	العناصر المكونة للدخل	وجهة النظر المعتمدة
دخل القيمة المضافة	قيمة إنتاج المنشأة مطروحا منها قيمة السلع والخدمات المشتراة.	الموظفون، والمقرضون، والحكومة، والملاك.
صافي دخل المنشأة	زيادة الإيرادات على المصروفات بما في ذلك المكاسب والخسائر، وبالتالي لا تعتبر الفوائد والضريبة وتوزيعات الأرباح ضمن المصاريف	حملة الأسهم والسندات، والمقرضون، والحكومة.
صافي دخل المستثمرين	صافي دخل المنشأة مطروحا منه ضريبة الدخل	حملة الأسهم، وحملة القروض طويلة الأجل
صافي دخل المساهمين	صافي دخل المستثمرين السابق مطروحا منه الفوائد على السندات والقروض طويلة الأجل	حملة الأسهم العادية والممتازة
صافي دخل أصحاب الحقوق المتبقية	صافي دخل المساهمين مطروحا منه التوزيعات على حملة الأسهم الممتازة	حملة الأسهم العادية الحاليين والمحتملين.

٢-٤ مفاهيم المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance Concepts):

يطلق على مفهوم تحديد الدخل من قبل المحاسبين "مفهوم المحافظة على رأس المال"، والذي ينص على أنه لا يجب الاعتراف بأي دخل ما لم يتم الاحتفاظ برأس المال ( حقوق الملكية أو صافي الأصول ) واستعادة التكاليف.

إن تكرار حصول الدخل لا يعني أن هناك عائدا على رأس المال المستثمر، بل يحصل العائد على رأس المال المستثمر فقط بعد أن يكون المبلغ المستثمر قد استرد أو تمت المحافظة عليه، ولذلك فإن مفهوم المحافظة على رأس المال مسألة حساسة من حيث التمييز بين العائد على رأس المال، واستعادة رأس المال، وبالتالي تحديد الدخل.

ويمكن التفريق بين مفهومين أساسيين للمحافظة على رأس المال، هما (-٦٤، pp. ٢٠٠١، Schroeder et al

:٦٥)



## (١) المحافظة على رأس المال النقدي (Financial Capital Maintenance):

تحصل المحافظة على رأس المال النقدي عندما يكون المبلغ النقدي لصافي أصول المنشأة في نهاية المدة أكبر من المبلغ النقدي لصافي الأصول في بداية الفترة، مع استثناء الأنشطة مع أصحاب المنشأة ( الزيادة أو النقصان في رأس المال) من ذلك، ويطلق على هذا الأسلوب "مدخل الأنشطة" لاحتساب الدخل، وهو الأسلوب التقليدي المستخدم من قبل المحاسبين الماليين للمحافظة على رأس المال.

## (٢) المحافظة على رأس المال المادي -العيني- (Physical Capital Maintenance):

أما مفهوم المحافظة على رأس المال العيني ( المادي ) فيعني أن العائد على رأس المال (الدخل) يحصل عندما تكون الطاقة الإنتاجية المادية في نهاية الفترة أكبر من الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة، مع استثناء الأنشطة مع أصحاب الشركة، وهذا المفهوم يعترف بالدخل فقط بعد الأخذ بعين الاعتبار الإحلال المادي للأصول التشغيلية والذي يعادل عند نقطة معينة من الزمن القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة في توليد الإيراد، وتشمل القيمة الجارية التوقعات بالنسبة للقوة الإيرادية المستقبلية لصافي الأصول.

يلاحظ أن الفارق الأساس بين مفهومي المحافظة على رأس المال العيني والنقدي يرتبط بمسألة معالجة الأرباح والخسائر الناجمة عن الاقتناء، فأنصار مفهوم المحافظة على رأس المال العيني يعتبرون أرباح وخسائر الاقتناء كاسترداد لرأس المال يجب أن لا تدخل في الدخل بل يجب أن تعالج كتسويات مباشرة لحقوق الملكية، وعلى العكس من ذلك، فإنه بموجب المحافظة على رأس المال المالي (النقدي) يعترف بأرباح وخسائر الاقتناء كعائد على رأس المال يجب أن يدخل ضمن الدخل وليس باعتبارها استرداداً له، ويتطلب مفهوم المحافظة على رأس المال العيني أن تكون جميع الأصول والالتزامات مسجلة على أساس قيمتها الجارية.

## ٢-٥ تحديد الدخل (Income Determination):

ولتحديد دخل الفترة يمكن التمييز بين مدخلين أساسيين، هما (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٩٤-٩٥):

المدخل الاقتصادي.

المدخل المحاسبي.

أولاً: المدخل الاقتصادي:

يعطي المدخل الاقتصادي (مدخل الأصول- الإلتزامات) الأهمية النسبية لقائمة المركز المالي على حساب قائمة الدخل من أجل تحديد الدخل، إذ ترى الأطراف التي تتبنى وجهة نظر الميزانية (المدخل الاقتصادي) أن

الدخل ما هو إلا الزيادة في صافي الثروة التي تحصل فعلا خلال فترة زمنية معينة. ويسمى أيضا بمدخل الميزانية، وفيه يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات باعتبارها ناتجة عن تغيرات تمت على الأصول والالتزامات، وهكذا تكون قائمة الدخل عبارة عن قياس وتقدير للتغيرات في صافي الأصول.

ثانيا: المدخل المحاسبي:

أما المحاسبون فيفضلون أسلوب قائمة الدخل (مدخل الإيرادات- المصروفات)، وفيه ينظر للدخل على أنه يحدث نتيجة أنشطة معينة تحصل خلال فترة من الزمن، وتكون الميزانية ما هي إلا عبارة عن قائمة لبنود تبقى بعد تحديد الدخل من خلال مقابلة التكاليف مع الإيرادات، ويطلق على هذا الأسلوب بإسلوب أو مدخل العمليات (Transaction Approach) والذي يركز بصورة أساسية على قياس أرباح الشركة أكثر من تركيزه على قياس الزيادة أو النقصان في صافي أصول الشركة.

## ٦-٢ مفاهيم الدخل المحاسبي (Accounting Income Concepts):

اعتمدت المحاسبة تقليديا مدخل الأنشطة في قياس الدخل إذ يعتمد الدخل المحاسبي على الأنشطة الفعلية للمنشأة، فالأنشطة التي تحدث في الشركة يمكن أن تكون خارجية تتسم بالدقة ووضوح أسلوب المعالجة المحاسبية باعتبارها معززة بثبوتيات موضوعية، أو أنشطة داخلية تتصف بدرجة دقة وموضوعية أقل بسبب تعدد الأساليب التي يمكن إتباعها لمعالجتها محاسبيا في أوضاع وحالات عدم التأكد الموجودة، ومن الأمثلة على ذلك تعدد طرق إهلاك الأصول الثابتة.

ويتم قياس الدخل في ظل فرض الدورية، فقائمة الدخل تمثل الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة المالية، ويعتمد الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد والذي يتطلب التعرف والقياس والاعتراف بالإيرادات، كما يتطلب الدخل المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية، وبعد ذلك يتم الربط بين الإيرادات المحققة والمصاريف خلال الفترة المالية من خلال مبدأ المقابلة المرتبط بشكل مباشر بأساس الاستحقاق المحاسبي، بحيث يتم تقسيم التكاليف إلى تكاليف فترة يتم تخصيصها ومقابلتها لإيرادات الفترة، وتكاليف منتج ترتبط مباشرة بالمنتج.

وتعتبر المعلومات المالية التي يوفرها الدخل المحاسبي من أهم المكونات الرئيسية التي يعتمد عليها متخذ القرار، وتزداد أهمية المعلومات الخاصة بالدخل من خلال الموضوعية في القياس والإبلاغ عن الدخل والتي تجعله قابلا للتحقق والتدقيق، وكذلك يعتبر تطبيق مبدأ تحقق الإيراد والذي يتسم بالحيدة والحذر

مفيدا في أغراض الرقابة، وتقييم مسؤولية الإدارة وتقييم أدائها في استخدام الموارد المتاحة في الشركة.

ويمكن التطرق لعدة مفاهيم للدخل المحاسبي، أهمها:

مفهوم الدخل من الأنشطة الجارية (**Operating Income**): والذي يرتبط بالدخل من الأنشطة العادية والمتكررة للنشاط الأساسي للمنشأة وفقا لأساس الاستحقاق بعد استبعاد أية بنود غير عادية من قائمة الدخل، ويبرر هذا المفهوم ذلك أن البنود غير العادية وغير المتكررة لا تخضع عادة للإدارة وتأثيرها، لذلك فإن استبعادها من قائمة الدخل يجعل القائمة أكثر فائدة في مجال التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات، وتقييم أداء الإدارة باعتبار أن الأنشطة العادية هي التي تقع تحت سيطرة الإدارة، وبالتالي تصلح لمساءلتها (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, p.٣٢٥).

مفهوم الدخل الشامل (**Comprehensive Income**): والذي يتضمن كافة الأنشطة التي أدت إلى التغيير في صافي الأصول خلال الفترة المالية بعد استبعاد التغيرات في حقوق الملكية الناجمة عن الأنشطة الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال، وهكذا فإن الدخل الشامل يتضمن بنودا للدخل من الأنشطة غير العادية وغير المتكررة (Kieso et al, ٢٠٠١, p.١٥٠).

تتركز الانتقادات التي توجه للدخل المحاسبي إلى اعتماده على مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي تحكم عملية المحاسبة عليه، أهمها: التكلفة التاريخية وفرض الدورية والاعتماد على التقدير والحكم الفردي وقدرة الإدارة في التدخل بالسياسات، مما قد يجعل البيانات مضللة وغير ملائمة في عملية إتخاذ القرارات. بينما أكثر الانتقادات الموجهة إلى مفهوم الدخل الشامل ترتبط بقدرة الإدارة على التأثير في نتيجة النشاط، وذلك لصعوبة الفصل بين النشاط العادي وغير العادي مما يسمح للإدارة بالتلاعب أو التدخل في أرقام الدخل المعلن، بالإضافة إلى التعارض الذي يحصل بين خاصية الملاءمة اللازمة للتنبؤ وبين خاصية الموثوقية التي تحدد مدى اتصاف المعلومات بالحياد والتي تظهر نتيجة تدخل الإدارة من جهة وضعف قابلية المعلومات للتحقق من جهة ثانية.

## ٧-٢ الاعتراف المحاسبي بالدخل (**Income Recognition**):

في محاولة للتغلب على الصعوبات القائمة على الاجتهاد والحكم الفردي المرتبطة باستخدام المفهوم الاقتصادي للدخل وغيره من الأساليب الأخرى التي تتفق مع مفهوم المحافظة على رأس المال العيني، تبنى المحاسبون تقليديا استخدام مدخل العمليات (Transaction Approach) لاحتساب الأصول والالتزامات

والإيرادات والمصاريف، ويعتمد هذا الأسلوب على الافتراض أن عناصر وبنود القوائم المالية يجب الإبلاغ عنها عندما يكون هناك دليل لوجود تبادل خارجي يرتبط بعملية تبادل حقيقية بين الشركة والغير.

تعتبر المحاسبة المبنية على أساس العمليات - في العادة - أن الدخل المعلن عنه يحدث نتيجة لتعامل الشركة المعلننة للدخل مع المنشآت الأخرى خارج الشركة، بمعنى وجود مبدأ التحقق، والذي يقوم على أساس أن الدخل يجب أن يعترف به عندما تصبح عملية الإيراد قد تمت كلية أو بشكل جوهري، وان هناك عملية تبادل حقيقية قد حصلت، فعملية التبادل هي التي تعتبر أساسا للمساءلة، وهي التي تحدد كل من التوقيت والاعتراف بالإيراد ومبلغ الإيراد الذي يجب تسجيله. ولذلك يعتبر أسلوب المحاسبة القائمة على مدخل العمليات متوافقا مع مفهوم المحافظة على رأس المال المالي (النقدي).

ويلاحظ أن المفهوم المحاسبي على أساس العمليات يتناقض مع المفهوم الاقتصادي للدخل، في أن الدخل يتحدد بواسطة قياس قيم صافي الأصول فقط بعد استبعاد عمليات رأس المال وتوزيع الأرباح (على الأسهم) خلال فترة معينة من الزمن، كما أن المفهوم المحاسبي للدخل لا يضع في الحسبان القيمة المتوقعة للمنشأة أو الإبلاغ عن التغيرات في القيمة المتوقعة للأصول أو الالتزامات (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٦٨-٦٩).

ولا بد هنا من التعرض لمفهوم الاعتراف، فالاعتراف هو: وصف بند ما بكلمات وبقيمة نقدية، وتضمين ذلك البند في القوائم المالية، وحتى يتم الاعتراف ببند ما كبند محاسبي في القوائم المالية يجب أن يتحقق فيه تعريف البند المحاسبي، وأن تتوفر فيه معايير الاعتراف التي وردت في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، والذي حدد معايير الاعتراف التالية (Epstein & Mirza, ٢٠٠٠, pp. ٦٥-٦٦):

التعريف: يجب أن ينطبق على البند المراد الاعتراف به أحد التعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية التي وردت في المعايير المحاسبية، وأن يحقق تعريف عنصر في القوائم المالية، كأن يحقق تعريف الأصول أو الإلتزامات أو غيرها.

تقييم درجة عدم التأكد في المنافع المستقبلية للبند من وإلى المنشأة من خلال الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية.

القياس: يجب أن يكون البند قابلا للقياس فيمكن التعبير عنه كميًا وبوحدات نقدية بصورة موثوقة وملائمة وإعطائه قيمة بوحدات نقدية.

الملاءمة: يكون البند ملائما إذا كان لديه القدرة على إحداث تأثير في قرارات المستخدمين، وهذا يرتبط بطبيعة وأهمية البند.

الموثوقية: يكون البند موثوقا به إذا كان يتصف بالتمثيل العادل الذي يعتمد على الجوهر الاقتصادي وليس على الشكل، وعلى الحياد والخلو من الأخطاء المادية، وعلى الحكم على درجة التحوط المستخدمة، ولذلك يجب أن يتم التحقق من المعلومات الخاصة بالبند المنوي الاعتراف به بدرجة كافية من التمثيل العادل وإمكانية التحقق والحياد.

## ٩-٢ الاعتراف بالإيراد (Revenue Recognition):

موجب نظام المحاسبة القائم على أساس العمليات يعتبر الاعتراف أنه: العملية

الرسمية لتسجيل العملية أو الحدث، بينما يعتبر تحقق الإيراد هو: عملية تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو مطالبة بالنقدية، وتعترف المحاسبة على أساس العمليات بالإيراد الذي يتحقق أو يكون قابلا للتحقق، وبالتالي فإن الاعتراف المحاسبي يعتمد على تحديد متى حدث التحقق للإيراد. ومن هنا فإن الانتقادات الموجهة للعملية المحاسبية والتي تفضل المفهوم الاقتصادي للدخل الحقيقي تركز على أن عملية اكتساب الإيراد تتم بشكل مستمر على مدار الزمن. ولكن - في الحياة العملية- يضطر المحاسبون إلى اختيار نقطة مناسبة من الوقت حتى يتمكنوا من تسجيل حدوث الإيراد، مع العلم أن التوقيت الصحيح للاعتراف بالإيراد ما يزال مثار جدل بالنسبة للمحاسبين (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٧٢-٧٣).

إن استعمال أسلوب العمليات والذي يعترف بحصول الدخل المحاسبي عند إمكانية قياس الفرق بين بيع منتجات الشركة (الإيراد) والتكاليف التي حصلت في عمليات الإنتاج والبيع (المصاريف)، علما أن عرفت المعايير المحاسبة الدولية الإيراد على أنه: يمثل التدفقات الداخلة أو غيرها من الزيادات في أصول منشأة ما أو أية تسويات لالتزامات أو أنشطة أخرى تكون من الأنشطة المستمرة للمنشأة كالمبيعات والأتعاب والفوائد والتوزيعات والريع والإيجارات (Epstein & Mirza, ٢٠٠٠, pp. ٦٦-٦٧, IAS ١٨, revised ١٩٩٣).

وعادة ما يتم التحقق من الإيراد عند الاعتراف به عند نقطة البيع، ومع ذلك، يمكن أن يكون توقيت الاعتراف بالإيراد مبكرا أو أن يتم تأخيره حسب طبيعة الأنشطة. وبشكل عام، قد يحصل الاعتراف بالإيراد قبل أو بعد نقطة البيع وذلك طبقا لدرجات التأكد المختلفة، فعندما تكون هناك درجة عالية من التأكد مرتبطة مع التحقق للإيراد، فإن الاعتراف بالإيراد قد يسبق نقطة البيع، وعلى العكس من ذلك، كلما كانت درجة عدم التأكد ذات مستوى عال بالنسبة لتحقيق الإيراد، يكون الاتجاه بصورة أكبر نحو تأخير الاعتراف

بالإيراد. ومثال الاعتراف بالإيراد قبل نقطة البيع أو التسليم طريقة نسبة الإنجاز في محاسبة العقود طويلة الأجل، ومثال تأخير الاعتراف بالإيراد بعد نقطة البيع محاسبة البيع بالتقسيط.

وحتى يتم الاعتراف بالإيراد يجب أن يتوفر فيه شرطان إضافيان عن المعايير العامة للاعتراف، هما (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, p. ٣٥٩):

أن يكون الإيراد مكتسبا ( Earned )، وترتبط بعملية اكتمال عملية إنتاج أو تولد الإيراد أو الإقتراب من الإكتمال.

أن يكون الإيراد محققا أو قابلا للتحقق ( Realized or Realizable )، ويقصد به تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو ما هو في حكم النقدية بفرض بوجود سوق نشطة توفر السعر المناسب بموثوقية.

وهنا يجدر الذكر أنه يجب الموازنة بين خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية عند الاعتراف بالإيراد، فتأجيل الاعتراف بالإيراد أكثر مما ينبغي يفقد المعلومات المحاسبية كثيرا من ملاءمتها، وبالتالي فائدتها في إتخاذ القرارات، وفي المقابل فإن الاعتراف المبكر في الإيراد قبل توفر الدليل المعقول لتحصيلها وتحققها يقلل من خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية الناتجة وهذا ينعكس سلبا على الفائدة المتحققة منها في عملية إتخاذ القرارات.

#### ٢-١٠ القياس المحاسبي للدخل (Income Measurement):

يفترض الإبلاغ عن دخل الشركة أن جميع بنود الإيرادات والمصروفات قابلة

للقياس، ولعل أحد أهم متطلبات القياس هو أن يكون الشيء أو الحدث قابلا للتصنيف أو الربط، فالقياس ما هو إلا تخصيص الأرقام إلى الأحداث طبقا لقواعد وأحكام توفر عملية مقارنة تساعد في الحصول على معلومات أكثر دقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة إتخاذ قرار.

إن وحدة القياس المحاسبي في كل بلد هي العملة الوطنية لتلك البلد. ومع ذلك، فإن عدم ثبات وحدة القياس هذه قد يتسبب عنها مشاكل رئيسة، فعلى سبيل المثال، إن المقياس المحاسبي للمبيعات سوف يختلف بدون شك في كل سنة، حتى ولو بيعت نفس عدد الوحدات، ويرجع هذا الفرق نتيجة للتغير في قيمة وحدة النقود.

وهناك عامل آخر يعقد القياس المحاسبي يرتبط بضرورة إتخاذ قرارات وأحكام اجتهادية لإغراض الإبلاغ الدوري عن البيانات المحاسبية كمصاريف الإهلاك، والإطفاء، والنفاد، والتي يعتمد تحديد قيمها على تقديرات شخصية وأساليب غير دقيقة قد تعقد عملية القياس. ولذلك يجب على الفئات المستخدمة

للمعلومات المالية معرفة محددات استخدام أساليب القياس في المحاسبة، وخصوصا فيما يتعلق بالتغيرات التي تحدث في وحدة القياس والمقاييس التقديرية، فهذا ضروري عند قراءة وفهم البيانات المالية (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp.٧٠- ٧١).

٢-١١ مبدأ المقابلة (مقابلة المصروفات بالإيرادات) (Matching Principle):  
بالإضافة إلى مبدأ تحقق الإيراد، يعتبر مبدأ المقابلة ذو أهمية خاصة في تحديد الدخل المحاسبي وذلك بسبب الإبلاغ الدوري للبيانات المالية من جهة، وبسبب الأساس النظري وراء مفهوم أو أساس الاستحقاق للدخل من جهة أخرى، فالإجراءات المحاسبية تعتمد على أساس الفرض الذي ينص على أن المنشأة مشروع مستمر في أعماله العادية، وبموجب ذلك يجب أن يتم تزويد تقارير دورية للمستثمرين تمكنهم من تقييم استثماراتهم.

وحتى تكون المعلومات ملائمة وذات علاقة يجب أن توفر التقارير المقصود منها وهو مساعدة المستثمرين في تقييم المكاسب التي حصلت خلال الفترة المحاسبية، وبما أن المكتسبات المحاسبية تتكون من الإيرادات والمصاريف، فقد نشأت المبادئ المحاسبية لوضع المعايير اللازمة لذلك حتى يعترف بالإيراد والمصروف، وحتى تقابل الإيرادات بالمصاريف. ويطلق على عملية ربط الإيرادات بالمصاريف (تكلفة الإيرادات) مبدأ المقابلة (Matching Principle).

يجب على المحاسبين تحديد تلك التكاليف التي انتهى مفعولها خلال الفترة الجارية، وما إذا كانت هذه التكاليف مولدة للإيراد، أم كانت تكاليف منتهية غير مولدة للإيراد. ويمكن دعم عملية التحديد لهذه التكاليف بفصل المصاريف إلى تكاليف منتج (Product Costs) وتكاليف فترة (Period Costs). فتكاليف المنتج تمثل التكاليف المنتهية التي يمكن ربطها مباشرة بسلعة الشركة، مثل المواد الأولية وأجور العمل المباشر والمصاريف الصناعية (الإضافية) المباشرة، ويتم تحميل تكاليف السلعة في حساب المصاريف على أساس عدد وحدات السلعة المباعة (تكلفة البضاعة المباعة). أما تكاليف الفترة فهي تلك التكاليف التي تكون قد انتهت والتي تكون أكثر ارتباطا بفترة من الزمن بدلا من صلتها بالسلعة، ومثال ذلك الرواتب الإدارية، وتحمل تكاليف الفترة أو المصروف على أساس فترة المنفعة من هذه التكاليف، وكذلك يجب شطب الخسائر في الفترة التي لا يكون لها فيها وجود لمنافع مستقبلية.

وأخيرا يمكن القول أن الاعتراف بالدخل المحاسبي يحدث نتيجة تقدير لقياس التدفقات الداخلة

(الإيرادات) والتدفقات الخارجة المرتبطة بها(المصاريف) أي مقابلة الجهد بالإنجاز، وعندما يكون قياس التدفقات الداخلة أو الخارجة غير ممكن بصورة معقولة يتم تأجيل الاعتراف بالدخل.

## ١٢-٢ مفهوم قائمة الدخل والعناصر المكونة لها:

تعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي تصدر عن الشركات فهي تعبر عن أرباح الشركة خلال فترة زمنية تظهر فيها أرباح الفترة الحالية، وهي تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية بتقدير إمكانيات الشركة في تحقيق الأرباح. تهدف هذه القائمة إلى مقارنة الإيرادات بالمصروفات لإظهار صافي نتيجة أعمال الفترة، ويعتبر الهدف الأساس لقائمة الدخل هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة لأغراض اتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاي من خلال تلخيص الأنشطة المولدة للربح في الشركة والتي تحدث خلال الفترة المالية. ومن أهم الأهداف التي يمكن أن تساعد فيها قائمة الدخل، هي ( Kieso et al, ٢٠٠١, pp. ١٣٠-١٣١):

تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.

تقييم كفاءة الإدارة وفعاليتها.

تقييم مدى ملاءمة المنشأة للاقتراض من المقرضين والمستثمرين.

تعتبر اساسا للتوقع في الاداء المستقبلي فهي تساعد في تحديد الاتجاه للفترات القادمة اعتمادا على الفترات السابقة.

تساعد في تقييم درجة المخاطرة وحالة عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية.

وقد ازدادت أهمية قائمة الدخل في السبعينات من القرن العشرين للأسباب التالية (Epstein &

: (Mirza, ٢٠٠٠, pp. ٦٠-٦١):

يعتبر المستثمرون الأداء السابق للمنشأة مفيدا جدا كمؤشر عن الأرباح والأداء المستقبلي لها.

يهتم المقرضون بقائمة الدخل لكونها تعبر عن قدرة المقترض على توليد التدفقات النقدية المستقبلية اللازمة لسداد التزاماتهم.

تحتاج الإدارة لقائمة الدخل لتدافع عن كفاءة وفعالية أدائها في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة في المنشأة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهمية المعلومات المستقاة من قائمة الدخل تعود إلى العناصر المكونة لها،

ولذلك أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) أنه يجب الإفصاح عن الأرباح والمصاريف والخسائر والإيرادات



من العمليات العادية في قائمة الدخل بشكل مستقل عن الإيرادات من البنود غير العادية. وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي المعدل الأول لعام ١٩٩٧ البنود التي يجب عرضها في قائمة الدخل كحد أدنى، وهي (IAS ١، ٩٢٢-٩٢١، ٢٠٠٠، pp. ٧٥. Epstein & Mirza, revised ١٩٩٧):

الإيرادات.

نتائج الأنشطة التشغيلية.

تكاليف التمويل.

نصيب المنشأة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة أو المشتركة والمحاسب عليها بطريقة الملكية. مصروف الضريبة.

الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

البنود غير العادية.

صافي الربح أو الخسارة للفترة الحالية.

وحتى يتم إعطاء البند الاعتراف المحاسبي كبند من بنود الدخل يجب أن يحقق المعايير الخمسة للاعتراف، ومن أجل تحميل التكاليف للإيرادات (ربط المنفعة بالتكلفة) لابد من تحديد دقيق للمصطلحات التالية لأهم البنود المشككة لقائمة الدخل، وهي:

الإيرادات: تمثل التدفقات الداخلة للوحدة المحاسبية أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لالتزاماتها (أو كليهما معا) والتي تنشأ خلال الفترة من إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى من العمليات العادية والمستمرة للوحدة المحاسبية. وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر المحاسبة عن الإيرادات، ووضع لها عدة خصائص، هي (Epstein & Mirza, ٢٠٠٠, p. ٦٧):

تدفقات منافع اقتصادية داخلية من الأنشطة العادية للمشروع.

يتم الإعلان عنها بصورة إجمالية.

تدفقات داخلية تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية من غير الزيادة المباشرة فيها والتي ترجع إلى مساهمات الملاك. كذلك يتطلب مفهوم قياس الإيرادات بقياس الإيرادات بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة التي يستبدل فيها الأصل أو يتم تسوية الالتزام بين أطراف راغبة في عملية تبادل حقيقية. بينما يتطلب مفهوم التحقق أن يتم الاعتراف بالإيراد إذا اكتملت عملية الإيراد أو قاربت على الاكتمال وتم التأكد من عملية الإيراد بتوفر دليل لحدوث عملية تبادل.

التكلفة: المبلغ المعطى مقابل البضائع المستلمة أو تلك التي سوف تستلم، ويمكن تصنيف التكاليف إلى منافع غير هالكة ( أصول ) والتي تتعلق أنتاج إيرادات في المستقبل، وإلى تكاليف لا تتعلق أنتاج الإيرادات المستقبلية وبالتالي إنهاؤها وطرحها من الإيرادات المجمعة في الفترة الحالية (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, p.٣٧٣).

المصروفات: هي التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية أو أية نقصان في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو كليهما معا والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأنشطة العادية المستمرة للوحدة المحاسبية.

وقد تضمن الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية خصائص للمصاريف، هي (Epstein & Mirza, ٢٠٠٠, p. ٦٨):

أنها تضحية تقدم في عملية الإيراد.

تمثل تدفقات نقدية فعلية أو متوقعة ناتجة عن الأنشطة العادية.

يتم الإعلان عن التدفقات الخارجة بصورة إجمالية.

المصاريف: عبارة عن تكاليف منتهية - Expired - أو بنود أصول ليس لها

قيمة مستقبلية.

الخسارة: هي النقصان في حقوق الملكية ( صافي الأصول ) نتيجة أمور عرضية أو غيرمتكررة والتي تؤثر عادة على الشركة خلال فترة معينة ولا تكون تحت سيطرة الوحدة المحاسبية، فالمصاريف عبارة عن تكلفة منتهية في عملية توليد الإيراد، في حين تعتبر الخسائر تكلفة منتهية غير مولدة للإيراد.

الدخل من الأنشطة المستمرة: يشمل الدخل من الأنشطة المستمرة: الإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر التي يحتمل تكرارها في الفترات اللاحقة، ومن هنا يلاحظ أنه يجب أن يتم الفصل بين الدخل من الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية.

الدخل الشامل: يمثل التغير في صافي الأصول للوحدة المحاسبية خلال الفترة التي حدثت فيها الأنشطة والأحداث ويشمل الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك التغيرات الناتجة من استثمارات الملاك أو التوزيعات لهم، ويمكن عرض الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل موسعة أو كقائمة منفصلة أو ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية.

## ٢-١٣ قائمة المصادر العامة للأرباح:

لا تعتبر هذه القائمة شاملة، إذ تعتمد القائمة العامة لمصادر الأرباح على طبيعة الشركة والصناعة التي تعمل بها وعلى اتجاهات السوق والبيئة المحيطة. ويوضح الجدول التالي المصادر العامة للأرباح (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ٦):

جدول رقم ( ٢/٢ )

### المصادر العامة للأرباح

المصادر العامة للأرباح
بيع البضاعة لزبائن مستقلين ضمن شروط بيع عادية.
بيع البضاعة لأطراف ذات علاقة.
المبيعات بالتقسيط.
المبيعات المشروطة والتزامات ما بعد البيع.
تكلفة البضاعة المباعة أو الخدمة المقدمة.
الأرباح من مصادر الاستثمار.
مصاريف التمويل.
الأرباح / الخسائر من تسوية القضايا.
مصاريف الكفالات، ومصاريف الديون الرديئة.
احتياطي التغيرات في المخزون.
أعباء الانخفاض في القيمة.
مصاريف التقاعد.

الأرباح والخسائر على المشتقات.
احتياطات التغيرات في أعباء إعادة الهيكلة.
التغيرات في الاحتياطات الأخرى.

## ٢-١٤ أثر مفاهيم الوحدة المحاسبية على مفهوم الربح المحاسبي:

أدى التطور الذي حصل على شكل المنشآت التجارية إلى تطور نظريات محاسبية خاصة بها لتتماشى مع مراحل تعقد المنشآت التجارية وتغير طبيعة أعمالها، ففي البداية ظهرت المنشآت التي تركز على مصالح ملاك المنشأة حيث كان الهدف منها هو تحقيق أقصى ما يمكن من أرباح، وينطبق ذلك على المنشآت الفردية وشركات الأشخاص.

وارتبط مع بدايات الثورة الصناعية ظهور الشركات المساهمة التي كان المحرك الأساسي لها هو الحصول على التمويل وتحقيق مستوى مقبول من الأرباح، وبدأ التركيز على مصالح المساهمين والمستثمرين، وأدى ذلك إلى تبلور ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة، وظهرت ملامح نظرية الوكالة، وبرزت الحاجة إلى وجود جهة رقابية خارجية، وتوضحت الشخصية المعنوية للمنشآت بشكل اقتصادي بحت.

كما بدأت مرحلة ظهور تأثير البعد الاجتماعي والبيئي على نشاط المنشآت، وفيها بدأ الاهتمام بصورة أكبر بمراعاة مصالح جميع أفراد المجتمع، وهو ما أدى إلى ظهور أهمية تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع بالإضافة إلى تقييم وخدمة مصالح المساهمين والمستثمرين في تحقيق عوائد مرضية.

وقد أدى تطور حجم المنشآت وتعقد أعمالها وهيكل التمويل فيها إلى ظهور نظريات محاسبية لتتماشى معها وتطبق عليها، لذلك قام المحاسبون بمحاولات عديدة لتفسير إجراءات التطبيق العملي للسياسات المحاسبية المتبعة في المنشآت المختلفة، فوضعوا نظرية الملكية المشتركة (Proprietary Theory) في محاولة لتفسير الإجراءات المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية في المنشآت التي يسيطر الملاك على الإدارة فيها مثل المنشآت الفردية وشركات الأشخاص.

وبعد ذلك ظهرت نظرية الشخصية المعنوية المستقلة (Entity Theory) لتفسير الإجراءات المحاسبية المتبعة في شركات الأموال والتي تمثل شخصية اعتبارية مستقلة قانونياً ومحاسبياً تفصل فيها الإدارة عن مالكيها. وجاءت نظرية الأموال المخصصة (Fund Theory) لتفسير الإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد

وعرض التقارير المالية في المنشآت الحكومية.

وقد كان لتطور طبيعة المنشآت التجارية أثر على طبيعة النظرية المحاسبية المطبقة عليها، وعلى النظرة المحاسبية إلى البنود المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وعلى مفاهيم الدخل المحاسبي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, pp. ٧٦٩-٧٧٧):

#### ١. نظرية الملكية المشتركة (Proprietary Theory):

يطبق مفهوم نظرية الملكية المشتركة على المنشآت التي لا تنفصل فيها الذمة المالية للمنشأة عن الملاك، وخصوصاً في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، وغالباً ما تكون الإدارة هي من ملاك المنشأة، ويكمن الهدف الأساس لمثل هذه المنشآت حول تحقيق أكبر أرباح ممكنة لأصحاب المنشأة، ويتم إعداد قائمة المركز المالي من خلال قياس التغيرات التي تحدث في ثروة أصحاب المنشأة، وهنا تعرف الإيرادات والمصروفات في صورة الزيادة أو النقصان في حقوق الملكية، ويتم التعبير عن معادلة الميزانية على النحو التالي:

الأصول - الالتزامات = حقوق الملكية

وينعكس أثر هذه النظرية على مفاهيم الدخل كما يلي:

مفهوم الإيرادات: تمثل عناصر الزيادة في حقوق الملكية.

مفهوم المصروفات: تمثل المصروفات عناصر النقص في حقوق الملكية.

مفهوم الربح: يرتبط بمفهوم الربح الشامل والذي يشمل جميع البنود التي تؤثر على حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء عمليات رأس المال، ويتم قياسه من خلال مقارنة المركز المالي في بداية ونهاية الفترة المحاسبية وهو بذلك يمثل صافي الزيادة في حقوق الملكية، وينسجم مع هذه النظرية مفهوم على صافي الربح للمساهمين (Net Income To Stockholder).

تعتبر قائمة المركز المالي هي القائمة الأهم، إذ تقيم الأصول وتعد الميزانية لقياس التغير في ثروة الملاك (Belkaoui, ٢٠٠٠, p. ١٦٧).

#### ٢. نظرية الشخصية المعنوية المستقلة (Entity Theory):

ترتبط هذه النظرية أنفصال الإدارة عن الملكية كما في شركات الأموال، والتي تتميز بوجود وحدة وشخصية معنوية مستقلة للشركة منفصلة تماماً عن الذمة المالية للمساهمين تعمل كوحدة اقتصادية مستقلة، وأصبحت إدارة الشركة تمثلها أمام الغير، وينظر إلى الشركة باعتبارها وحدة اقتصادية تسيطر الإدارة

على مواردها الاقتصادية، وتحولت النظرة إلى الربح من تحقيق أقصى ما يمكن من أرباح إلى تحقيق أرباح ملائمة للمساهمين والدائنين باعتبارهم مصادر أساسية للتمويل.

ويعبر عن معادلة الميزانية في نظرية الشخصية المعنوية المستقلة على النحو التالي:

$$\text{الأصول} = \text{حقوق المساهمين} + \text{حقوق الغير}$$

وينعكس تطبيق مفهوم نظرية الشخصية المعنوية المستقلة على مفاهيم الدخل كما يلي:

الإيرادات: تمثل الإيرادات تدفقات موجبة نتيجة جهود بذلت في تأدية الخدمات وبيع المنتجات للغير.

المصروفات: تعبر المصروفات عن تدفقات سالبة ترتبط بالمجهودات المبذولة في تحقيق إيرادات الشركة.

الربح: يتم تحديد صافي الربح عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات في قائمة الدخل، وليس عن طريق

مقارنة قائمة المركز المالي لفترتين متتاليتين. ويلاحظ أن الربح في نظرية الشخصية المعنوية المستقلة هو ملك

للشركة وليس للمساهمين، وتقتصر حصتهم فيه بذلك الجزء الذي يحدد من قبل مجلس الإدارة ويوافق

الملاك عليه، وبالتالي تكون الأصول ملك للشركة والإلتزامات مطلوبات منها.

تعتبر قائمة الدخل هي القائمة الأهم، فهي من خلال مبدأ المقابلة تساعد في الحكم

على كفاءة الإدارة في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة (Belkaoui, ٢٠٠٠, p. ١٦٨).

### ٣. نظرية المنشأة ( Enterprise Theory ):

وتتضمن مفهومًا أوسع من مفهوم نظرية الشخصية المعنوية المستقلة حيث تكون النظرة إلى المنشأة

باعتبارها وحدة اجتماعية تعمل لصالح أطراف متعددة في المجتمع ترتبط بها المنشأة إضافة إلى المساهمين

والدائنين والموظفين والعملاء والحكومة والجمهور، وتركز هذه النظرية على المسؤولية الاجتماعية للمشروع.

### ٤. نظرية الأموال المخصصة (Fund Theory):

في هذه النظرية يلعب قياس صافي الدخل دورًا ثانويًا في إشباع رغبات الإدارة والجهات الاجتماعية

المسؤولة عن المنشأة، وتركز هذه النظرية على التمويل (Fund)، وفيها تعتبر وحدة النشاط أو العمليات

كوحدة محاسبية يتم الإبلاغ عنها بشكل مستقل. وعادة ما يتم تطبيق هذه النظرية في المؤسسات الحكومية

وغير الربحية، ويعبر عن معادلة الميزانية في نظرية الأموال المخصصة على النحو التالي:

الأصول = القيود على الأصول

5. نظرية الأمر (Commander theory):

جاءت هذه النظرية كبديل لنظريتي الملكية المشتركة والشخصية المعنوية المستقلة،

إذ تأخذ هذه النظرية وجهة نظر فئة المديرين باعتبارهم الفئة المسيطرة والفاعلة في الشركة، وقد ساعدت هذه النظرية في تطور المحاسبة الإدارية كأداة تقدم المعلومات المفيدة والملائمة للمديرين في إدارة ورقابة الملكية المتاحة بين أيديهم. وتركز هذه النظرية على الرقابة (Control) باعتبار أن كل شخص له موارد تستخدم من قبل المنشأة يعتبر كصاحب أمر (Commander)، ويمكن أن تطبق على جميع المنشآت، وفيها يتم التركيز على محاسبة المسؤولية عن الإيرادات والمصاريف في ضوء السيطرة والرقابة عليها من قبل الأطراف المسيطرة، وكذلك يتم إعداد القوائم على مستويات الرقابة المختلفة (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٤٤٦-٤٤٧).

ويلاحظ عند مراجعة هذه النظريات أنها جاءت لتلبي حاجات طرأت في بيئة الأعمال سواء كانت داخلية: ترتبط بطبيعة أعمال المنشأة وحجم أعمالها ودرجة تعقدها، أو خارجية: ترتبط بالبيئة المحيطة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعدد الجهات المهتمة بأعمال المنشأة، وإن أي تفضيل لأي نظرية سيعتمد على الوضع المحدد وفي ظل طبيعة الغرض المقصود. كما يلاحظ أن تأثير هذه النظريات على مفاهيم الدخل يرتبط أساسا بالتساؤلات التالية والتي يتحدد في ضوءها مفهوم الدخل المناسب ومستوى ونوع الجودة المرغوب بها والمطلوبة، وهذه التساؤلات هي:

ما هو الغرض المطلوب من الإبلاغ عن الدخل؟

ما هي مكونات الدخل المطلوبة للفئات المختلفة؟

من هي الجهة المستفيدة من الإبلاغ عن الدخل؟

ما طبيعة المنشأة التي تعد الإبلاغ المالي؟

٢-١٥ جوانب القصور في القوائم المالية:

تمثل تقارير المنشأة المالية ملخصا هاما لنشاطات أعمالها، وتعد معظم هذه التقارير- في العادة- طبقا

للقانون، ولكنها في الواقع تستطيع أن تخدم أهدافا وأغراضا

متعددة وخصوصا في عملية اتخاذ القرارات في التخطيط المالي والقروض والاستثمار.

تعتبر القدرة على فهم وتحليل وتفسير واستخدام المعلومات في التقارير المالية مهمة جدا وضرورية من اجل مقارنة وقياس أداء الشركة واتخاذ القرارات المستقبلية والمتعلقة بها. لذلك يعتبر تصميم وتوفير إطار لمحتويات وشكل التقارير المالية وتحديد الأداء والوضع المالي عملية هامة جدا في فهم المعلومات الواردة في القوائم المالية وتحديد العوامل السيئة والجيدة في محاولة لتحسين أداء المنشأة.

ويجب أن نفهم التقارير التي تصدر عن الشركة والتي تشمل تقارير وتحليلات الإدارة والمدقق، فالحاجة أصبحت ملحة لضرورة شرح قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، وتقييم جودة الأرباح، وتقييم الأصول، وتقييم مقاييس جودة الأرباح، وملاءمة التقييم، والمحتوى الإعلامي للقوائم المالية. بناء على ما تقدم، تعتبر القوائم المالية من أهم وسائل الاتصال المتاحة بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالشركة، ولكن هذه القوائم ما زالت محدودة الفائدة لوجود بعض المحددات والعيوب وجوانب القصور في إعداد القوائم المالية، أهمها(مطر، ٢٠٠٣، ص ص. ١٣-١٥):

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد على الرغم من الدراية التامة بالتغير المستمر في الأسعار والاعتراف المحاسبي بالتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا يتطلب من المستخدمين ضرورة تحليل الفروقات الناجمة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

التسجيل التاريخي للبيانات المالية، إذ تعد القوائم المالية وفقا للتكلفة التاريخية للعمليات والأحداث، وهذا يحد من ملاءمة هذه المعلومات وخصوصا فيما يتعلق بالقيم الجارية لبند القوائم المالية، إذ تجد أن الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون إلى أسعارها الجارية، بينما تعبر الأرقام التي تظهر في الميزانية لموجودات المنشأة ومطلوباتها وحقوق الملكية فيها عن أسعارها التاريخية، وهذا يشكل نوعا من عدم الانسجام بين هذه الأرقام.

تعتمد المحاسبة على مجموعة من الافتراضات والمبادئ والتي يحتاج تطبيقها إلى الحكم والتقدير الشخصي للعديد من القيم الهامة التي تؤثر على القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول والإهلاكات والمخصصات.

قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالية: تمتلك الإدارة القدرة في التأثير على مضمون القوائم المالية من خلال إتباعها لسياسات وأنشطة وصفقات قبل نهاية الفترة المالية للتأثير على نتائج القوائم المالية لتحقيق طموحاتها وتوقعات المستثمرين.

حرية التصرف والمرونة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية(الراوي وسعادة، ٢٠٠٠، ص ص. ٢٣-٢٥):

توفر المعايير المحاسبية الحالية العديد من البدائل المحاسبية القابلة للتطبيق، مما يضع المديرين في



مجال من حرية التصرف لاختيار السياسات المحاسبية التي تطبقها لإصدار القوائم المالية. وإن السماح باستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي وإجراء التغييرات في السياسات المحاسبية يوفر الفرصة أمام إدارة المنشأة لاستغلال هذه الميزة في تحسين صورتها ربحية المنشأة ومركزها المالي، وهو ما يعرف بظاهرة (Window Dressing) والتي تقلل من مصداقية البيانات المالية التي تستخدم في تقييم أداء المنشأة كما يحد أيضا من قدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية في ظل اختلاف السياسات المحاسبية المتبعة.

يستخدم في إعداد القوائم المالية بدائل متعددة من أساليب القياس والإفصاح مما يترك للمنشأة اختيار ما تراه منها بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الثبات (Consistency) مما قد يجعل من البيانات المحاسبية والمحتواة في القوائم المالية المنشورة وما يشتق منها غير قابلة للمقارنة، ومن هنا فإن معظم المؤشرات التي تعتمد على هذه البيانات قد تكون مضللة.

وجود بنود لا يتم تسجيلها محاسبيا: هناك بعض الأصول أو الالتزامات يعجز أو على الأقل يقصر نظام المحاسبة التقليدي في الاعتراف بها وتسجيلها وذلك لصعوبة قياسها بموضوعية، وأهمها الموارد البشرية والشهرة والتي تعتبر من العوامل الهامة لنجاح الشركة، إذ تمثل هذه الأصول حجما كبيرا في تقييم العديد من المنشآت الحالية، ومع ذلك لا تظهر بالقوائم المالية وهذا يفرض على مستخدمي القوائم المالية تحليل البنود التي لا تظهر في القوائم المالية والبحث عن القيم العادلة لها ما أمكن عند تقييم هذه القوائم.

لذلك يجب لفت النظر إلى أن القصور في القوائم المالية والمعلومات التي تحتويها في ظل وجود معلومات غير كمية أو مالية قد تؤثر على جودتها وأهميتها، وإن أي إهمال لهذه المعلومات قد يؤثر على مصداقية وموضوعية هذه البيانات وإية قرارات تصدر بناء عليها، ومعظم هذه المعلومات وصفية: كسمعة الإدارة ومعدلات دوران الموظفين ونوعية المنتجات ودرجة تنافسية الشركة في السوق والآثار البيئية المحيطة بالمنشأة بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونوعية السياسات المحاسبية الرئيسية التي تتبناها إدارة المنشأة بشأن إعداد القوائم المالية، وعلى مستخدمي القوائم المالية أن يسعوا بأنفسهم للحصول عليها من المصادر المختلفة.

ويفضل أن يتم تحليل البيانات المالية للشركة في ظل مقارنتها بالشركات المشابهة ومع معايير الصناعة،

وتزداد قيمة التحليل المقارن مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة عند استخدامها لسياسات محاسبية موحدة.

ويجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية تجعلها مفيدة وغير مضللة للمستخدمين، وهنا يبرز دور مدقق الحسابات الخارجي في أن يقوم بإبداء رأيه بعدالة عرض القوائم المالية للوضع المالي للمنشأة وفي التزام الشركة بالثبات والإتساق في تطبيق السياسات المحاسبية وفي كفاية الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية. بعد مراجعة أسباب الاختلاف والقصور في المبادئ والقوائم المالية، يتضح أنه من الطبيعي وجود اختلافات في التطبيق بين المنشآت المختلفة، لذلك على مستخدم القوائم المالية أن يوسع مداركه عند التعامل مع التقارير المالية، وان يوسع نطاق تحليله ليشمل إفصاحات ومناقشات الإدارة والتي تعتبر من أهم الطرق لتكوين ولتشكيل انطباع المستثمرين حول جودة أرباح المنشأة، حيث يعتمد المستثمرين على تحليل الإفصاحات الملحقه لتوضيح وتقييم الأرقام الواردة في صلب القوائم المالية، وخصوصا فيما يتعلق بالسياسات المتبعة حتى يتمكن المستثمرون من تقييم مكونات الأرباح ودرجة المخاطرة وعدم التأكد في الأرباح وتأثيرها على مستقبل المنشأة.

ويجب أن تكون الإفصاحات واضحة وشفافة وان تركز على عدم إعطاء المستثمرين تصورا مزدوجا لوضع المنشأة وخصوصا في ظل التزايد في درجة التعقد والأحكام الشخصية في الأرقام الواردة في قائمة الدخل لإعطاء صورة صحيحة عن أداء المنشأة (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ٤).

ويعتبر تقرير إدارة المنشأة من اهم الإفصاحات التي يجب متابعتها وتحليلها فهو يحتوي على مناقشة ثلاثة جوانب أساسية وهامة هي جانب السيولة والهيكل التمويلي للمنشأة، ومصادر رأس المال، ونتائج العمليات، ويتضمن تقرير إدارة المنشأة جانبا من التقديرات الشخصية. وقد أشارت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية على ضرورة أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة العديد من الأمور، أهمها ما يلي (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٤، ص ص. ٣-٧):

١. تقييم مجلس الإدارة مدعما بالأرقام لأداء الشركة والمرحلة التي وصلتها والإنجازات التي حققتها، ومقارنتها مع الخطة الموضوعية.

٢. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.

٣. درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين في حال كون ذلك يشكل (١٠%) من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

٤. وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.

٥. الانجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

٦. الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيس للشركة.

٧. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين ولسعار الأوراق المالية المصدر من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما اقل وتمثيلها بيانيا ما أمكن ذلك.

٨. تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

٩. التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل، وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

ويلاحظ أن تطبيق الشركات للبنود السابقة بشفافية لا بد أن يعكس صورة أكثر اكتمالا عن وضع الشركة واستمرارية وجوده أرباحها. وأخيرا فإن البيانات المالية ما هي إلا حصيلة لعمليات القياس التي تخضع لتأثير وطبيعة الأسس التي تستخدمها الشركة في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وبالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسها، وكذلك حسب درجة التحفظ في السياسات التي تتبناها إدارة الشركة في مجال اختيار الطرق والسياسات وتكوين المخصصات والاحتياطات. وهذا يتأثر بمصالح ورغبات الأطراف المختلفة التي تؤثر أو تتأثر بمصالح وقرارات الشركة، فالشركة تعمل في محيط من المصالح والصراعات المتشابكة(دهمش، ٢٠٠١، ص ١٧-١٩).

## الفصل الثالث إدارة الأرباح

٣- مقدمة

١-٣ نظرية الوكالة

٢-٣ إدارة الأرباح

١-٢-٣ أهداف إدارة الأرباح

٢-٢-٣ طرق إدارة الأرباح

٣-٢-٣ دوافع إدارة الأرباح

٣-٣ تجميل الدخل

١-٣-٣ أنواع تجميل الدخل

٢-٣-٣ أهداف تجميل الدخل

٤-٣ المحاسبة الإبداعية

٥-٣ القوائم المالية المتوقعة الصورية

١-٥-٣ إعداد القوائم المتوقعة الصورية

٦-٣ دور مدقق الحسابات في إدارة الأرباح

### ٣- مقدمة:

يخضع تطبيق السياسات المحاسبية في الواقع العملي إلى العديد من المؤثرات، لوجود أطراف متعددة لها مصالح مختلفة في المعلومات والتقارير المالية التي تنتج من تطبيق هذه السياسات على العمليات والأحداث، وإن اختلاف حاجات ورغبات الأطراف المعدة للتقارير والمستخدمة لها يؤدي إلى تباين في تطبيق أو تفضيل ممارسة محاسبية عن غيرها من شركة لأخرى.

يكمّن الهدف الرئيس للنظرية المحاسبية في ضرورة توفير مجموعة من المبادئ والعلاقات والتي تقدم تفسيراً معقولاً للممارسات الفعلية والمتوقعة، وبالتالي فإن على النظرية المحاسبية أن تكون قادرة على تفسير قيام الشركات باختيار بعض الطرق المحاسبية دون غيرها، وأن تستطيع أن تتنبأ بخصائص وصفات الشركات التي تطبق الطرق المحاسبية المختلفة، وهذا الأمر يحتاج إلى التحقق والبحث عن الممارسات الفعلية والمتوقعة لها.

وإن اختلاف دوافع وحاجات الأطراف المختلفة ذات العلاقة سواء داخل الشركة أم خارجها أدى إلى تضارب مصالحها، وحداً بالإدارة بصورة أساسية إلى التأثير في الأرقام المالية التي تقدمها للأطراف المختلفة بغية تحقيق أهدافها ومقابلة توقعات الأطراف المختلفة لأداء وأرباح الشركة، وعادة ما يتم ذلك من خلال التقارير المالية التي تعد من قبل الإدارة عن أداء وربحية الشركة ومركزها المالي، ولذلك كان لا بد من التعرض لنظرية الوكالة لتفسير فصل الملكية عن الإدارة وصراع المصالح للأطراف المتعددة ذات العلاقة بالوحدة المحاسبية، وبالتالي بيان مرجعية إدارة الأرباح في المنشآت الاقتصادية المختلفة.

وفي الآونة الأخيرة، بدأ التركيز على تدني جودة الإبلاغ المالي للشركات في التعبير بعدالة وواقعية عن الأحداث والعمليات الحقيقية التي تقع في الشركات، نتيجة تدخل الإدارة في إدارة المعلومات المعلنة فيها بهدف التأثير فيها للوصول إلى أهداف محددة سلفاً (Henry, ٢٠٠١, pp. ١١٠-١٠٠).

### ٣-١ نظرية الوكالة:

مع ظهور الشركات المساهمة والتي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة، بدأت القوانين تلزم الشركات على نشر قوائم مالية بصفة دورية، وهنا ظهرت الملامح الأساسية لنظرية الوكالة (Agency Theory) في محاولة لتفسير العلاقة القائمة بين المساهمين باعتبارهم ملاكاً، وبين الإدارة الموكلة من قبلهم لتقوم نيابة

عنهم في رعاية مصالحهم وتعظيم أرباح استثماراتهم. كما ظهرت الحاجة إلى ضرورة التدقيق الخارجي كأداة رقابة مهمة على التقارير المالية التي تقدمها الإدارة لمساهمي الشركة من خلال إبداء الرأي حول عدالة القوائم في التعبير عن الأوضاع في الشركة وإضفاء المصدقية على تلك القوائم أمام المساهمين.

وانتقل الاهتمام من قائمة المركز المالي إلى الاهتمام بقائمة الدخل للشركات المساهمة، وزادت أهمية المحاسبة ودورها في تقييم أداء الإدارة من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات، بإعتبار أن الدخل المحقق خلال الفترة المالية هو مؤشر هام على كفاءة الإدارة في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة تحت تصرفها في الشركة، وأدى ذلك إلى تطور مبدأ المقابلة (Belkaoui, ٢٠٠٠, pp. ٣٦٤-٣٦٥).

تحاول نظرية الوكالة أن تقدم تفسيراً متكاملًا للممارسات والمعايير المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في ظل فرضيات السوق الفعالة والتي تشكل المحاسبة فيها مصدراً هاماً للمعلومات، وتتمحور نظرية الوكالة حول الفرض الأساس لها وهو أن الأفراد-وخصوصاً المديرين- يسعون لتعظيم منافعهم الخاصة. وتعرف الوكالة (Agency) أنها العلاقة التي توجد بين طرفين يقوم أحدهما وهو الموكل إليه (Agent) بتمثيل الطرف الثاني وهو الموكل (Principal) بناء على طلبه في عقد الوكالة، وفيه يقوم الموكل إليه بواجبات محددة نيابة عن الموكل مقابل عوائد يتم الحصول عليها من قبل الموكل (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, p. ٢٠٦).

ومن الأمثلة على علاقة الوكالة، العلاقة بين المساهمين والمديرين في الشركة، وكذلك العلاقة بين المديرين والمدققين، وبصورة أقل العلاقة بين المدققين والمساهمين، فعلاقة الوكالة بين المساهمين والمديرين تنشأ لأن المساهمين لا يملكون الخبرة والوقت والتدريب الكافي لإدارة الشركة بأنفسهم، وهذا فرض عليهم أن يستخدموا أشخاصاً يمثلونهم للقيام نيابة عنهم باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعظم منافعهم. وفي المقابل لا يستطيع المساهمون مراقبة أعمال الإدارة، وهو ما أوجد القلق والخوف من قيام بعض المديرين بتعظيم مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة الشركة وأصحابها، وهذا هو التحدي الكبير أمام نظرية الوكالة، أن يقوم المديرين بتعظيم مصالح المساهمين بناء على طلبهم أكثر من تعظيم مصالحهم الشخصية.

ويلاحظ أن هناك صراعاً في المصالح يتكون بين مساهمي الشركة والمديرين، ويبرز هذا الصراع من إمكانية قيام المديرين بتعظيم مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الشركة ومساهميها، ويتطور هذا المفهوم عندما يقوم المديرين باتخاذ قرارات تعظم مصالحهم دون أن تعظم ثروة المساهمين، ومن ذلك اختيار المديرين لبعض المبادئ المحاسبية التي تزيد الأرباح المحاسبية عندما ترتبط الحوافز الممنوحة لهم

بحجم الأرباح التي تحققها الشركة.

يترتب على علاقة الوكالة تكاليف يتكبدها الموكل ترتبط بتكاليف الرقابة على سلوك الموكل إليه، وتعتبر التكاليف المدفوعة للمدققين الخارجيين والداخليين من الأمثلة على تكاليف الرقابة، وكذلك ما يأخذه الموكل إليه من أتعاب وحوافز وتكاليف إساءة استخدام الإدارة وتكلفة ما يسمى بالخسارة المتبقية ( Residual Loss) والتي تمثل الأثر الذي يحدث على ثروة الملاك فيما لو قاموا بأنفسهم باتخاذ القرارات في الشركة (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٤٨-٥١).

والاستنتاج الذي يمكن تصوره حول فكرة نظرية الوكالة هو أن هناك طرقاً محاسبية متعددة لمعالجة نفس الأوضاع يمكن تطويرها من الرغبات المختلفة للأطراف المختلفة من مديريين ومساهمين وحملة سندات من أجل تقليل تكاليف الوكالة. وتعتبر نظرية الوكالة من النظريات الوصفية التي تحاول أن تصف وتفسر تنوع الممارسات المحاسبية الموجودة.

ومن الملاحظ أن مدى الحرية التي تتمتع بها الإدارة في الشركات في التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة للشركات منحها السيطرة شبه الكاملة على إعداد وعرض القوائم المالية، فأصبحت الإدارة تختار البدائل والمبادئ المحاسبية التي تخدم مصالحها وتحسن من أداء وكالتها، وقد تعرضت سيطرة الإدارة على اختيار السياسات المحاسبية لانتقادات عديدة، أهمها ما يلي (حنان، ٢٠٠٤، ص ٤٢-٤٤):

ظهور تناقضات بين المبادئ المحاسبية المستخدمة نتيجة افتقار تطبيق هذه المبادئ للخلفية النظرية القوية، إذ أصبحت المبادئ المحاسبية المستخدمة تطبق لمعالجة قضايا نفعية ومشاكل طارئة تحقق مصالح متحيزة وخصوصاً في ظل تضارب المصالح المختلفة لأصحاب العلاقة.

عدم التزام الإدارة بخصية الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، والانتقائية في عملية الإفصاح بما يحقق مصالحها.

استخدام الإدارة لممارسات محاسبية تؤدي إلى تجميل أو تمهيد الدخل ( Income Smoothing ) بهدف توزيع أرباح وعوائد متقاربة خلال الفترات المالية.

### ٢-٣ إدارة الأرباح (Earnings Management):

برز تحد كبير أمام النظرية المحاسبية في السبعينات من القرن العشرين يرتبط بتحيز المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة في الشركات، وقد تركزت العديد من التساؤلات حول ماهية أسباب تبني الإدارة لسياسة محاسبية معينة دون غيرها، وما هي المصالح الخاصة المتحققة من إختيار سياسة محاسبية

معينة ؟ وما هو أثر هذا النوع من المعلومات على عمليات التنبؤ بمستقبل الشركة وعمليات اتخاذ القرار؟ ويبدو انه أصبح جليا إلى من يلقي الضوء على المعلومات الواردة في قائمة الدخل، أن يرى بوضوح توفر الحافز أمام الإدارة لإدارة الأرباح بهدف الوصول إلى الأرباح المرغوب بها (Target)، ولإظهار أرباح اقل خطورة (Less Risky)، وتمثل الأرباح الأقل خطورة الأرباح الأكثر ثباتا واستمرارية والأكثر توقعا في المستقبل. مما سبق يمكن الملاحظة أن ممارسات الإدارة بدأت تتجاوز الممارسات الجيدة، وهو ما أدى إلى تضرر جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح، وقد وصلت إدارة الأرباح -في حالات كثيرة- إلى حد التلاعب والتحايل في المعلومات، مما أفقدها أماناتها وسلامتها. ويرى (Kieso et el, ٢٠٠١, p. ١٣٢) أن إدارة الأرباح ترتبط بالتوقيت المخطط للإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير العادية بهدف تجميل أو تلطيف التذبذب في الأرباح، ومن ذلك قيام الشركة بزيادة أرباح السنة من خلال تأجيل بعض المصاريف أو الاعتراف بإيرادات لم يتم اكتمالها بعد، أو استخدام افتراضات غير منطقية لتقييم الالتزامات الطارئة. كما أكد (Kieso et el, ٢٠٠١, p. ١٣٢) أن لإدارة الأرباح أثرا سلبيا على جودة الأرباح، إذا ما أدت إلى تضرر المعلومات المالية بصورة تقلل الفائدة منها في تقدير الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.

لذلك لابد من الاهتمام بجودة الأرباح في التقارير المالية لضمان ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى في الإبلاغ المالي للشركات، فالجودة العالية في المعلومات المالية ضرورة هامة لكفاءة وفاعلية العمليات في أسواق رأس المال والتي تضمن التوزيع العادل لرأس المال على الاستثمارات التي توفر عوائد أعلى ضمن حدود دنيا من المخاطر، مما يعني أن استقرار الأسواق المالية يعتمد بصورة أو بأخرى على نزاهة السلوك الأخلاقي للمشاركين في السوق من شركات ومدققين وغيرهم.

يمكن أن تعرف إدارة الأرباح كمفهوم، بعدة طرق منها: تعريف (Schipper, ١٩٨٩, pp: ) (٩١-١٠٢) لإدارة الأرباح على: " أنها تدخل مقصود لغرض في عملية الإبلاغ المالي بقصد أو بنية تحقيق أرباح خاصة"، في حين اعتبر ( Jackson & Pitman, ٢٠٠١, pp. ١-١٠) إدارة الأرباح ما هي إلا " استخدام الأحكام الشخصية وإعادة هيكلة العمليات في الإبلاغ المالي لتضليل بعض الأطراف حول حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على الإيرادات التعاقدية"، أو " إنها إعادة هيكلة للإنتاج أو قرارات الاستثمار والإبلاغ المالي للتأثير على خط الأرباح"، بينما تناولها ( Healy & Wahlen, ١٩٩٩, pp. ٤٦٥-٤٨٤ ) على أنها " محاولة موظفي الشركة التأثير على الدخل في المدى القصير الأجل". وفي رأي الباحث يمكن ان يعبر عن ادارة الارباح في صورة: انها اي اجراء مقصود يتخذ من قبل الإدارة في تطبيق او تفسير او اختيار السياسات المحاسبية



والادارية في عملية الإبلاغ المالي بقصد التأثير على الدخل في الأجل القصير لتحقيق اهداف محددة مسبقا.

### ١-٢-٣ أهداف إدارة الأرباح:

ترتبط أهداف إدارة الأرباح بالقناعة التي يحملها المديرون حول تأثير الأرباح الواردة في الإبلاغ المالي على قرارات المستثمرين، وفي معظم الحالات تهدف أساليب إدارة الأرباح إلى تحقيق الأهداف التالية (Healy & Wahlen, ١٩٩٩, pp. ٤٦٥-٤٨٤):

تحسين الدخل المعلن.

تقليل تكلفة رأس المال.

التأثير على أرباح الأسهم.

زيادة نصيب ومساهمات الإدارة.

تجنب التدخل الحكومي.

### ٢-٢-٣ طرق إدارة الأرباح:

توفر تطبيقات نظام الاستحقاق للمديرين استخدام الأحكام الشخصية في تحديد بعض الأرصدة المحاسبية وذلك للتأثير على الأرباح المعلنة، ويظهر تدخل الإدارة في إدارة الأرباح في العديد من المجالات التي ترتبط بالمنشأة، وفيما يلي بعض من الأمثلة التي توضح ذلك (Healy & Wahlen, ١٩٩٩, pp. ٤٦٥-٤٨٤):

استخدام طريقة الإنجاز التام أو نسبة الإنجاز في عقود المقاولات طويلة الأجل، حيث يتدخل المديرون في تحديد نسبة الإنجاز لتضخيم الأرباح أو في تحديد الطريقة المستخدمة.

يتطلب احتساب قسط الاهتلاك تقديرا للعمر الإنتاجي وللقيمة المقدرة للخردة.

تقييم المدينين حسب القيمة التحصيلية والتدخل في تقدير نسبة التحصيل.

تصنيف التكاليف كتكاليف منتج أو تكاليف فترة، كأن يلجأ بعض المديرين إلى تصنيف التكاليف كتكاليف منتج بقصد تخفيض مصاريف الفترة.

التحكم بالاعتراف وتوقيت الأرباح، أو التخلص من بعض الأصول بهدف تلميع الأرباح.

تحديد نقطة الجدوى التكنولوجية (Technical Feasibility) في شركات تطوير البرمجيات، حيث يحاول بعض المديرين تسريع تقدير هذه النقطة بهدف تضمين الفترة الحالية ببعض مصاريف التطوير.

تقدير الالتزامات المرتبطة بكفالات الصيانة.

تحميل مصاريف الصيانة العادية أو رسملتها باعتبارها مصاريف غير عادية.

قيام المديرين بتقديم حوافز تفضيلية لبعض العملاء بقصد تسريع المبيعات وتلميع الأرباح. تقييم المخزون حسب السوق أو الكلفة أيهما أقل، والاختيار بين الطرق المختلفة في احتساب القيمة السوقية. ويمكن أن تستخدم الإدارة أساليب أخرى لتحقيق أهدافها في إدارة الأرباح، منها ( Schroeder et al, ٨٢ p. ٢٠٠١):

تسريع أو تأخير بعض قرارات الإنتاج.

التوقيت الاستراتيجي للمصروف أو الإيراد.

اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية.

التبني المبكر للمعايير المحاسبية.

الإبلاغ عن الأخبار السيئة في الفترة التي يكون فيها الدخل منخفضاً رغبة منها في إظهار أرباح أكبر في المستقبل أو تخفيض الأرباح الحالية العالية من خلال الاعتراف بديون أكثر، وهذا الأسلوب يسمى بنظرية الغسل الكبير (Big Bath Theory)، حيث تقوم الإدارة بإطفاء حجم مصاريف أكبر في الأوقات التي يوجد فيها أرباح عالية في سبيل تخفيض الأرباح العالية بقصد تحسين صورتها في السنوات اللاحقة، علماً أن جهود الإدارة قد لا تكون فاعلة إذا ما توافرت أبحاث سوق تساعد المستخدمين في عدم الانخداع بتلاعب الإدارة في الأرقام المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي، ولكنها تستمر بذلك لتعظيم منافعها وهذا يمكن تفسيره من خلال نظرية الوكالة (Agency Theory).

### ٣-٢-٣ دوافع إدارة الأرباح:

من الصعب تحديد دوافع المديرين في إدارة الأرباح، ولكن يمكن أن نركز على الدوافع الاقتصادية للمديرين في إدارة الأرباح، ومنها تعظيم قيمة الشركة أو ثروتهم الخاصة، ويمكن أن نقسم دوافع إدارة الأرباح إلى التالية (Jackson et al, ٢٠٠١, pp. ١٠-١١):

**الدوافع التعاقدية:** تزداد عملية إدارة الأرباح عندما تكون هناك تعاقدات بين الشركة والأطراف الأخرى تعتمد على الأرقام المحاسبية في تحديد عمليات التبادل بينهما. فالمديرون قد يتلاعبون في قيمة أو توقيت هذه التبادلات، وهناك أربعة أنواع من التعاقدات وهي:

عقود الدين: يحاول مديرو الشركات تحسين موقعها التفاوضي من خلال تحسين بعض الأرقام المحاسبية

كرأس المال العامل وعدد مرات تغطية الفوائد، حيث أن تردي هذه الأرقام يؤدي إلى تكاليف اقتراض أعلى. اتفاقية تعويضات الإدارة: وتشمل الحوافز والعوائد التي يحصل عليها المدبرون والتي تحدد عادة من خلال أرباح الشركة، حيث يحاول المدبرون أن يجنوا عوائدهم من خلال تحقيق أرباح مرغوب بها أو إبقائها ضمن مستويات مرغوبة تحقق لهم المكاسب الأعلى.

الأمن الوظيفي: يدرك المدبرون أن إبقاء الأرباح ضمن حدود طبيعية من خلال تجميل الأرباح بشكل يساهم في المحافظة على أمنهم الوظيفي - فإذا كانت أرباح الفترة الحالية متدنية والأرباح المتوقعة في المستقبل جيدة، تقوم الإدارة بترحيل جزء من هذه الأرباح للفترة الحالية والعكس صحيح، أو التدخل في بعض العمليات، أو تأجيل بعض القرارات لتجميل الأرباح، وذلك لاعتقاد المدبرين أن تجميل الأرباح له قيمة كبيرة عند المحللين الماليين.

المفاوضات مع الاتحادات: يسعى مديرو الشركات إلى التأثير على المفاوضات مع ممثلي الاتحادات والنقابات من خلال إظهار أرباح أقل بهدف إيهام وإبلاغ هذه الاتحادات بعدم قدرة شركاتهم على ضمان زيادة مخصصاتهم من الأجور.

#### الدوافع السوقية:

تزداد أهمية هذه الدوافع عندما يزداد الارتباط بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة، حيث يحاول المدبرون الاستفادة من مدى الحرية في الاختيار الذي توفره لهم المبادئ المحاسبية لتلميع الأرباح وخصوصاً في فترات الاكتتاب بالأسهام، وعادة ما يتم ذلك من خلال تقدير المستحقات المحاسبية، وان أسلوب دفع الأرباح للمساهمين يرتبط بمحاولة المدبرين تقليل الأرباح قبل تقييم السيولة اللازمة، وتقييم كفاءة التوزيع.

وهناك حساسية في السوق المالي تجاه الشركات التي لا تتفق أرباحها مع توقعات المحللين، إذ تزداد مخاطر الشركة إذا لم تتحقق الأرباح المتوقعة منها، الأمر الذي يدعو مديرو الشركات إلى التدخل في الأرباح في سبيل الإعلان عن أرباح إيجابية، أو عن اتجاه نمو مرغوب به في الأرباح.

وتقود الرغبة في تجنب الانخفاض بالأرباح - في العادة - لإدارة الأرباح، فالمستثمرون قد لا ينظرون إلى الأرباح الحالية بقدر ما ينظرون إلى الأرباح المستقبلية، وهذا ما حدا ببعض الشركات إلى تضمين وغسل بعض المصاريف والخسائر في السنة التي تحقق فيها خسائر بهدف تنظيف الميزانية، والتحضير لبداية منعشة

تضمن إظهار تحسن في الأرباح في الفترات اللاحقة\_ نظرية الغسل الكبير- Big Bath Theory.-  
الدوافع القانونية:

من الممكن أن تؤثر الأرباح المعلنة على التكاليف السياسية والقانونية وفي ردود الأفعال لموظفي الحكومة وجهات الرقابة، لذلك يقوم المديرون بإدارة أرباح شركاتهم لتقوية موقفها التفاوضي، ولتجنب التجاوز أو عدم الموافقة مع التعليمات والأنظمة، ويظهر هذا خصوصا في القطاع المصرفي حيث تسعى بعض البنوك إلى المحافظة على نسبة كفاية رأس المال من خلال القيام ببعض الإجراءات المحاسبية.

### ٣-٣ تجميل الدخل (Income Smoothing):

تقوم معظم الشركات بعمليات تجميل لأرباحها لتأكيد العلاقة بين أسعار الأسهم وقدرة الشركة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فقد أصبح السوق لا يعتبر تجميل الأرباح جرما يرتكب من قبل الإدارة، بل تكافئ عليه الإدارة التي تحاول أن تحسن أرباحها كي تصبح الأرباح المعلنة في تقاريرها أكثر إعلاما للمستثمرين (Kirschengeiter & Melumad, ٢٠٠٢, pp. ١-٦٥).

وبالرغم من ترجمة البعض لمصطلح (Income Smoothing) على أنه تلطيف للأرباح، إلا أن الباحث يعتقد أن هذا المفهوم أقرب إلى تجميل الأرباح من تلطيفها لأن الهدف من هذا المفهوم هو إعطاء صورة مجاملة عن الأرباح المعلن عنها بقصد إيصال تصور محدد إلى الأطراف المستخدمة للتقارير المالية. ومما يدعم هذا الاعتقاد هو التحول في الأدب المحاسبي من استخدام مصطلح تجميل الأرباح إلى مصطلح إدارة الأرباح باعتباره مفهوما أكثر شمولاً لتصرفات وممارسات الإدارة التي تسعى إلى تحسين الدخل وزيادته (Belkaoui, ٢٠٠٠, p. ٤٩).

ويعرف تجميل الأرباح على أنه "محاولة من قبل مديري الشركات لإبقاء الدخل ضمن الحدود الطبيعية له (Normalization) من أجل الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب"، فهو محاولة من قبل الإدارة لتقليل الاختلاف غير الطبيعي في الأرباح إلى الحد الذي يسمح به تطبيق المبادئ المحاسبية، والتجميل قد يكون للدخل أو للاتجاه في الدخل المبلغ عنه (Belkaoui, ٢٠٠٠, p. ٤٨). ويبرر (Belkaoui, ٢٠٠٠, p. ٣٨٧) تجميل الدخل بالحاجة إلى التنبؤ بمستقبل المنشأة، إذ تساعد عملية التجميل أو التمهيد للدخل إلى وجود اتجاه معقول في الدخل الذي تعلنه المنشأة للأطراف المختلفة.

### ٣-٤-١ أنواع تجميل الأرباح:

يمكن أن يقسم تجميل الدخل إلى نوعين (Belkaoui, ٢٠٠٠, p. ٥١):

- ١- التجميل الحقيقي: ويرجع إلى القيام بالعمليات الأصلية التي حدثت وليس لأثرها على الدخل.
- ٢- التجميل الاصطناعي: ويعود إلى الإجراءات المحاسبية التي يمكن تطبيقها لتقليل أو تسوية التكلفة أو الإيرادات من فترة مالية لأخرى.

ويمكن القيام بتجميل الدخل أيضا من خلال (Barnes et al, ١٩٧٦, p.١١١):

وقوع الحدث - الاعتراف بالعملية (Recognition).

التحميل عبر الزمن (Allocation over time).

التصنيف (Classification).

وكما يمكن استخدام الطرق التالية في تجميل الأرباح (Elliott & Elliott, ٢٠٠٢, pp. ٢٠٣-٢٢٠):

التغيير في السياسة المحاسبية.

التغيير في الافتراضات المستخدمة.

التغيير في توقيت المصاريف الرأسمالية.

### ٣-٤-٢ أهداف تجميل الأرباح:

يقوم مديرو الشركات بعمليات تجميل الأرباح لأهداف وبأساليب عديدة، منها (Healy & Wahlen,

٤٨٤-٤٦٥, pp. ١٩٩٩):

اختيار المبادئ المحاسبية التي تعظم الربح.

زيادة مستوى النمو في دخل الإدارة وحمايتها.

إرضاء المساهمين.

تحقيق أهداف الإدارة.

### ٣-٤-٤ المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting):

تطلق المحاسبة الإبداعية على الاجراءات المحاسبية التي يستخدمها مديرو الشركات من اجل تحسين

ربحية الشركة ومركزها المالي، وذلك باستخدام وسائل تجميلية من خلال استغلال الثغرات في أساليب التدقيق

أو من خلال تعدد البدائل المحاسبية التي يمكن استخدامها في عمليات القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي،

الأمر الذي يؤثر على جودة الأرقام التي تظهر في التقارير المالية فيما يتعلق بالأرباح أو بالنسبة للبنود التي

تعرض في قائمة المركز المالي (مطر، ٢٠٠٤، ص. ١٠١).

وفي الواقع العملي تلجأ الشركات لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لإيصال تصورات معينة إلى مستخدمي التقارير المالية وتحقيق توقعاتهم وطموحات الإدارة حولها. وهذا يفرض على مستخدمي التقارير المالية ضرورة التحقق وتحليل الإجراءات المحاسبية المتبعة في الإبلاغ المالي حتى يتمكنوا من تقييم أفضل للبيانات المنشورة.

ويوضح الجدول رقم (٣/١) التالي نماذج متعددة من الإجراءات المحاسبية التي يمكن أن تتخذ في ظل

المحاسبة الإبداعية (مطر، ٢٠٠٤، ص. ١٠٢-١٠٧):

### جدول رقم ( ٣/١ )

#### إجراءات المحاسبة الإبداعية

الرقم	البند	الإجراءات المحاسبية الإبداعية	التحقق المضاد المطلوب
-١	المبيعات	-١ إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام يتم إلغاؤها بعد ذلك في العام التالي	-١ التحقق من فواتير البيع خصوصا بشأن الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات علاقة كالشركات التابعة والشركات الزميلة أو الشقيقة
		-٢ إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهلة	-٢ التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.
		-٣ تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكالة كمبيعات	-٣ التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.

		١- تضمين كشوف الجرد أصنافا راکدة.	٣- التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار.	تکلفة البضاعة المباعة	-٢
	٢- تأجيل إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام التالي	٤- مراجعة مستندية لفواتير الشراء.			
	١- رسملة مصروف إيرادي. مثل رسملة مصروف إعلان لا تنطبق عليه شروط الرسملة. أو رسملة مصاريف صيانة المصنع.	١- التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف	مصرفوات التشغيل	-٣	
	٢- إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة	٢- التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحيتها بشكل خاص			
	٣- استخدام معدلات أو نسب إهلاك إطفاء اقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة.	٤- إعادة احتساب مصروف الهلاك وفقا للمعدلات المتعارف عليها.			
	١- عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصا إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال المنشأة	٢- إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار اثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال	نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستثمرة	-٤	

			البنود الاستثمارية والبنود غير العادية	-5
احتساب الربح التشغيلي بعد استبعاد تلك البنود.	-1	تضمن ربح التشغيل مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود		
إعادة احتساب نتيجة الأعمال وذلك بعد الإفصاح عن ذلك النصيب في بند مستقل.	-2	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها		
استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة.	-2	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	النقدية	
التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	-2	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية		-6
التحقق من صحة تلك الأسعار	-1	التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية	الاستثمارات المتداولة	
التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها بهذا الشأن في المعايير المحاسبية الدولية.	-2	التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك عن طريق تصنيف المتداولة منها إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية		-7
دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر.	-3	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار		



		الذمم المدينة	٨-
١-	عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وعدم الكشف عن الحسابات الراكدة.	١-	طلب تزويده بكشف الأعمال للمدينين واختبار نسبة المخصص إلى القيمة الإجمالية للمدينين.
٢-	تضمين رقم المدينين ذمما مدينة لإطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة	٢-	فحص كشوف الذمم المدينة خاصة أصحاب الأرصدة الكبيرة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.
٣-	خطأ متعمد في تصنيف الذمم المدينة وذلك بمعاملة ذمم مدينة طويلة الأجل على إنها أصل متداول بقصد تحسين سيولة المنشأة	٣-	التحقق من صحة تصنيف الذمم أو استبعاد طويلة الأجل منها من الأصول المتداولة.
١-	تضمين كشوف الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقدمة	المخزون	٩-
٢-	تعمد التلاعب بالأسعار		
١-	تغيير في الطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة التكلفة مثلا إلى طريقة حقوق الملكية.	الاستثمارات طويلة الأجل	١٠-
١-	التحقق من مبررات ذلك في تقرير مدقق الحسابات وكشف آثار هذا التغيير في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي.		

		-٢	تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة		
		-٣	عدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة لدى إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة مثل المبيعات المتبادلة والقروض المتبادلة.		
		-٤	تملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين أي بقيمتها الدفترية ثم بيع احد هذه الأصول وتحقيق مكاسب مادية تدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك.		
		-١	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية وإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلا من إظهاره ضمن حقوق المساهمين.	الممتلكات والمنشآت والمعدات ( الأصول الثابتة )	-١١
		-١	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية لتلك الأصول وكذلك التحقق من صحة عملية التقييم وأنها تمت من قبل خبراء معتمدين واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.		

فحص تلك النسب بالمقارنة من النسب المتعارف عليها ثم تعديلها مصروف الاهتلاك بناء لذلك	-٢	التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق	-٢	
مراجعة رأي المدقق حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية.	-٣	إجراء تغيير غير مبرر في طريقة الاهتلاك مثلا من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس	-٣	
التحقق من صحة ومبررات إعادة التصنيف ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي.	-٣	التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بقصد التأثير على مصروف الاهتلاك والقيم التي تدرج بها في الميزانية. مثال على ذلك التلاعب في تصنيف العقارات المملوكة للمنشأة بين الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة أو إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.	-٤	
التحقق من المستندات والعقود الخاصة بتلك الأصول ودراسة أثرها على النسب المالية ذات العلاقة.	-٤	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو الأصول المؤجرة منها	-٥	

١٢-	الأصول غير الملموسة	١-	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية التي تنشأ عند الدمج .	١-	التحقق من صحة الأسس المتبعة في هذا التقييم وتعديل قيمتها على هذا الأساس .
		٢-	الاعتراف المحاسبي بأصول غير ملموسة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها في هذا الشأن ضمن المعايير المحاسبية الدولية. مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتركة .	٢-	دراسة أثر ذلك على المركز المالي وبالتالي إجراء التعديل اللازم.
		٣-	التلاعب في نسب أو معدلات إطفاء تلك الأصول بتخفيضها عن النسب أو المعدلات المتعارف عليها.	٣-	إعادة احتساب القيم المدرجة بها تلك الأصول بالميزانية وكذلك قيمة مصروف الإطفاء المدرج بقائمة الدخل.
		٤-	إجراء تغيير مبرر في طرق الإطفاء في تخفيض تلك الأصول.	٤-	دراسة رأي مدقق الحسابات حول مبررات هذا التغيير إن وجدت وكذلك أثره المتراكم على نتيجة الأعمال والميزانية
١٣-	المطلوبات المتداولة	١-	عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري خلال من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بقصد تحسين نسب السيولة	١-	دراسة أثر ذلك على نسب السيولة.

		-٢	تغيير غير مألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الاكتواري المتبع في تحديد مكافأة نهاية الخدمة.		
		-٣	تسديد قرض قصير الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل بقصد تحسين نسب السيولة		
		-١	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعلان الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بقصد تحسين نسب السيولة.	لمطلوبات طويلة الأجل	
		-٢	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها وإضافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية		-١٤
		-١	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.	حقوق المساهمين	-١٥
دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة.	-٢				
دراسة أثر ذلك على نسب الرفع المالي وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات.	-٣				
دراسة أثر ذلك على نسب الرفع المالي.	-١				
تخفيض صافي الربح ومعالجة أثر ذلك على نسبة هامش أو حافة الربح.	-٢				
تعديل ربح العام الجاري ومن ثم نسبة هامش أو حافة الربح وكذلك نسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE)	-١				

			-٢	معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملة الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل		
			-٢	دراسة أثر ذلك على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين.		
			-٣	معالجة المكاسب التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملة الأجنبية ضمن قائمة حقوق المساهمين.		
			-٣	دراسة أثر ذلك على الأرباح واستبعادها من قائمة الدخل.		
			-١	إثبات موجودات محتملة قبل التأكد من شروط تحققها مثل: إثبات الإيراد المتوقع تحصيله من دعوى قضائية على عميل قبل الحكم فيه.		الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة.
			-١	دراسة أثر ذلك على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.		
			-٢	إهمال الإفصاح عن التزامات طارئة أو مشروطة مثل: تعمد ( عدم الإفصاح عن مطالبات قضائية مرفوعة على الشركة.		
			-٢	دراسة أثر ذلك على النسب المالية المختلفة وخصوصا نسب الرفع المالي.		-١٦

٥-٣ القوائم المالية المتوقعة الصورية (Proforma Financial Statements):  
تعتبر القوائم المالية المتوقعة الصورية (Proforma Financial Statements) من أهم الأدوات المستخدمة في مجال التنبؤ المالي، وتمثل هذه القوائم مجموعة القوائم المالية الأساسية ( قائمة الدخل، والميزانية العمومية، وقائمة التدفق النقدي) والتي تعد عادة لفترة مالية لاحقة بناء على افتراضات معينة، يتوجب أن تكون هذه الافتراضات معقولة (Reasonable) بحيث تراعي بالإضافة إلى الأداء التاريخي للمنشأة كلا من ظروفها وإمكاناتها في الحاضر وفي المستقبل، وذلك مع مراعاة الظروف البيئية الأخرى المحيطة بها

سواء في السوق الذي تعمل فيه أم بالظروف الاقتصادية العامة.

وتزداد الفائدة المحققة من استخدامات القوائم المالية المتوقعة في أغراض التنبؤ والتخطيط المالي إذا ما تم إعدادها على شكل سيناريوهات متعددة، يمثل كل سيناريو منها افتراضات مختلفة تتغير تحت كل سيناريو، بدلا من الاكتفاء بتصويرها كما هو معتاد تحت سيناريو واحد فقط. إذ إن تعدد تلك السيناريوهات بموجب ما يعرف بتحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) يضيف على تلك القوائم سمة الديناميكية التي تخدم بشكل أفضل أغراض التنبؤ بالنسبة لمتخذ القرار (مطر، ٢٠٠٤، ص ص. ٢٤٩-٢٥٢).

ويمكن ان تنشر القوائم المتوقعة ملحقه بالقوائم المالية ضمن تحليلات ومناقشات الادارة، او منفصلة قبل او بعد اصدار القوائم المالية، وقد أضحت القوائم المتوقعة الخاصة بالأرباح من الممارسات الشائعة الاستعمال من قبل الشركات، تستخدمها بغرض إيصال انطباعات معينة إلى مستخدمي القوائم المالية لتحقيق أهدافها الخاصة في إيهام مستخدمي القوائم المالية في أوضاع الشركة، ولذلك أشارت الدراسات السابقة على أن الشركات ذات الجودة المنخفضة في الأرباح تقوم عادة بنشر قوائم متوقعة للأرباح (Henry, ٢٠٠٤, pp. ١٢٦-١٢٩).

وهذا يوجب التحقق من قوائم الأرباح المتوقعة، فهي قوائم غير مدققة، لذا يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على مقارنتها مع القوائم المالية الأصلية المعدة وفقا للمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما (Kahn, ٢٠٠٢, pp. ٦٥-٦٧).

### ٣-٥-١ إعداد القوائم المالية المتوقعة الصورية:

يتوقف نجاح إعداد القوائم المالية المتوقعة ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ بتوفر

مجموعة من الشروط أهمها ما يلي (مطر، ٢٠٠٤، ص ص. ٢٤٩-٢٥٢):

أن تتسم البيانات المعتمدة أساسا لإعداد القوائم المالية المتوقعة بالموضوعية والشمول، بمعنى أن تكون تلك البيانات مستمدة من سجلات محاسبية منتظمة ومعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبموجب أساليب قياس موضوعية بعيدة عن التحيز.

أن تكون الافتراضات التي تبني عليها التوقعات المستقبلية معقولة، وأن تراعي ظروف المنشأة الداخلية والبيئة المحيطة فيها سواء في الحاضر والمستقبل.

أن تتسم النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول. بحيث يتم بناء تلك النماذج بموجب منهج علمي يراعي شمول جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ. فعند التنبؤ بالمبيعات التي

ستتضمنها قائمة الدخل المتوقعة باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اشتقاق معادلة الانحدار (نموذج التنبؤ المستخدم) جميع المتغيرات التي تؤثر على المبيعات مثل: المبيعات خلال الفترة السابقة، سعر البيع لدى المنافسين، حجم الطلب المتوقع، الظروف الاقتصادية..الخ. أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولا، إذ من المعروف في هذا الشأن أن تزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ والعكس بالعكس. لذا فمن المتوقع أن تكون البيانات المالية النصف سنوية المتوقعة أكثر دقة منها عندما تكون سنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة عنصر التكلفة لدى التنبؤ، إذ إن تحقيق درجة عالية من دقة التنبؤات يتطلب تكلفة عالية، ومن هنا لا بد من الموازنة بين عنصر الدقة في جانب وعنصر التكلفة في الجانب الآخر.

الحرص في عملية استقراء النتائج المستخلصة من نموذج التنبؤ، ويقصد بذلك، وجوب مراعاة الآثار التي تعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر أو المتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ، فمعادلة خط الانحدار التي سبق اشتقاقها لبناء نموذج التنبؤ بالمبيعات في بداية عهد نشاط المنشأة، قد لا تصلح للمنشأة نفسها إذا ما تغيرت ظروفها الحالية، وبعد أن تغيرت الظروف البيئية سواء داخل المنشأة أم خارجها. وعلى هذا الأساس لا بد من مراعاة الظروف المستجدة لبناء معادلة انحدار جديدة قد يتغير فيها عدد المتغيرات وكذلك أوزان تلك المتغيرات.

### ٣-٦ دور مدقق الحسابات في تدقيق إدارة الأرباح:

هناك اهتمام متزايد من قبل المستثمرين حول ممارسات الإدارة في بعض الشركات والتي تضعف أو تدمر ثقة الجمهور في الإبلاغ المالي الخارجي، وتضعف التدفق الفعال للموارد في الأسواق المالية، وقد امتدت الانتقادات إلى أن بعض المديرين يسيئوا استخدام حرية التصرف التي وفرتها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بقصد تشويه أو تضليل المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية (Jackson et al, ٢٠٠١, pp. ١٠-١١). وقد أشار السيد آرثر ليفت رئيس هيئة البورصة الأمريكية في خطابه لعبة الأرقام (Numbers Game) إلى ضرورة التنبه لممارسات المديرين في إدارة الأرباح وأثرها السلبي على جودة الأرباح بشكل خاص وعلى الإبلاغ المالي بشكل عام (Isaac, ٢٠٠١, pp. ١-٨).

يجب على مدققي الحسابات أن يقودوا الحملة لمنع التحايل والخداع في الممارسات المحاسبية ليس فقط لأنهم يمتلكون المعرفة العميقة بجوانب الممارسة المحاسبية والإبلاغ المالي، بل لأن لديهم أيضا إمكانية



الوصول للجنة التدقيق ومجلس الإدارة في الشركات وهم الجهة التي تتحمل المسؤولية في تأمين وضمان صناعة القرار في الشركات، وقد تزايدت الدعوات إلى ضرورة تقوية دور لجنة التدقيق لتقوم بدورها الهام في هذا المجال (Isaac, ٢٠٠١, p. ١).

يعتبر مدقق الحسابات من أهم الأطراف التي تساعد في الوقاية من إساءة ممارسات إدارة الأرباح، وفي إدامة وتحسين ثقة الجمهور في الإبلاغات المالية للشركات، وحتى يستطيع مدقق الحسابات القيام بهذا الدور الهام عليه أن يتمتع بفهم عميق لجوانب إدارة الأرباح ودوافع الإدارة ورائها والطرق المستخدمة فيها. يجب على مدقق الحسابات أن يفحص أهداف وإجراءات الإدارة في إدارة العمليات والتقديرات المحاسبية، وهناك عدة خطوات هامة يجب على مدقق الحسابات أن يقوم بها عند تدقيق إدارة الأرباح، وهي (Jackson et al, ٢٠٠١, pp. ١-١٠):

في مرحلة تقييم المخاطر: يجب أن يركز مدقق الحسابات جهوده في معرفة وتحديد الدوافع التعاقدية والسوقية والقانونية لإدارة الأرباح مستخدماً حدسه وحذره المهني في الفحص والمراجعة والاستنتاج، وهذه المعرفة يجب أن تعكس برنامج وإجراءات التدقيق.

تحضير جدول يبين الفروقات بين تقديرات الإدارة الهامة وأحسن تقدير لمدقق الحسابات من خلال أدلة التدقيق ويبين قيمة هذه الفروق فيما إذا كان هناك فروقات جوهرية، على أن يقوم مدقق الحسابات بتقييم تقديرات إدارة الأرباح بصورة شاملة وكاملة على المستوى الكلي.

تحضير إجراءات تحليلية على المستحقات الكلية وعلى بعض الحسابات الهامة ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مقارنة المستحقات الكلية للفترة الحالية مع الفترات السابقة ومع الصناعة وتطوير الاستنتاج المناسب.

يجب أن لا يعتبر مبدأ التحفظ في حد ذاته مبرراً لتخفيض الدخل من خلال تضخيم المستحقات والتدخل في عملية تدوير الأرباح.

يجب على مدقق الحسابات أن يوضح للإدارة تبعات بعض الأوضاع غير المقصودة في إدارة الأرباح على فقدان سمعة الشركة وتدني جودة الأرباح، وإعطاء أرقام بلا معنى وإمكانية حدوث مشاكل كبيرة في المستقبل، فعلى سبيل المثال إظهار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في الفترة الحالية يضغط باتجاه وجود مصاريف ديون معدومة في الفترات اللاحقة.

ومن مراجعة هذا الفصل يتضح أن انفصال الملكية عن الإدارة وتعقد بيئة الأعمال المعاصرة وتوسع حجم السوق وتعدد الأطراف المستفيدة والمهتمة بعمل المنشآت أدى إلى تكون صراع في المصالح بين الفئات

المختلفة فيما بينها من جهة، وبينها وبين الإدارة من جهة أخرى. فبروز إدارة الأرباح كظاهرة عامة وهامة في الشركات الحديثة، يحتم على قارئ القوائم المالية التي تصدر عن الشركات أن يتصف بالروية والتحليل العميق للأرقام التي تظهر فيها، وضرورة أن يتنبه الى ذلك نظريا وعمليا من خلال الإلمام بالدراسات النظرية التي توضح ما يمكن للإدارة أن تقوم به من وسائل وإجراءات وأبعاد هذه الوسائل على القوائم المالية، وما يمكن أن تقوم به الشركات عمليا من إجراءات محاسبية إبداعية لإدارة الأرباح لتحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

ولا بد من الإشارة هنا الى اهمية دور لجان التدقيق في الشركات بعملية ضبط جودة الاجراءات والمعالجات المحاسبية المستخدمة في الشركات والرقابة على اعمال الادارة فيها بما يخدم مصالح المستثمرين بالدرجة الاولى، وان تقوم بالتنسيق التام مع مدقق الحسابات الذي يجب أن يركز على استقلاله وحياده ومهنيته في تحليل البيانات المالية وفحصها وإعطاء رأيه العادل حولها. إضافة إلى ضرورة أن تقوم المعايير المحاسبية بعملية ضبط للمدى المتاح أمام الإدارة في التصرف في استخدام البدائل المتاحة.

وفيما يتعلق بدور الإدارة، يجب التركيز على مسؤوليتها عن محتوى القوائم المالية وما فيها من معلومات، وان تقدم إدارة الشركة انطباعها عن جودة أرباح الشركة في ضوء المبادئ والإجراءات الإدارية والمحاسبية التي تستخدمها، وان تكون الحوافز الممنوحة لها متمتاز بالشفافية وان لا ترتبط بحجم الأرباح التي تحققها فقط بل بعوامل أخرى أيضا لها علاقة بنوعية وجودة الأرباح التي تحققها، ومدى رضى الأطراف المختلفة داخل وخارج الشركة.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن إدارة الأرباح ما هي إلا أساليب مقصودة تبتكرها الإدارة سواء أكانت تحت مظلة المعايير المحاسبية أم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو خارجها لتحقيق أهداف ومصالح محددة مسبقا، وهي بذلك مفهوم أوسع وأشمل من تجميل الأرباح والمحاسبة الإبداعية يجب التنبه لأبعادها وآثارها على القوائم المالية وما تحتويه هذه القوائم من معلومات.

## الفصل الرابع جودة الأرباح

٤- مقدمة

٤-١ جودة البيانات والمعلومات المالية

٤-٢ الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية

٤-٣ مفهوم جودة الأرباح

٤-٤ أهمية جودة الأرباح

٤-٥ أسباب تدني جودة الأرباح

٤-٦ طرق التلاعب بجودة الأرباح

٤-٧ أساليب تقييم جودة الأرباح

٤-٨ دور لجنة التدقيق في الشركة عن جودة الأرباح

٤-٩ دور مدقق الحسابات الخارجي عن جودة الأرباح

٤-١٠ الخصائص المؤثرة في إدراك جودة الأرباح

٤-١١ مؤشرات جودة الأرباح

#### ٤- مقدمة:

بالرغم من الجهود الحثيثة والمتواصلة من قبل هيئة البورصة الأمريكية ومجلس المعايير المحاسبية الدولية في مجال الوصول إلى نظام محاسبي عالمي يتضمن إجراءات محاسبية عالية الجودة، إلا أنه مازال هناك فجوة ذات أهمية بين الواقع والتطلعات يطلق عليها فجوة التوقعات، وتنشأ هذه الفجوة نتيجة توفر هامش الحرية الذي تمتلكه الشركات عند اختيار السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة عند تحديد التقديرات المحاسبية والتي تؤثر على نتائج التقارير المالية، وكما يعود وجود هذه الفجوة أيضاً إلى سبب آخر يتعلق بطبيعة التوكيد الذي تقدمه مهنة التدقيق. فمجتمع المستثمرين يتوقع أن جميع الأعمال أو التصرفات الاستثنائية التي تحدث في الشركات، يجب أن يتم اكتشافها من قبل مدقق الحسابات، ولكن ذلك يرتبط في الواقع العملي بعمل المدقق الذي يعتمد على استخدام أسلوب العينة والتي يتم تنفيذها والقيام بها في ظل مبدأ التكلفة والمنفعة، مما يجعل من الممكن وجود أحداث هامة لن يتم اكتشافها من قبل المدقق نتيجة استخدامه لأسلوب العينة (Camelback Research Alliance Inc. ٢٠٠٢, pp. ٢-٣).

ومن المفترض أن تخضع جميع تصرفات الشركات المحاسبية لمظلة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمنضبطة والمحكومة بمبادئ التحفظ والموضوعية، فمبدأ التحفظ يتطلب اختيار الإجراء الذي يؤدي إلى دخل أقل أو قيمة أصول أقل، بينما تعتبر البيانات موضوعية إذا نجحت فيما هو مطلوب منها دون تحيز، وعندما تتدنى الموضوعية والتحفظ تتدنى جودة الأرباح.

ولكن إدارة الشركة في الواقع العملي تتعرض لضغوط ودوافع كثيرة في اختيارها للسياسات المحاسبية للتأثير على تقديراتها ونتائجها المالية، وبسبب هذه الدوافع تقوم إدارة الشركات بالتدخل في الأرقام المحاسبية من أجل الوصول إلى الأهداف الموضوعية من قبلها، وقد تتم هذه التدخلات دون الخروج عن مظلة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لتضخيم أو تقليل الربحية أو التدخل بوضع مالي معين (Camelback Research Alliance Inc. ٢٠٠٢, p. ١).

تعتبر دراسة (G. Peter Wilson, pp. ٢٣٣-٢٦٥) من جامعة هارفرد (١٩٨٧) من أوائل الدراسات التي تناولت قضايا لها علاقة بجودة الأرباح، حيث أظهر (Wilson) في دراسته أن السوق يفرق ويميز بين التدفق النقدي من الأنشطة والمستحقات الكلية، فالسوق يعطي للدولار المتأتي من التدفق النقدي قيمة أكبر من الدولار المتأتي من المستحقات المتكررة أو غير المتكررة، وبالتالي فإنه كلما كان مستوى المستحقات أكبر كلما

كان في ذلك إشارة إلى جودة أرباح أقل.

وبعد ذلك ركزت الدراسات اللاحقة على تطوير علاقات بسيطة تحاول أن تربط بموضوعية جودة الأرباح بمتغيرات متعددة كان من أهمها الأرباح الإضافية أو الاستثنائية بهدف التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فقد تناول ( Bricker et al, ١٩٩٥, pp. ٥٥١-٥٥٥ ) في دراستهم أهمية جودة الأرباح بالنسبة إلى المحللين الماليين حيث بينوا أن المحللين الماليين يهتمون بجودة الأرباح وذلك لأهمية دور الأرباح في التنبؤ بالمستقبل، ولأهمية ضرورة فهم الربح المحاسبي والربح الاقتصادي، واعتبروا أن الأرباح تكون ذات جودة أعلى إذا اتصفت بدقة أكبر في التعبير عن الأنشطة والأحداث الفعلية التي تقع في الشركة.

وأثارت دراسة ( Becker et al, ١٩٩٨, pp. ١٢٣-١٦٢ ) دور جودة وأهمية التدقيق في إدارة الأرباح، حيث أظهرت الدراسة أن جودة تدقيق أكبر ترتبط بمرونة محاسبية أقل وبالتالي حرية تصرف أقل لإدارة الشركة في إدارة الأرباح.

بينما أشارت دراسة ( Richardson et al, ٢٠٠١, pp. ١-٥٢ ) إلى أن المستويات الأعلى من المستحقات (Accruals) ترتبط بمستويات أقل من العوائد المستقبلية، وأن الشركات ذات المستويات الأقل من المستحقات تميزت بأداء أفضل في المستقبل.

في حين أن دراسة ( Penman & Zhang, ٢٠٠١, pp. ١-١٠ ) توصلت إلى أن الشركات التي تلتزم أكثر بمتطلبات هيئة البورصة الأمريكية تتمتع بجودة أكبر في أرباحها وترتبط بعوائد أكبر في المستقبل من تلك الشركات الأقل التزاما.

واقتربت دراسة ( Chan et al, ٢٠٠٢, pp. ١-٣٧ ) من ذلك إذ بينت أن الزيادة في الأرباح والتي ترتبط بحجم كبير من المستحقات تعكس جودة أرباح أقل لارتباطها بأرباح مستقبلية أقل، مما يدل على أن جودة الأرباح ترتبط بعوائد مستقبلية أعلى وان الشركات ذات المستويات الأقل في المستحقات هي الأعلى جودة أرباح، وان المستحقات على المستوى الفردي لا توفر معلومات إضافية مقارنة بالمعلومات من المستحقات الكلية عن جودة الأرباح.

وأظهرت دراسة ( Clikeman, ٢٠٠٢, pp. ٥١١-٥١٧ ) الانتقادات التي تثار حول قدرة نظام المحاسبة التقليدي في معالجة التغيرات التي طرأت على نشاط الشركات في عصر المعلوماتية، إذ ركز (Clikeman) على قصور نظام المحاسبة التقليدي في مقابلة الإيرادات بالمصروفات وخصوصا في ظل وجود أصول هامة لا تظهر بالتقارير المالية، كالأصول غير الملموسة مثل الشهرة وبراءات الاختراعات والبرمجيات، مؤكدا أن المحاسبة التقليدية لا تمتلك وسائل فعالة لتسجيل الأصول غير الملموسة، وعلى وجود صعوبات ذات أهمية في تطبيق

مبدأ المقابلة حسب نوع الشركة: من شركة صناعية إلى شركة تجارية إلى شركات تكنولوجيا.

وجاءت دراسة (Melumad & krinchengeiter, ٢٠٠٢, pp. ١-٥٥) مختلقة نوعا ما عن سابقتها من الدراسات، حيث توصلت إلى أن الأرباح المجلجلة (Income Smoothing) أكثر جودة، لأن المديرين يجلجلون الجزء المتكرر من الأرباح عندما تكون الأوضاع جيدة، ويبرزون ويظهرون الفروقات المؤقتة عندما تكون الأخبار أو الأوضاع سيئة، علما أنهما عرفا الجودة على أنها الانحراف الأقل عن قيمة المنشأة في المدى الطويل.

#### ٤-١ جودة البيانات والمعلومات المالية:

يشكل الاهتمام بجودة البيانات علامة نضج في أي حقل معرفة، فجودة البيانات تعتبر من الأمور الضرورية للقيام بأي تقييم ناجح لأي عمل، حيث يعتمد متخذو القرارات في مختلف المستويات على البيانات المتاحة لتشكيل وتبرير الدفاع عن أوضاعهم المختلفة في القضايا الهامة، ولضمان جودة البيانات لا بد من توفر عدة عوامل منها: وجود تتابع منطقي في عملية وأنظمة البيانات، وكذلك يجب أن تتوفر فيها أيضا صفات ومعايير أهمها: الدقة والمصدقية والتوفر وتأسيس قاعدة للبيانات. فالبيانات تمتاز بالجودة إذا اتصفت البيانات بالمصدقية في الاستخدام الذي صممت من أجله، وكانت قادرة على توفير الثقة بين متخذي القرارات على هذه البيانات ومنتجها (Ligon, ١٩٩٦, pp. ١-١٥).

وكما هو معلوم فإن هدف أية قوانين في الحقل المالي يتمحور في ضمان التعبير بعدالة عن الأنشطة الحقيقية التي تحدث في الشركات والوصول إلى أسواق منظمة توفر الحماية والأمان للمستثمرين، ويتم ذلك من خلال إصدار إفصاحات شاملة عن نشاط وعمليات الشركات.

وقد أبدت هيئة البورصة الأمريكية قلقها الكبير من تدني نزاهة وسلامة المعلومات المالية، حيث تناولت العديد من الحالات التي قام فيها مديرو الشركات الأمريكية بالتلاعب في الأرباح للتأثير على أسعار الأسهم، وبينت الهيئة أن تقارير أكثر من مائة شركة عام (٢٠٠٠) تضمنت حالات من الغش، كان أكثر من نصف هذه الحالات ترتبط بقضايا الاعتراف بالإيراد، في حين أن ربع هذه الحالات ارتبطت بقضايا تقييم الأصول والخصوم، وان معظم هذه الحالات كان يمكن أن يتم تجنبها لو توفر في هذه الشركات أنظمة رقابية داخلية قوية ولجنة تدقيق فاعلة وقوية ودور فاعل ومناسب لمدقق الحسابات (Isaac, ٢٠٠١, pp. ١-١٠).

وارتبط الاتجاه المتزايد في القلق حول تدني نزاهة المعلومات المالية بظهور العوامل التالية (Isaac,

١-١٠, pp. ٢٠٠١):

الضغوط المتزايدة على الإدارة لتحقيق مستويات مستهدفة من الأرباح، وهو ما يحفز المديرين للقيام بالتلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف معينة وللتأثير على أسعار الأسهم. الاستخدام المتزايد للقوائم المتوقعة المستقبلية ( Pro forma Information ) والتي لا تخضع للتدقيق، بهدف إيصال معلومات وتصورات معينة للمستثمرين يمكن أن تكون خاطئة حول نشاطات الشركة المستقبلية.

الاستخدام المتزايد لما يسمى " بحشوة القناة " (Channel Stuffing) والتي تعبر عن قيام بعض الشركات بتقديم خصومات كبيرة في نهاية السنة لتسريع المبيعات بهدف إظهار مستوى معين من الأرباح مرغوب به. ولتحسين جودة المعلومات المالية تبرز الحاجة إلى ضرورة إصدار قواعد إبلاغ مالي تضمن جودة عالية في الإفصاحات المالية تحافظ على ثقة الجمهور، وكذلك تبرز الحاجة إلى قيام الشركات بتحسين جودة إفصاحاتها المالية لتتضمن شفافية أكبر حول نشاطات الشركة ونتائج أعمالها ومركزها المالي، وكذلك ضرورة تحسين دور المدقق وضمان استقلاله، فالمدقق عليه أن يفصح عن أي تعارض أو أية مصلحة حالية أو محتملة بينه وبين العميل، ويشمل ذلك الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها والأتعاب التي يجنيها، وضرورة توفير وإصدار معايير محاسبة وتدقيق عالية الجودة يضمن استخدامها التعبير عن الجوهر الحقيقي لعمليات الشركة بصورة ملائمة.

وحتى تتميز المعلومات المالية بالجودة العالية يجب أن تتصف بالعديد من الصفات أهمها ( Isaac, ١٠-١: pp. ٢٠٠١):

توفر الخصائص النوعية وأهمها الملاءمة والموثوقية.  
شفافية المعلومات المالية في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعمليات الشركة.  
قدرة المعلومات في تقديم الفائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة.  
قدرة المعلومات على توفير توقعات وتصورات عن أداء المنشأة في المستقبل.

٤-٢ الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية:  
بدأ التركيز في الستينات من القرن الماضي على معيار المنفعة (Usefulness) كصفة أساسية يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية لتكون قادرة على الوفاء بمتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية في عمليات إتخاذ القرار وفي تقييم حالات عدم التأكد، وهذا يعكس أهداف

المحاسبة التي يجب أن ترتبط بحاجات المستخدمين. وقد أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA في عام ١٩٦٠ دراسة بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" بينت فيها أربع صفات أساسية لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية وهي: الملاءمة والقابلية للتحقق وعدم التحيز وقابلية القياس الكمي. وركزت تلك الدراسة على تحديد الأهداف والمفاهيم التي تكون الإطار المفاهيمي، وأن المفاضلة بين البدائل المختلفة تعتمد على اختيار البديل الذي يوفر معلومات أجود وأكثر نفعاً لمتخذ القرار.

ولقد تم وضع الإطار المفاهيمي في محور المنهج النفعي، فركز بشكل واضح على جودة المعلومات، وبين أن القاعدة الأساسية في تقييم البدائل المحاسبية تكون باختيار البديل ذي المعلومات الأكثر جودة والأكثر نفعاً وان الاختيار يجب أن يتم للبديل الذي يوفر أكثر المعلومات فائدة في عملية اتخاذ القرار. وتعتبر المنفعة للقرار معياراً حاكماً، وان تحقيق المنفعة للقرار يتطلب توفر خاصيتين أساسيتين هما: خاصيتي الملاءمة والموثوقية، فإذا فقدت المعلومات إحدى هاتين فلن تكون المعلومات مفيدة للمستخدمين.

تناول المعيار المحاسبي الأمريكي الثاني ومثله الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بحث الخصائص النوعية للمعلومات المالية، والتي تشكل الخصائص التي تساعد في تخفيف وتقليل الفجوة بين أهداف الإبلاغ المالي، وطرق تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق مفاهيم القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي والتي وردت في المعايير المحاسبية المتعددة.

وجاءت الخصائص النوعية لتساعد في تحديد ماهية ونوعية الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وأكثر قيمة، كما توضح أن الأساس للاختيار بين بديلين من الطرق المحاسبية يعتمد على أي من هذين البديلين يوفر فائدة أكثر للاستخدامات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية، وأن التفريق بين المعلومات الأكثر فائدة من الأقل فائدة يعتمد على توفر صفتي الملاءمة والموثوقية فيها، آخذين بعين الاعتبار قيد التكلفة والمنفعة المحققة. وفيما يلي توضيح موجز لأهم الخصائص والشروط والقيود التي يجب

توفرها في المعلومات المحاسبية (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢, PP. ١٢٣-١٥٠):

قيد التكلفة / المنفعة (Cost Benefit Constraint): يجب أن لا تزيد التكلفة التي نتكبدها للحصول على المعلومات عن المنفعة المتحققة منها.

القابلية للفهم (Understandability): يجب أن يتم توفير المعلومات للقارئ بصورة واضحة ومفهومة، ويفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من الرغبة والمعرفة في المعلومات.

المنفعة للقرار (Decision Usefulness): يجب أن تعد المعلومات لتكون مفيدة لمتخذي القرارات بحيث



تساعدهم في الاختيار بين البدائل المختلفة للبدليل الذي يوفر المنفعة من خلال المعلومات الأكثر ملاءمة والأكثر موثوقية.

الملاءمة ( Relevance ): وتمثل الخاصية الأساسية الأولى والهامة من الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون ذات تأثير في عملية القرار، فالملاءمة تربط بين المعلومات والقرار، فالمعلومات الملائمة هي التي تكون قادرة على إحداث تأثير على القرار، وغياب تلك المعلومات قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة(الشيرازي، ١٩٩٠، ص. ١١٧).

يجب أن تحدث المعلومات تمييزاً في القرار المتخذ وأن تساعد مستخدمي التقارير المالية في تكوين توقعات وتكهنات حول أداء المنشأة في المستقبل وفي تصحيح التوقعات القديمة. ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها ثلاث خصائص فرعية، هي:

التوقيت الملائم (الحدائة) -Timeliness-: يجب أن تتوفر الحدائة في المعلومات المعلنة بحيث ترتبط بالتوقيت المناسب الذي تتوفر فيه المعلومات لتكون ذات أثر في القرارات المتخذة. ويجب أن يتم إعداد المعلومات بحيث تصل إلى المستخدمين في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يقلل من المنفعة المحققة منها، ويقلل من تأثيرها في عملية القرار، وساعد هذا المفهوم على ظهور التقارير المرحلية لتقليل المدة بين نهاية الدورة المالية وبين نشر التقارير والقوائم المالية.

القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ( Predictive Value ): وهي توفر خاصية في المعلومات تساعد المستخدمين على تحسين التنبؤات بنتائج الأحداث الحالية والمستقبلية، ويجب أن تساعد المعلومات في تحسين قدرة متخذي القرارات على التنبؤ بالأداء المستقبلي.

التغذية العكسية:( Feedback Value ): ويطلق عليها أيضا قدرة المعلومات على التقييم الارتدادي، وهي قدرة المعلومات على تصحيح التوقعات السابقة، وتقييم دقة التوقعات السابقة. وعادة ما تقدم المعلومات قيمة تنبؤية وتغذية عكسية في نفس الوقت.

الموثوقية أو الإعتمادية ( Reliability ): وهي الخاصية الأساسية الثانية في المعلومات المحاسبية بعد الملاءمة، وهي خاصية المعلومات في التأكيد على أن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثله. وترتبط بعدالة المقياس المستخدم في التعبير عن الغرض المفترض أن يمثله، ويعتمد ذلك على الصفات الفرعية التالية:

الدرجة التي يمكن التحقق من صحة المقياس المستخدم (Verifiability) في ضمان درجة عالية من الإجماع بين عدة مقاييس.

درجة التمثيل العادل للمعلومات (Representation Faithfulness) والتي تعكس مدى توافق الأرقام المحاسبية مع ما تمثله هذه الأرقام من أحداث.

الحيادية في المقياس (Neutrality) والمرتبطة بالوصول إلى نتائج محايدة دون التحيز لنتائج محددة مسبقا. إمكانية المقارنة (Comparability): تزداد الفائدة من المعلومات بزيادة إمكانية مقارنتها مع معلومات مشابهة، وهذا يرتبط بالثبات والاتساق (Consistency) في تطبيق الطرق المحاسبية عبر الزمن وعبر الشركات عند إعداد التقارير المالية، وتساعد المستخدمين على إجراء المقارنة بين القوائم المالية وفي تحديد الاتجاهات لمركز المنشأة وأدائها المالي.

قيد الأهمية المادية (Materiality): يهتم بضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات في ضوء أهميتها لمتخذ القرارات وفي ضوء أثرها على القرار المتخذ.

الجوهر فوق الشكل (Substantive Over Form): لتمثيل المعلومات المالية بشكل عادل يجب أن تتم المحاسبة عليها طبقا لجوهر الأحداث وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

الحيطة والحذر (Conservatism): وذلك بتبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

الاكتمال (Completeness): يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، وبالتالي فإن حذف أي معلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي نقص في ملاءمة وموثوقية المعلومات.

#### ٣-٤ مفهوم جودة الأرباح (Earnings Quality Concept):

يعتبر مفهوم جودة الأرباح مفهوما متعدد الجوانب، فهو يرتبط بالعديد من الجوانب والقرارات المتعددة التي تؤثر في الأرباح: ومنها الجوانب والقرارات التي لها علاقة بمتخذي القرارات، والجوانب والقرارات المتعلقة باختيارات الإدارة بين البدائل المحاسبية المتاحة، والجوانب والقرارات المتعلقة بالأحكام والتقديرات التي تقوم بها الإدارة لتطبيق الطرق المختارة، ومن الملاحظ أن إدارة الأرباح تؤثر على جودة الأرباح في الجوانب الثلاثة السابقة.

ومن الناحية اللغوية، وعند الرجوع إلى قاموس وبستر أن كلمة جودة بصورة مفردة تعود إلى صفة ترتبط بالتميز والجمال أو درجة التميز (Webster's Dictionary, p. ١١٧٥)، في حين أن كلمة الأرباح

تعود للمكاسب أو العوائد أو الأرباح النقدية والأجور (Webster's Dictionary, p. ٥٥٨). وعند جمع المعنيين معا فإن ذلك يعني أن جودة الأرباح تعود إلى درجة التميز في الأرباح والأجور والأموال المحققة من الوحدة المحاسبية.

ومن الناحية العملية، ظهرت العديد من التعريفات لجودة الأرباح عبر فيها الباحثون عن وجهات نظرهم المختلفة في جودة الأرباح، فقد احتوت العديد من الدراسات على تعريفات متعددة لجودة الأرباح، فقد عرف (Bricker et al, ١٩٩٥, pp. ٥٥١- ٥٥٥) جودة الأرباح في ظل "قدرة الأرباح على التنبؤ"، وهذا يرتبط بالمفهوم الاقتصادي للأرباح. وبالرغم من أن (Sloan, ١٩٩٦, pp. ٢٨٩-٣١٥) لم يتكلم بصورة صريحة عن مصطلح جودة الأرباح إلا انه فرق بين مكونات الأرباح فقسمها إلى أرباح من مستحقات وأرباح من تدفقات نقدية وقال إن "الأرباح من التدفقات النقدية أكثر ديمومة من الأرباح من المستحقات"، وربط تعريف جودة الأرباح بعلاقتها بحجم المستحقات ولذلك تعامل من الناحية العملية مع جودة الأرباح على إنها الفرق بين صافي الدخل وبين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

بينما عرف (Revsine et al, ١٩٩٩, p. ١٣١) الأرباح "أنها تكون ذات جودة عالية إذا اتصفت بالاستمرارية والديمومة". أما (Dechow & Dechow, ٢٠٠١, pp. ١-٦٢) فعرفاها على "شكل علاقة المستحقات بالتدفق النقدي"، ويلاحظ أن هذا التعريف لم يأخذ في الحسبان العديد من المتغيرات كحالة عدم التأكد في بيئة الشركة وقدرة الشركة على توليد الأرباح (Earnings Power) والمدى الذي يمكن خلاله التلاعب بالمستحقات به، وهذا التعريف يقترب مما جاء به (Sloan).

واعتبر (Argac, ٢٠٠١, pp. ٦٥٠-٦٥١) أن "الأرباح تتصف بالجودة العالية إذا كانت التدفقات النقدية أكبر من الإيرادات المعترف بها وذات جودة منخفضة إذا كانت التدفقات النقدية اقل من الأرباح المعترف بها"، وفي هذه النظرة يمكن أن تعتبر الشركة ذات الأرباح التي يوجد بها إيرادات غير مكتسبة ومصاريف مؤجلة ذات جودة أعلى من أرباح الشركة التي يوجد بها إيرادات مستحقة ومصاريف مدفوعة مقدما، إذ يكون حجم التدفقات النقدية أكبر في الشركة الأولى من الشركات الثانية، وهذا قد لا يبدو صحيحا في الواقع في كل الاحوال، ومع ذلك فان هذا التعريف يركز على اهمية التدفقات النقدية المشككة في حجم الأرباح المعلنه.

في حين (Penman & Zhang, ٢٠٠٢, pp. ٢٣٧-٢٥٦) اعتبروا أن "الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت مؤشرا جيدا عن الأرباح في المستقبل"، أو أن "الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت تعبر عن الجوهر الاقتصادي للعمليات". واعتبر (Richardson et al, ٢٠٠٢, p. ٥) أن "المقياس الأساسي لجودة الأرباح يكمن في انحراف

صافي الدخل عن التدفقات النقدية من العمليات"، ونجد أن ( Teets, ٢٠٠٢, p. ١٦٣ ) عند تعريفه لجودة الأرباح قصد بها "الاقتراب من الجوهر الاقتصادي لأداء الشركة"، "ودرجة تغطية محاسبة الأرباح للمعلومات حول الأحداث الفعلية".

وقد حاول ( Kirschenheiter & Melumad, ٢٠٠٢, pp. ١-٦٥ ) أن يضع تعريفًا شاملاً لمفهوم جودة الأرباح، إذ تناولوا بعض الجوانب والخصائص التي يمكن الاسترشاد بها للحصول على تعريف شامل لجودة الأرباح:

أولاً: تمثل الأرباح (Earnings) مقياساً للقيمة التي تكونت من قبل الأنشطة في الشركة، وتبرز أهمية قياس الأرباح ومكوناتها في أن الهدف الأساس للإبلاغ المالي هو توفير المعلومات الملائمة عن أداء الشركة. ثانياً: التركيز على قياس الأرباح من خلال نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، فالمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة يهتمون بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا ما يدعوهم للاهتمام بأرباح الشركة بصورة أكبر من الاهتمام بالمعلومات عن تدفقاتها النقدية. ثالثاً: يجب أن تقاس جودة الأرباح من خلال فائدتها لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المختلفة في تقييم أداء الشركة وتقدير القوة الإيرادية وقدرة الشركة على توليد الأرباح في المدى الطويل، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وتقييم مخاطر الاستثمار والاقتراب المتعلقة بالشركة.

ولذلك جاء تعريفهما لجودة الأرباح مختلفاً نوعاً ما عن غيره، فقد اعتبرا أن جودة الأرباح هي " قدرة الأرباح على مساعدة المستثمرين في القيام بقرارات أفضل حيال قيمة المنشأة في المدى الطويل"، وقدم المؤتمر الأخير والمقام برعاية مجلس المحاسبة الأمريكي في شباط ٢٠٠٢ عن جودة الأرباح أساساً عاماً لتعريف جودة الأرباح يعتمد على نظرتين: الأولى تعتبر أن "جودة الأرباح ترتبط عكسياً مع طول الفترة بين الاعتراف بالإيراد وعملية التحصيل النقدي"، والثانية تقترح أن "جودة الأرباح ترتبط عكسياً مع حجم التقديرات المطلوبة من الإدارة" ( Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ٣ ) ، ويلاحظ أن هاتين النظرتين تقتربان من المفهوم النقدي للأرباح باعتبارها أكثر موثوقية من الأرباح على أساس الإستحقاق الذي يتعامل مع البعد الاقتصادي للعمليات ومع حجم لا بأس به من التقديرات والأحكام الشخصية.

أما ( Entwistle & Phillips, ٢٠٠٣, p. ٧٩ ) فعرفا جودة الأرباح على أنها "قدرة الأرباح على مقابلة الأهداف الأساسية للإبلاغ المالي"، بمعنى قدرتها على توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أي تعريف لجودة الأرباح لا بد أن يأخذ بالحسبان

المنفعة لمتخذ القرار، وأن يؤدي في نهاية المطاف الى تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية. واقترب ( ( Mikhail et al, ٢٠٠٣, pp. ١٢١-١٥٥ من تعريف ( Dechow & Dechow, ٢٠٠١ ) حيث حاولوا "ربط جودة الأرباح بالتدفقات النقدية للسنوات الثلاث القادمة"، وهو ما يرتبط بقدرة الأرباح على التنبؤ.

والجدول رقم ( ٤/١ ) التالي يلخص أهم ما جاء من مفاهيم لجودة الأرباح في الدراسات السابقة:

جدول رقم ( ٤/١ )

مفاهيم جودة الأرباح في الدراسات السابقة

الرقم	الدراسة	المفهوم	التركيز
	Bricker et al, ١٩٩٥	جودة الأرباح " قدرة الأرباح على التنبؤ"	القدرة التنبؤية والمفهوم الاقتصادي للأرباح.
	Sloan, ١٩٩٦	الأرباح من التدفقات النقدية أكثر ديمومة من الأرباح من المستحقات	استمرارية الأرباح، والاقتراب من النقدية
	Revsine et al, ١٩٩٩	الأرباح " تكون ذات جودة عالية إذا اتصفت بالاستمرارية والديمومة"	الثبات والاستمرارية
	Comiskey & Mulford, ٢٠٠٠	"الأرباح تتصف بالجودة العالية إذا كانت التدفقات النقدية أكبر من الإيرادات المعترف بها وذات جودة منخفضة إذا كانت التدفقات النقدية اقل من الأرباح المعترف بها"	الحد الأدنى من تدخلات الإدارة
	Dechow & Dechow, ٢٠٠١	شكل علاقة المستحقات بالتدفق النقدي	الاقتراب من النقدية

الدخل الاقتصادي والدخل الفعلي	الاقتراب من الجوهر الاقتصادي لأداء الشركة"، "ودرجة تغطية محاسبة الأرباح للمعلومات حول الأحداث الفعلية	Teets, ٢٠٠٢	
القدرة التنبؤية والدخل الاقتصادي	الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت مؤشرا جيدا عن الأرباح المستقبلية"، أو إذا كانت تعبر عن الجوهر الاقتصادي للعمليات	Penman & Zhang, ٢٠٠٢	
الاقتراب من النقدية	"المقياس الأساسي لجودة الأرباح يكمن في انحراف صافي الدخل عن التدفقات النقدية من العمليات	Richardson, ٢٠٠٢	
المنفعة في اتخاذ القرار	هي التي تساعد المستثمرين في القيام بقرارات أفضل حيال قيمة المنشأة في المدى الطويل	Melumad & krinchengeiter, ٢٠٠٢	
المنفعة في اتخاذ القرار.	جودة الأرباح هي "قدرة الأرباح على مقابلة الأهداف الأساسية للإبلاغ المالي	Entwistle & Phillips, ٢٠٠٣	
القدرة التنبؤية للأرباح	"المدى الذي ترتبط فيه الأرباح الماضية بالتدفقات النقدية في المستقبل"	Mikhail et al, ٢٠٠٣	
الاقتراب من الدخل الاقتصادي.	الدرجة التي تتصف فيها الأرباح المعلنة بالتمثيل العادل للدخل الاقتصادي	Schipper & Vincent, ٢٠٠٣	

وبعد هذا العرض المستفيض للمفاهيم المتعددة لجودة الأرباح، يمكن أن يخلص الباحث إلى العديد من الأمور والعديد من المفاهيم التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تعريف جودة الأرباح:

ليس هناك تعريف محدد لجودة الأرباح وليس هناك معايير محددة لتقييمها، ولكن يمكن أن يكون هناك

مجموعة من العوامل يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة الأرباح، وبصورة عامة يمكن أن ترتبط جودة الأرباح بالدرجة التي تكون فيها الأرباح نقدية أو غير نقدية، متكررة أو غير متكررة، ومدى اعتمادها على دقة القياس أو التقديرات العرضة للتغير.

يجب التمييز بين جودة الأرباح الناجمة عن تطبيق السياسات والمعالجات المحاسبية وعن جودة الأرباح الناجمة عن العمليات والأحداث الفعلية، فطبيعة اقتصاديات بعض الأعمال تقلل القدرة التنبؤية للأرباح، فعلى سبيل المثال تكون الشركات في القطاعات المستقرة أكثر ثباتاً في أرباحها من الشركات التي تعمل في قطاعات تتميز بالتغير والتطور وخصوصاً في قطاعات المعلوماتية والتكنولوجيا.

وبالتالي فإن الجودة المنخفضة في الأرباح ليست بالضرورة أن تنجم عن السياسات الإدارية والمحاسبية المتبعة في الإبلاغ المالي للمنشأة، بل يمكن أن تعود لطبيعة العمليات الأصلية للشركة ودرجة عدم التأكد التي تتصف بها.

بالإضافة إلى أن تنوع القطاعات الاقتصادية وتعدد الأطراف المستخدمة للتقارير المالية أدى إلى ضرورة توفر المرونة في المعايير المحاسبية لإمكانية تطبيقها على منشآت وقطاعات وصناعات مختلفة. إن مناقشة وانتقاد مفاهيم جودة الأرباح يجب أن يتم طبقاً لمعيار المنفعة المتحققة لعملية اتخاذ القرار باعتبارها أحد أهم مبادئ الإطار المفاهيمي، وأن التركيز على المنفعة للقرار جاء لأن: يكمن الغرض من الإبلاغ المالي في توفير معلومات مفيدة لمتخذ القرار.

تعتبر المنفعة للقرار هي المعيار الحاكم الذي يجب أن يستخدم في الحكم على اختيار السياسات المحاسبية، فالسياسة المحاسبية التي توفر معلومات أفضل لمتخذ القرار هي التي يجب إتباعها، وهذا هو الاتجاه السائد في معايير المحاسبة الدولية.

إن تطبيق قواعد القياس أو الاعتراف المحاسبي الواردة في المعايير المحاسبية لا يعني بالضرورة أن هناك تسجيل لجميع الأصول والالتزامات الاقتصادية، فما زال هناك نقص في الموثوقية وصعوبة قياس القيمة الاقتصادية للعديد من الأصول والالتزامات وخصوصاً فيما يتعلق بالشهرة وتكاليف البحث والتطوير وتحديد النقطة الاقتصادية في شركات المعلوماتية.

وهذا يعني من الناحية العملية، أن الأرباح المعلنة لن تستطيع أن تقيس الدخل الاقتصادي طبقاً لقواعد القياس والاعتراف المحاسبي الواردة في المعايير المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هناك تقريبات لهذه القيمة يكون بعضها جيداً وبعضها الآخر سيئاً، ومن هذه النظرة فإن الجودة الأعلى في الأرباح تعني الاقتراب أكثر

من الدخل الاقتصادي، وعادة ما تستخدم هذه النظرة كمرجعية في تقييم جودة الأرباح. الاستمرارية ( Persistence ) في الأرباح تعني جودة أرباح أعلى، وعادة ما يستخدم معامل الميل في معادلة الانحدار بين عوائد الأسهم والأرباح للدلالة عليها، فالاستمرارية أو الديمومة في الأرباح ترتبط بالمدى الذي تكون فيه الأرباح الحالية جزءا دائما في السلسلة الزمنية للأرباح، وهو ما يجعل الاستمرارية ترتبط باستجابة كبيرة لدى المستثمرين (Schipper & Vincent, ٢٠٠٣, pp. ١-٥).

والاستمرارية في الأرباح قد تكون ناجمة عن تطبيق المعالجات والسياسات المحاسبية، وقد تكون نتيجة لنفس العمليات الأصلية ولطبيعة وبيئة الصناعة التي تعمل فيها الشركة. وتعتبر الاستمرارية مفيدة في عملية اتخاذ القرار، فالاستمرارية تعتمد على وجود علاقة وارتباط بين العوائد والأرباح، كما أن الاستمرارية لا تعني بالضرورة الدخل الاقتصادي فهي قد تنجم عن تطبيق السياسات المحاسبية أو عن طبيعة ونموذج العمليات والبيئة التشغيلية للشركة، فالاستمرارية قد تكون سمة في بعض الأعمال، ومع ذلك يمكن أن تساعد بعض سياسات الإدارة على جعل أجزاء من الأرباح دائما (Schipper & Vincent, ٢٠٠٣, pp. ١-٥).

القدرة التنبؤية ( Predictability ) وترتبط بمقدرة الإبلاغ المالي عن مكونات الأرباح في ملخص الأرباح في تحسين قدرة مستخدمي القوائم المالية في التوقع باهتماماتهم المختلفة، وبهذا فهي ترتبط بالمنفعة لعملية القرار. ومن هنا يمكن أن تعرف جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح الماضية في التوقع بالأرباح المستقبلية. ويعتبر التنبؤ دالة في طبيعة ونوع أعمال الشركة والعوامل الاقتصادية وخيارات الإبلاغ، فالشركات ذات رأس المال الكثيف عادة ما تتصف بالصعوبة في التوقع بأرباحها (Lipe, ١٩٩٩, pp. ٥٥-٧١). وهنا لا بد من التفريق بين الأرباح كمؤشر مستقل بنفسها أو اعتبار الأرباح كمدخل من المداخل في التنبؤ بالمستقبل.

ويجب مراعاة الفترة الزمنية عند تقييم القدرة التنبؤية، وكذلك بيان ما الذي يجب أن نقدره، فقد تشمل الاحتمالات الأرباح والتدفق النقدي أو مكونات أخرى للأرباح. وهل سيتم استخدام الأرباح التشغيلية أو الأرباح الكلية في عملية التنبؤ، ولعل اللذين يؤيدون القيام بتجميل الأرباح أو إدارة الأرباح يعتمدون على هذه الخلفية النظرية باعتبار ان قيامهم بإدارة الأرباح سيؤدي الى جودة أرباح أعلى إذا ما أدى ذلك إلى زيادة القدرة التنبؤية للأرباح.

التجميل ( تقليل التذبذب ) يرتبط أحيانا بجودة الأرباح، وهو أحد مداخل تقييم جودة الأرباح ويمكن قياس تجميل الدخل من خلال نسبة الانحراف المعياري للأرباح التشغيلية إلى الانحراف المعياري للتدفق النقدي من العمليات (Schipper & Vincent, ٢٠٠٣, pp. ١-١٨)، فالنسبة الأقل تعني تجميلا أكثر أي تذبذب أقل، كما يشار للارتباط السلبي بين التغيرات في المستحقات والتغير في التدفق النقدي على أنه دليل على تجميل



الأرباح. ويعتبر الهدف من عمليات تجميل الأرباح هو أن تؤدي إلى الاستمرارية وزيادة التوقع، وتقلل التذبذب، ولكن ذلك في المقابل لا يعني أن الأرباح المجملة تعبر عن تمثيل عادل لعمليات الشركة وبيئتها الاقتصادية.

الاقتراب من النقدية (Closer to Cash): ترتبط جودة الأرباح بمدى اقتراب الأرباح الكلية (سواء أكانت من النقدية أم من المستحقات) من التدفق النقدي، وهذا يعني أن الأساس النقدي - وليس أساس الاستحقاق، هو الذي يولد أرباحا ذات جودة أعلى، وهذا يتعارض مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة التقليدية والذي يتبنى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

ومن الملاحظ أن هذا المفهوم لا يتفق ومرجعية المنفعة للقرار (Decision Usefulness)، فكما نعلم بوضوح أن الهدف الرئيس من الإبلاغ المالي عموما والإبلاغ عن الأرباح خصوصا يكمن في توفير معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي يجب على أي تعريف لجودة الأرباح أن يوضع في مدى فائدتها لاتخاذ القرارات. ويرتبط مفهوم الاقتراب من النقدية بصورة أكبر بجودة عملية تكوين الثروة (Wealth Creation Process) أكثر من ارتباطه بجودة الأرباح المعلنة، وهو ما يعكس على سبيل المثال أن تكون الشركة (أ) أفضل من الشركة (ب) لأنها تحصل نقدية أسرع من الإيرادات التي تكتسبها والمعترف بها، وهذا يظهر قصور هذا التعريف للجودة بجعلها ترتبط بعملية تكوين الثروة وليس بعملية تطبيق السياسات المحاسبية الملائمة من قبل إدارة الشركة.

و يظهر هنا أن تعريفات جودة الأرباح المعتمدة على النقدية (الأرباح النقدية) تعاني من قصور في النقطتين التاليتين:

فائدة الأرباح في عملية اتخاذ القرار.

فهم طبيعة وإطار نموذج السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة لضمان ثبات واستقرار الشركة، ويمكن التعبير عن ذلك في أن جودة الأرباح تنجم عن اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية التي تنتج أرباحا تساعد مستخدم القوائم المالية على اتخاذ قرارات أفضل.

تعدد وتنوع مستخدمي التقارير المالية يجعل اختيار تعريف واحد محدد لجودة الأرباح أمرا صعبا لسبب بسيط وهو أن مستخدمي القوائم المالية يستخدمون المعلومات الواردة فيها عن الأرباح بطرق مختلفة ولتحقيق اهداف مختلفة، بالإضافة إلى أن القيمة المعلوماتية المتوفرة في الأرباح تتكامل أيضا مع المعلومات

الاضافية الأخرى المالية وغير المالية واللازمة في عملية اتخاذ القرار، وتعتمد أيضا على القدرات المختلفة لمستخدمي المعلومات، وعلى القيود الأخرى المفروضة على عملية اتخاذ القرار.

تعتبر بعض التعريفات عن جودة الأرباح بنسبة التدفق النقدي من العمليات إلى الدخل، فالأرباح الأكثر نقدية تعني جودة أعلى في الأرباح، وتفترض هذه النسبة وجود علاقة بين الأرباح والتدفق النقدي، وتبرز الحساسية العالية للتلاعب المحتمل في التدفق النقدي للأنشطة، ولا تأخذ هذه النسبة بالحسبان المفاضلة بين بعض القرارات لعمليات مثل تسديد المدينين بقصد تسريع التحصيل.

إن الكثير من مفاهيم جودة الأرباح لها علاقة مباشرة بإدارة الأرباح، إذ يعتبر من العوامل الهامة في جودة الأرباح درجة الحكم أو التقدير الضروري التي تقوم به الإدارة في الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية، وتختلف هذه الدرجة طبقا للقياس والتوقع لأوضاع العمليات، فعلى سبيل المثال، لا يستطيع الدائنون أن يتوقعوا الجزء الذي لن يتم سداه من القروض القائمة للشركة ما لم يقوموا بتقديرها بناء على البيانات التاريخية والمعلومات عن الصناعة والتعرف على وضع العملاء واتجاهات السوق، وبالتالي فإن إدارة الشركة قد تطبق سياسات يمكن أن توصف أنها متحفظة أو متهورة في طبيعتها، علما أنه من الصعب أن نعتبر التقدير على شكل خطأ أم صواب.

يستخدم التغير في إجمالي المستحقات كمقياس بسيط لقياس جودة الأرباح، فهو يعكس حجم التقديرات والأحكام الإدارية في المستحقات والعائدة على مجموع الأصول، وعادة ما يستخدم هذا المقياس لقياس التدخلات الإدارية، وهذا المقياس يعطي مؤشرا عكسيا عن جودة الأرباح. ويمكن استخدام التقدير المباشر للمستحقات الرأسمالية غير العادية بطريقة الأساسيات المحاسبية المباشرة لتعديل حسابات الإيرادات والمدنيين والأصول والآلات والتي تمثل المستحقات، وفي هذه الطريقة يتم استخدام كل حساب بحد ذاته، ومن ثم تحديد التغيرات في المستحقات الكلية لتحديد المبالغ التي يمكن التلاعب بها.

بعض نماذج جودة الأرباح يمكن اشتقاقها من الصفات النوعية في الإطار المفاهيمي، فالإطار المفاهيمي ركز على المنفعة للقرار في ظل الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة كمعايير أساسية في تقييم جودة الأرباح، ولكن التحدي أمام المحاسبين هو في جانب التطبيق العملي لهذه المعايير، فهي مضللة إذا ما تم تقييمها كل واحدة منها على انفراد، فالخصائص النوعية تمثل خصائصا متكاملة مع بعضها البعض، إضافة إلى أنه يصعب قياسها في الواقع العملي وعادة ما يكون هناك مفاضلة بينها، إذ أن هناك مفاضلة بين الملاءمة والتي تركز على حداثة الاعتراف للعملية الاقتصادية والموثوقية التي تركز على تقليل خطأ القياس، وفي العادة يستخدم الباحثون

معادلة الانحدار لمقاييس السوق مثل أسعار الأسهم والعوائد عليها والتدفقات النقدية لإعطاء صورة وانطباع عن الملاءمة والموثوقية.

وأخيرا فان بعض نماذج جودة الأرباح يتم اشتقاقها من تطبيق القرارات، فهي تركز على دوافع وخبرة معدي التقارير المالية والمدققين، وهنا يتم الحديث عن مدخلين، هما (Schipper & Vincent, ٢٠٠٣, pp. ١-١٨):  
١. هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح وحجم الأحكام والتقديرات المطلوبة من معدي التقارير المالية فالجودة تقل بزيادتها.

٢. جودة الأرباح تتناسب عكسيا مع المنافع التي يحققها المعدون من التقديرات والأحكام التي يتخذونها.

وبالتالي حتى يتم الخروج بتعريف أكثر شمولا لجودة الأرباح يجب أن يهتم أي مفهوم لجودة الأرباح بتوفير الصفات والخصائص التالية في الأرباح:

يجب أن لا ترتبط الأرباح بشكل كبير على المستحقات والتي تعتمد بشكل كبير على تقديرات الإدارة.  
يجب أن تقترب الأرباح من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، وهذا يرتبط بعمليات الاعتراف بالإيراد والاقتراب من تطبيق الأساس النقدي.

يجب أن تتصف الأرباح بالديمومة والثبات وأن تكون مؤشرا للأرباح المستقبلية، وهذا يرتبط بالنزاهة والحياد والثبات في تطبيق السياسات المتبعة.

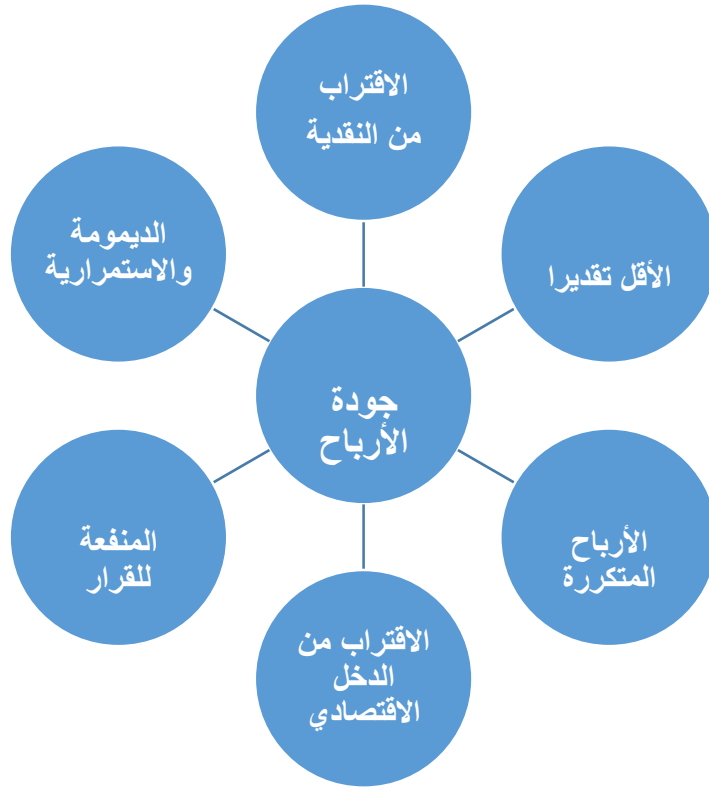
يجب أن تكون الأرباح أكثر إعلاما وأكثر فائدة لمتخذي القرارات ويرتبط ذلك بمدى ملاءمة الأرباح والإفصاحات والسياسات المتبعة.

يجب أن تعكس الأرباح الجوهر الاقتصادي للعمليات المالية وأن تعبر عن القيمة الجارية لها.  
يجب أن تعكس الأرباح الواقع الحقيقي للعمليات المالية في الشركة دون تدخل من الإدارة، ويرتبط ذلك بالنزاهة والحياد في تطبيق السياسات المحاسبية، وهذا يقترب من نظرة المدققين لجودة الأرباح.

مما سبق، يبدو أنه من الصعب الحصول على تعريف محدد لجودة الأرباح، لأنه ببساطة سيختلف حسب طبيعة متخذ القرار والمصلحة التي ينظر إليها إلى الأرباح، فالمدقق مثلا، يهتم بصورة أكبر في مدى تعبير الأرباح المعلنة عن الواقع العادل للعمليات في الشركة، في حين أن المستثمرين وخصوصا المقرضين يركزون على التدفقات النقدية في المستقبل، وهذا لا يمنع أن تعرف جودة الأرباح في صورة توضح أن الأرباح ذات الجودة العالية هي تلك الأرباح الأكثر نقدية والمتكررة والتي تعتمد في قياسها على سياسات محاسبية محايدة وثابتة تعد بهدف توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لاتخاذ القرارات حول مستقبل الشركة، ويعتقد الباحث

انه من الأفضل أن يتم النظر إلى جودة الأرباح على شكل مستوى تقع فيه أرباح الشركة بحيث نستطيع التمييز بين مستوى عال من الجودة يتصف بالصفات السابقة، ومستوى متدن من الجودة تتصف فيه الأرباح بعدم الاستقرار وعدم الاستمرارية وتدني قدرتها على توفير معلومات مالية ملائمة لمتخذي القرارات وتشكل المستحقات جزءا ودورا كبيرا في حجمها وفي تحديدها، ويتدرج مستوى جودة أرباح الشركات بين هذين المستويين.

والشكل رقم (٤/١) يوضح أهم هذه المفاهيم<sup>١</sup>:



شكل رقم ( ٤/١ )

المفاهيم الأساسية لجودة الأرباح

#### ٤-٤ أهمية جودة الأرباح:

يهتم مستخدمو التقارير المالية بتقييم ديمومة الأرباح والتي يعبر عنها بقدرة الشركة على توليد الأرباح (Earnings Power)، وقد ورد مفهوم قدرة الشركة على توليد الأرباح في الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية والأمريكية. فالمستثمرون والمقرضون وغيرهم يستخدمون المعلومات عن الأرباح المعلنة ومكوناتها بطرق

<sup>١</sup> الشكل من تصميم الباحث

متعددة وأغراض شتى لتقييم التوقعات المختلفة حول التدفقات النقدية للاستثمار في الشركة، وتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح للمنشأة على المدى الطويل، لذلك يجب أن يفصح عن مقاييس الأرباح وأية معلومات حولها في الإبلاغ المالي الصادر عن المنشأة إلى المدى الممكن لفائدة مستخدمي التقارير المالية. وبالرغم من أن إعداد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يأخذ في الحسبان توفير جودة عالية في المعلومات المالية، وبالطبع فإن المعلومات الخاصة بالأرباح هي جزء من هذه المعلومات، إلا أن ذلك يخضع لعمليات التطبيق العملي لمجموعة المعايير المختلفة في ظل المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية في الأرقام المحاسبية، والتغير في طبيعة الأنشطة الاقتصادية عبر الزمن، ولذلك يبقى هناك العديد من الأسباب لدى الشركات للاختيار بين البدائل المحاسبية.

وتقاس جودة الأرباح بشكل خاص وجودة الإبلاغ المالي بشكل عام من خلال الفائدة المتحققة لعملية القرار، ولذلك تعتبر جودة الأرباح في صلب اهتمام مستخدمي التقارير المالية لأغراض اتخاذ قراراتهم الائتمانية والاستثمارية. بالإضافة إلى أن واضعي المعايير المحاسبية يعتبرون جودة الأرباح والإبلاغ المالي مؤشر هام ومباشر لجودة المعايير المطبقة. وتبرز أهمية جودة الأرباح للفتات التالية كما يلي (Schipper & Vincent, ٢٠٠٣, pp. ٣-٥):

المستثمرون:

من وجهة نظر المستثمرين فإن الجودة المنخفضة في الأرباح غير محببة لأنها تعطي إشارات بوجود استخدامات غير كفؤة للموارد، فهي تعني عدم الكفاءة وتقلل النمو الاقتصادي وذلك لوجود سوء في توزيع موارد رأس المال، وهذا ينطوي على نوع من الغش.

المقرضون:

يستخدم المقرضون الأرباح في تقييم عقود الدين، فعندما تكون الأرباح ذات جودة منخفضة فإن ذلك يعني خسارة ثروة، فالأرباح المضخمة على سبيل المثال تستخدم كمؤشر لأداء المديرين ويعتمد زيادة مساهمتهم عليها، وقد تكون غطاء لمشاكل في العسر المالي وقد تؤدي إلى الاستمرار بعملية الإقراض. واضعو المعايير:

فهم يضعون في حساباتهم أن تتصف معاييرهم بالكفاءة وهم بذلك يركزون على النتائج الناجمة عن تطبيق المعايير ومنها الأرباح المعلنة في ضوء تحقق المنفعة لعملية اتخاذ القرار كمرجعية لتقييم الكفاءة وكذلك ضرورة التمثيل العادل للبيانات.

ومن الجدير بالذكر أنه يجب التمييز بين جودة الأرباح الناجمة عن تطبيق السياسات والمعالجات المحاسبية وعن جودة الأرباح الناجمة عن الأنشطة والأحداث الفعلية فطبيعة بعض الأعمال تقلل القدرة التنبؤية للأرباح.

#### ٤-٥ أسباب تدني جودة الأرباح:

لفت رئيس هيئة البورصة الأمريكية السيد " آرثر ليفيت " الانتباه لقضايا إدارة الأرباح المتزايدة في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق البورصة، وأبدى قلقه الكبير من التدهور الحاصل في جودة الإبلاغ المالي عموماً وجودة الأرباح خصوصاً، لأن إدارة الأرباح في الشركات بدأت تقترب إلى درجة التلاعب بالأرباح، وبالتالي فإن نزاهة التقارير المالية أخذت بالتدهور والنقصان، وارجع "ليفيت" ذلك إلى رغبة الإدارة في الشركات إلى تلبية التوقعات المطلوبة منهم والمتوقعة من قبل الجمهور. كما أشار في خطابه إلى عدد من أسباب تدهور وتدني جودة الأرباح، والتي ترتبط بالأساليب التي تستخدمها الشركات في إدارة أرباحها، وهي (Levitt, ١٩٩٨, P.٧٩-٨٢):

سياسة الغسل الكبير لمعالجة أعباء إعادة الهيكلة ( Big Bath Restructuring Charges ).

محاسبة الشراء الإبداعية ( Creative Acquisition Accounting ).

استخدام الاحتياطات السرية ( Cookie Jar Reserves ).

سوء الاستخدام غير المادي للمبادئ المحاسبية.

الاعتراف المبكر بالإيراد.

وأرجع (Lerach, ٢٠٠١, p. ٣) تدني وتراجع جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات للعديد

من الأسباب والظواهر التي طرأت على مجتمع الأعمال، نورد منها:

التناقض المستمر في جودة الإبلاغ المالي للشركات بشكل عام في السنوات الأخيرة.

تنامي ظاهرة الغش في السوق المالي.

التغير في طبيعة وهيكل الشركات والأسواق، والنمو في شركات الإنترنت والبدايل المالية الحديثة.

تعرض العلاقة بين المدقق والعميل للعديد من الخروقات خصوصاً في ظل التناقض بين دور المدقق

والاستشارات التي يقدمها.

إصدار معظم الشركات للقوائم المتوقعة المستقبلية والتي لا تخضع للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. توفر الحافز والمرونة للمديرين للتلاعب في الأرباح، وخصوصاً في الأجل القصير. وأشار (Richardson, ٢٠٠٣, pp. ٥٩-٦٢) إلى العديد من الأمثلة التي تدل على جودة منخفضة في الأرباح، وتتضمن:

١. تكوين مخصصات غير كافية للديون المشكوك فيها وللمخزون، واستخدام سياسات منفتحة في الائتمان.
٢. إتباع الشركات لسياسات منفتحة في الاعتراف بالإيراد مما انعكس على تضخم في الأرباح الحالية على حساب الأرباح في المستقبل نتيجة للاختيارات المحاسبية في حين أن التدفقات النقدية لم تتأثر.
٣. عدم التحوط الكافي للإلتزامات والخسائر المستقبلية.
٥. استخدام التمويل من خارج الميزانية.
٥. ازدياد الفرق بين صافي الدخل والدخل الخاضع للضريبة (Lev & Nisim, ٢٠٠٢, pp. ١-٦٧).

وأضاف (David, ٢٠٠٣, p.٧٩) أن المستثمرين في السنوات الأخيرة تعلموا درساً باهظ التكاليف تكبدوا خلاله خسائر كبيرة، إذ أضحت أرباح بعض الشركات لا تعني أرباحاً فعلية على الإطلاق، فقد أصبح ذلك جلياً من خلال عدد وحجم الشركات التي تعرضت إلى الانهيار في السنوات الأخيرة، ولذلك أصبح هناك حاجة ملحة لدى المستثمرين للبحث عن الأرباح الحقيقية، ولكن ذلك يبقى محدوداً إذا لم تتوفر البيانات المطلوبة، فالتقرير الأفضل هو التقرير الذي يمكن المستثمرين من تحديد الأرباح المعلنة، وعلى المستثمرين أن يحصلوا على معلومات كافية تمكنهم من التمييز بين الأرباح التي ستكرر في المستقبل والأرباح التي لن تتكرر، وأكد على أن هناك ضرورة للقيام بمحاولات جادة من قبل مجلسي المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية لكتابة وتطبيق معايير تجبر الشركات على تقييم نتائج وتقديم إفصاحات أكبر بصورة لم يسبق لها مثيل، وخصوصاً فيما يتعلق بحاسبة الشركات عن البنود التالية (David, ٢٠٠٣, p.٧٩):

خيارات الأسهم للموظفين.

خطط التقاعد ( الدخل والتمويل ).

الالتزامات خارج الميزانية.

تكاليف إعادة الهيكلة.

تقييم الأصول.

قوائم الأرباح المتوقعة المستقبلية.

طرق عرض قائمة الدخل.

التغير الكبير الذي حدث في خصائص بيئة الأعمال اضعف قدرة المحاسبة التقليدية على معالجة عدد من القضايا والتغيرات في إنتاج معلومات ملائمة حولها، وترتبط معظم هذه القضايا بما يلي (Entwistle & Philips, ٢٠٠٣, pp. ١-٩):

رأس المال الإنساني.

الأصول غير الملموسة.

التكنولوجيا العالية المستخدمة في الصناعة.

تكاليف البحث والتطوير العالية .

العلامات التجارية.

#### ٦-٤ طرق التلاعب بجودة الأرباح:

بالرغم من أن مهنة المحاسبة تحاول التأكيد على أهمية مبدئي الموضوعية

والتحفظ، إلا انه ما زال من السهل التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال وسائل لا أخلاقية، وليست بالضرورة غير قانونية، وفيما يلي عدد من الطرق التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في التلاعب بالأرباح (Camelback & Research Alliance Inc. ٢٠٠٢, pp. ٦-٧):

تسجيل خيالي للعمليات أو المبالغ.

تسجيل العمليات بطريقة خاطئة.

تسجيل العملية مبكرا.

تسجيل العملية متاخرا.

وضع قيم خاطئة للأصول أو الالتزامات.

تغيير الطرق المحاسبية أو التقديرات لأسباب غير أساسية.

استخدام العمليات مع الأطراف ذات العلاقة من اجل تحسين الأرباح المعلنة.

إصدار قوائم الأرباح المستقبلية (Pro Forma Statement) والتي تقوم الشركات بإعدادها للفت الانتباه



عن النتائج الحقيقية، فهذه القوائم لا تخضع لشروط التدقيق المطبقة على القوائم التاريخية، وهذا يفرض على المستثمرين عند التعامل مع مثل هذه القوائم أن يكونوا قادرين على عرض ومقارنة الأرقام الواردة فيها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن لا يحاولوا الانتظار حتى إصدار الشركات للقوائم الفعلية لاتخاذ قراراتهم حول المنشأة (Kahn; Jeremy, ٢٠٠٢, pp. ٦٥-٦٧).

#### ٧-٤ أساليب تقييم جودة الأرباح:

أكدت المعايير المحاسبية على ضرورة أن يتوفر في المعلومات المحاسبية

عنصر الملاءمة بمعنى أن توفر هذه المعلومات قدرة تنبؤية مناسبة حول نشاطات المنشأة، حيث يعد من أهم أهداف الإبلاغ المالي عن الدخل هو تمكين المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية في المستقبل، وبالرغم من أن الربح المحاسبي يعتبر من المؤشرات الجيدة لأرباح وعوائد الأسهم، إلا أن استخدام مدخل العمليات (Transactions Approach) لتحديد الدخل بما يتفق ومبدي التحفظ والأهمية النسبية، أدى إلى تبني المحللين الماليين الاستنتاج القائل أن الدخل الاقتصادي أكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية من الدخل المحاسبي، وهذا فرض عليهم التدقيق والاهتمام بجودة الأرباح المحاسبية من أجل التنبؤ بتقدير التدفقات النقدية، وتعرف جودة الأرباح من خلال هذا المدخل على أنها درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للشركة والدخل الاقتصادي لها.

يجب أن يؤخذ بالحسبان عند تقييم جودة الأرباح المفاضلة بين الموثوقية والملاءمة، فجودة الأرباح تعتمد على تسجيل الأصول غير التقليدية، وتبرز الحاجة إلى إحداث تغييرات في المحاسبة لتحسين الملاءمة، فالاعتراف بالأصول غير التقليدية يعني التضحية بجزء من الموثوقية في سبيل الملاءمة فتزداد الملاءمة في جودة الأرباح وتقل موثوقيتها.

هناك أساليب كثيرة تستخدم لتقييم جودة الأرباح، بحيث تساعد في تحديد ما إذا كان الإبلاغ المالي للشركة يقترب من الجوهر الاقتصادي لعملياتها. ومن هذه الأساليب هي (Schroeder et al, ٢٠٠١, pp. ٨٢):

مراجعة العلاقة بين المبيعات والمدنون وبيان ما إذا كانت نسبة الزيادة في المدنين أكبر من نسبة الزيادة في المبيعات

مراجعة تقرير الإدارة وتحليلاتها حول مستقبل الشركة وتقرير المدقق وبيان وتوضيح أية قضايا هامة.

مقارنة المبادئ المحاسبية التي تستخدمها الشركة مع الصناعة ومع المنافسين وبيان ما إذا كان استخدامها يؤدي إلى تضخيم الأرباح.

مراجعة التغيرات الأخيرة في تطبيق المبادئ والتقديرات المحاسبية وبيان ما إذا أدت إلى تضخيم الأرباح.

مراجعة المصاريف الرأسمالية ومقارنتها بالسنوات السابقة.

مراجعة وتقييم بعض المخصصات وبيان ما إذا تم إظهارها في قائمة الدخل.

مراجعة وتقييم القيمة الحالية للأصول والمخزون وتقييم قدرة الشركة على استبدالها.

مراجعة ملاحق القوائم المالية وبيان ما إذا كان هناك خسائر مشروطة قد تظهر في المستقبل تؤثر على الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.

وأضاف ( Fluke, ٢٠٠٢, pp. ٢١٠-٢١٢ ) أنه يمكن تقييم جودة الأرباح من خلال مقارنة النمو في

بعض الأرقام المالية مقارنة بالتغير في أرقام أخرى، وهي:

التغير في التدفق النقدي من الأنشطة نسبة للتغير في عائد السهم.

التغير في الاهتلاكات والاطفاءات نسبة إلى التغير في المصاريف الرأسمالية.

التغير في تكلفة المبيعات نسبة للتغير في المخزون آخر المدة.

التغير في المبيعات منسوبا للتغير في المدينين.

التغير في الدخل من الأنشطة منسوبا للتغير في الديون طويلة الأجل.

التغير في المبيعات للسهم منسوبا للتغير في أرباح السهم.

ويمكن أن يستخدم التحليل النوعي في تقييم جودة الأرباح، فقد أشار (مطر، ٢٠٠٣، ص ٤١٤-٤١٧

) إلى تحليل نوعية الأرباح بهدف التحقق من صدق وعدالة الرقم الدفترى لصافي الربح الظاهر في قائمة

الدخل في التعبير عن النتيجة السنوية لأعمال المنشأة، وأن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة بل يتوقع لها

أن تستمر لتمكن المنشأة من تحقيق معدلات نمو معقولة على مدار الأعوام القادمة.

لذا يجب على مستخدم القوائم المالية أن يولي عناية خاصة ومركزة نحو دراسة الأرقام التي تظهر بها

تلك البنود في قائمة الدخل وذلك للتحقق من مدى موضوعيتها ومن ثم تعديلها إذا ما استلزم الأمر وذلك

باستخدام ما لديه من أدوات ومؤشرات يكون قد كونها من خلال خبرته السابقة في تحليل البيانات المالية المنشورة سواء للمنشأة نفسها، أم للبيانات المالية المنشورة على مستوى القطاع.

وفي تحليل نوعية الأرباح يتطلب الأمر أن لا يأخذ مستخدم القوائم المالية الأرقام المنشورة على علاقتها كما هي، بل يتوجب عليه الأمر إخضاعها لدراسة انتقادية تكشف عما يتواجد بينها من علاقات سببية (Causal Relationship) وذلك قبل أن يستخلص منها المؤشرات والاتجاهات التي يسعى إليها. لذا عليه أن يأخذ عناصر الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات كلا على حده ويدرسها في ضوء مجموعة المعايير أو المؤشرات المتوفرة لديه سواء عن المنشأة نفسها، أو عن المنشآت المنافسة أو عن القطاع جميعه كوحدة.

فتقييم البيانات المالية دون تقييم نوعية السياسات والطرق المحاسبية المتبعة قد يفقد الأرقام مصداقيتها، وبالتالي يجب عند تحليل الأرباح في قائمة الدخل الاقتناع بمدلولات الأرقام الكمية للأرباح من خلال تحليل الجوانب النوعية للأرباح، ويمكن تحليل وتقييم نوعية أو جودة الأرباح بالقيام بما يلي (مطر، ٢٠٠٣، ص ٤١١-٤٢٤):

تحليل صفة الاستمرارية في الأرباح وأن الزيادة فيها مؤقتة أم دائمة.

تحليل صفة الثبات في الأرباح وهل تتصف الأرباح بالتذبذب والتغير الفجائي ؟

تحليل صفة التنبؤ في الأرباح: وهل يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالأرباح المستقبلية؟

تحليل مدى توافق السياسات المتبعة في قياس الأرباح والاعتراف: من خلال درجة التحفظ فيها ومدى موافقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

تحليل دور تقديرات الإدارة في الأرباح: من خلال تحليل المستحقات والفروق مع التدفقات النقدية والاقتراب من الدخل الاقتصادي.

تحليل مكونات قائمة الدخل من خلال مكونات الأرباح من إيرادات ومصروفات من حيث توقيت الاعتراف وأساس القياس المستخدم ودرجة المخاطرة وتقدير الالتزامات المحتملة.

وكذلك يجب تحليل بنود المركز المالي وذلك بتحليل القيمة العادلة للأصول والالتزامات ومقارنتها بالقيمة الدفترية لها ودرجة المخاطرة والمديونية. ثم ما مدى معقولية السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة في تقييم الموجودات والمطلوبات، وهل هي سياسات متحفظة أم متراخية ؟

وفيما يلي أهم الأسئلة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة الأرباح:

بصورة عامة (التحليل الأساسي):

ما هي المبادئ المحاسبية التي تغيرت عن الفترة السابقة ؟

ما هو تأثير التغيير في المبادئ المحاسبية على الأرباح ؟

وما هي الدوافع لتغيير المبادئ المحاسبية ؟

هل الطرق المستخدمة في الشركة تنسجم مع الإدارة ؟

ما هي أهم التقديرات المتخذة من قبل الإدارة ؟

وما هو المدى المحتمل للرصيد الذي يتم تقديره ؟

ما هي التقديرات المحاسبية التي تم تغييرها خلال الفترة ؟

وهل تم الإفصاح عنها ؟

هل تتفق أرباح الشركة مع توقعات المحللين ؟

ما مدى اقتراب الأرباح من خطط الإدارة ؟ وهل هناك فروق جوهرية ؟

ما مدى مقابلة الشركة لعقود الدين والتزاماتها التعاقدية ؟

هل تعتمد حوافز الإدارة على مقاييس الأرباح، وكم تحقق لهم من ذلك ؟

هل هناك تعديلات على الأرباح لتحديد الأرباح المتوقعة بغرض الاستفادة

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة مثل هذه الأمور ؟

ما درجة اتفاق أرباح الشركة مع الصناعة ؟

ما اثر الأنشطة غير المتكررة على الأرباح وخصوصا في نهاية الفترة ؟

هل يوجد هناك عمليات مع أطراف ذات علاقة ؟ وما أثرها على الأرباح ؟

تحليل عرض القوائم المالية والإفصاح:

هل تم تصنيف جميع الإيراب والخسائر كبنود تشغيلية أو غير تشغيلية ؟

هل تقرير مجلس الإدارة وتحليلات الإدارة والافصاحات الملحقه واضحة وكافية لتوضيح التقديرات

والسياسات المحاسبية الهامة ؟

هل تم الإفصاح عن الأنشطة غير المتكررة أو المعقدة بصورة كافية ؟

أين يتم عرض قوائم الأرباح المتوقعة وهل يتم تعديلها لتتوافق مع المعايير المقبولة قبولاً عاماً ؟

هل يوجد هناك أصول أو التزامات قيمت بالقيمة العادلة وما هي الطرق المستخدمة في ذلك ؟ وما تأثير تسجيلها على الأرباح ؟

تحليل التقديرات المقترحة من قبل المدقق الخارجي والداخلي غير المسجلة.

هل يعتبر مبدأ الأهمية المادية السبب في عدم تسجيل أي من تعديلات ومقترحات المدقق ؟ ما هو أثر الأخذ بمقترحات المدقق على الأرباح ؟

هل تحسن التعديلات المقترحة أرباح الشركة في مقابلة توقعات المحللين وخطط الإدارة وعقود الدين والحوافز المبنية على الأرباح ؟

وفي تقييم الأهمية المادية: هل هناك أي سوء عرض مقصود ؟

هل سوء العرض هذا ناشئ عن أحد القطاعات ؟

هل يؤثر ذلك على المواءمة مع القوانين ؟

هل ذلك بسبب عدم دقة المقياس ؟

تحليل اوجه الاعتراف بالإيراد:

هل هناك تسجيل لمبيعات غير عادية قبل نهاية الفترة المالية ؟ وما طبيعتها ؟

هل مبيعات التقسيط ذات أهمية مادية ؟

هل المبيعات مقابل أوراق قبض أو أصول غير نقدية ذات أهمية مادية ؟ وهل هناك احتياطات كافية مقابل هذه الديون ؟

هل هناك زيادة في مجمل الأرباح بالرغم من وجود ثبات أو تناقص في المبيعات ؟

هل هناك التزامات مشروطة مبنية على المبيعات؟ وما طبيعتها ؟

هل هناك مبيعات ما زالت بحوزة الشركة ؟

هل هناك اتجاه غير عادي في حساب الديون المشكوك فيها ؟

هل هناك شكوك في عدم التحصيل ؟

هل تم تمديد أو تعديل الدفعات لأي زبون ؟

تحليل المصاريف:

هل هناك مصروفات غير عادية سجلت في نهاية الفترة ؟، وما طبيعة هذه المصاريف ؟

هل هناك أية مصاريف غير مسجلة أو مؤجلة ؟

هل تم تصنيف المصاريف إلى متكررة وغير متكررة حسب الأصول ؟

## تحليل المخزون:

. عبر الزمن هناك علاقة غير عادية بين المخزون والمبيعات (زيادة في المخزون

ونقص في المبيعات ) ؟

هل التحولات للمخزون كافية ؟ وهل يتم التعديل بما يتفق مع الواقع الفعلي؟

تحليل الأصول الثابتة وغير الملموسة:

هل تخضع الأصول لفحوص الانخفاض في القيمة ؟

هل حدث تغيير في العمر الإنتاجي للأصول ؟

هل هناك تغيير في الطرق المستخدمة في الاهتلاك، وكيف ؟

هل عمليات الاهتلاك والرسملة تتفق مع الصناعة ؟

هل تخضع الشهرة لفحوص الانخفاض في القيمة سنويا ؟ وهل تطبق بصورة ملائمة ؟

تحليل الاحتياطات والالتزامات:

هل هناك أي اتجاه غير طبيعي في الاحتياطات الكلية ؟

ما هي التغيرات على الاحتياطات الحالية ؟

ما هي الاحتياطات المضافة للفترة الحالية ؟

هل تغيرت التقديرات على عمليات احتساب الاحتياطات ( الكفالات، البيئمة ) خلال الفترة الحالية ؟

هل تم تسجيل الالتزامات المحتملة أو المشروطة ؟

ما هي الديون من خارج الميزانية؟ وما سبب وجودها ؟

## ٤-٨ دور لجنة التدقيق في الشركة عن الجودة في الأرباح:

يجب المحافظة على الثقة بالاستثمارات العامة، فالمستثمرون يبحثون في الواقع

عن معلومات كثيرة وي طرحون تساؤلات أكثر عن الوضع المالي للشركات تلبية لطلباتهم وحاجاتهم حيال

جودة الإبلاغ المالي وفهم الوضع المالي للشركات والذي أصبح مفهوما مركبا، بحيث أصبح هذا المفهوم أوسع

من مجرد جودة الأرباح والسيولة وقوة قائمة المركز المالي والشفافية في الإبلاغ المالي للمنشأة.

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية وخصوصا فيما يتعلق بالتقديرات

والأحكام لتطبيق المبادئ، وبالتالي تكون الإدارة هي المسؤولة عن جودة الأرباح. وفي المقابل فإن دور لجنة

التدقيق حصل فيه تطور كبير وخصوصا بعد التغيرات التي أجرتها لجنة ( Blue Ribbon ) لتحسين فاعلية

لجنة التدقيق، وقد أصدرت اللجنة العديد من القواعد والمعايير لتطبق من قبل هيئة البورصة والجهات الحكومية. هذه المعايير والقواعد الجديدة تتطلب إجراء مناقشات بين لجنة التدقيق والإدارة والمدقق الخارجي لا تقتصر فقط على قبول القوائم المالية فقط، بل أيضا حول مدى جودة الأرباح في ظل المبادئ والسياسات التي طبقتها المنشأة في القوائم المالية. مع العلم أن جودة المعايير والمبادئ ليست هي جودة الأرباح، ولكنها ترتبط بالأحكام والتقديرات المستخدمة في اختيار وتطبيق المبادئ والمعايير المؤثرة في جودة الأرباح (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ٢).

وبالتأكيد على دور لجنة التدقيق في الشركة وأهمية دورها في الرقابة على جودة

الأرباح وتحسينها لابد من أن يتوفر فيها عدد من الشروط والصفات، هي (Bowman & Palacky, ٢٠٠٢, pp. ١-٧):

تشكيل لجنة التدقيق: إن تعقد العمليات المالية في الوقت الحاضر يفرض علينا عند تشكيل لجنة التدقيق مراعاة تنوع المؤهلات العلمية والعملية للأعضاء، بحيث يكون بعضهم على الأقل على دراية وفهم عميقين للتقارير المالية ومراحل عملية التدقيق والتصديق على عدالة التمثيل لهذه التقارير، بحيث يكون العضو مؤهلا علميا وعمليا بمهارات تدقيقية واستثمارية كبيرة وإجراءات التدقيق والتحليل المالي والمعايير والقوانين المالية.

الصفات الشخصية لعضو اللجنة: لضمان حماية للمستثمرين من الضروري أن يتمتع عضو اللجنة بقدرات تحليلية وأن يتصف بالاستقلالية والنزاهة والحياد والقدرة على الاتصال مع الأطراف المختلفة.

معايير المحاسبة والتدقيق: يجب إصدار معايير تحدد دور ومؤهلات وصلاحيات لجنة التدقيق من خلال معايير محاسبية وتدقيقية تلتزم بها الشركات لضمان عرض وتمثيل ملائم لعمليات المنشأة في التقارير المالية.

السلطة المخولة للجنة التدقيق: يجب أن يتوفر لها سلطة على عملية الإبلاغ المالي وعلى عملية التدقيق.

ولقد تطور دور لجنة التدقيق في بيئة العمل الحالية، حيث التركيز على جودة الأرباح مع مستخدمي

القوائم المالية، ويمكن لإطار العمل التالي أن يساعد لجنة التدقيق في عملية تقييم جودة الأرباح (Corporate Board, ٢٠٠٣, pp. ٢٧-٢٩):

قراءة القوائم المالية وتقارير الإدارة والتقارير المرحلية.

المواءمة والمتابعة لأداء الإدارة والممارسات المحاسبية بصورة مستمرة.

متابعة التقارير الإدارية التي تصدر عن الإدارة.

التركيز على مكونات الأرباح وتحليلها في ظل الاستمرارية في الأرباح.

أخذ المؤشرات العامة لجودة الأرباح بعين الاعتبار.

فهم مصادر الأرباح والخصائص والسمات المؤثرة في جودة الأرباح.

وفي تعليق لشركة (Price Water House, ٢٠٠٣) على تطبيق قانون (Sarbanes - Oxley Act of ٢٠٠٢) ، والذي ركز بصورة أساسية على زيادة استقلالية وتقوية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والنطاق الأخلاقي وزيادة الشفافية والافصاحات بهدف تقليل حالات الغش أو الفشل في الإبلاغ المالي الصادر عن الشركات وإن أهم ما يجب التركيز عليه بالنسبة لمجلس الإدارة، هو (Corporate Board, ٢٠٠٣, pp. ٢٧-٢٩):

الاستقلالية: تقييم فيما إذا كانت التغييرات في مجلس الإدارة بحاجة إلى مقابلة متطلبات الاستقلالية وبالتالي تطوير المعايير والإجراءات اللازمة لتقييم ومراقبة استقلالية أعضاء المجلس. استقلالية القرارات: التركيز على رؤية المجلس والولاء والانتماء والعمل بروح الفريق الواحدة وإعطاء الصلاحيات للتحدث بحرية عند تقييم اجتماعات المجلس وطرح القضايا الجديدة والبحث عن المؤهلات اللازمة.

إيجاد دليل وخريطة للعمل توضح مستوى ودرجة الإنجاز.

النطاق الأخلاقي والمطابقة: التركيز على القضايا التي تحدث خلافا بين الأطراف المختلفة.

أما بالنسبة للجنة التدقيق، فيجب التركيز على الجوانب التالية:

الاستقلالية: التنسيق مع مجلس الإدارة في تقييم ومراقبة استقلالية لجنة التدقيق باستخدام أكثر المعايير استقلالية.

الخبرة المالية: تقييم حاجة لجنة التدقيق للخبرة المالية وهل يكفي أكثر من شخص واحد في النظر إلى القوائم المالية وعملية الإبلاغ والرقابة الداخلية.

العلاقة والترابط مع المدقق الخارجي: تقييم ومتابعة أعمال المدقق واستقلاليته والتركيز على الخدمات التدقيقية وغير التدقيقية ومراجعة الاستقلالية وتقوية جودة التدقيق والنزاهة.

وتناولت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عنها في المادة (١٧) الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية البنود التالية والمتعلقة بتشكيل ودور لجنة التدقيق (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٤، تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤):



أ- على مجلس الإدارة في الشركات المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية احدهم رئيساً للجنة، وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب- يعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج- تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا تقل اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة، وان تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

د- تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية:

- ١- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
- ٢- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- ٣- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي، وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- ٤- متابعة مدى تقييد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
- ٥- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:  
أ- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.  
ب- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات المدقق الحسابات.
- ٦- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- ٧- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير الرقابة الداخلية، ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- ٨- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- ٩- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

١٠- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

هـ - للجنة التدقيق الصلاحيات التالية:

١- طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

٢- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

٣- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.

٤- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأية أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.

٥- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.

٦- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

ويرى الباحث في هذا المجال ضرورة القيام بأبحاث في المستقبل على دور وفاعلية لجنة التدقيق في عملية الإبلاغ المالي في الشركات وكيفية وشكل العلاقة مع إدارة الشركة ومع مدقق الحسابات لضرورة رفع وتحسين فاعليتها.

#### ٤-٩ دور مدقق الحسابات الخارجي عن الجودة في الأرباح:

بالرغم من أن معايير التدقيق الدولية لا تعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن جودة الأرباح المعلنة باعتباره غير مكلف بإبداء رأيه حول جودة الأرباح المعلنة، إلا أن الكثير من الدراسات الحديثة أشارت إلى أنه لا يكفي من مدققي الحسابات أن يوقعوا القوائم المالية فقط، بل عليهم أيضاً أن يقيموا جودة الأرباح بحيث تحصل الشركات التي تستخدم سياسات متحفظة ومستمرة وتعكس الواقع الفعلي للعمليات في الشركة ما أمكن على مستوى عالٍ في جودة الأرباح، بينما تحصل الشركات التي تستخدم سياسات أقل تحفظاً وأقل تناسقاً على مستوى منخفض في جودة الأرباح، وهكذا فإن مثل هذا التقسيم قد يحفز الشركات على إصدار أرقام محاسبية أكثر جودة (Bowman & Palacky, ٢٠٠٢, p.٥)، ويعتقد الباحث أن إقحام المدقق في إعطاء رأيه وانطباعه عن مستوى جودة أرباح الشركة التي يدققها يمكن أن يحسن من جودة أرباحها، وينبه المستثمرين إلى جوانب جديدة في التحليل والتدقيق، وهذا ينعكس على زيادة اهتمام المدقق وبالتنسيق مع

الإدارة في الشركة وخصوصاً لجنة التدقيق حول نوعية السياسات المحاسبية وليس فقط في البحث عن مشروعية هذه السياسات ومدى مطابقتها للمعايير المحاسبية.

كما يجب على المدقق المحافظة على الثقة بالاستثمارات العامة، وإن ازدياد طلب المستثمرين على المعلومات عن الوضع المالي للشركات، وتعقد الإبلاغ المالي الصادر عنها يحتم على المدقق بذل جهود إضافية في تقييم وفهم الوضع المالي للشركات وبيان ذلك في تقريره بصورة أكثر وضوحاً وملاءمة.

وحسب القائمة الصادرة عن جمعية المحاسبين الأمريكيين والخاصة بمعايير التدقيق والخاصة بتدقيق الاتصال مع لجنة التدقيق تأسست متطلبات جديدة إلى المدقق الخارجي ولجنة التدقيق لمناقشة جودة المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية حيث تتطلب القائمة (SAS. No. ٩٠) من المدقق الخارجي (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ٢):

أن يناقش المدقق مع لجنة التدقيق أحكامه وتقديراته حول الجودة وليس مجرد القبول بالمبادئ المتبعة في الإبلاغ المالي وتشمل هذه المناقشة الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ودرجة الوضوح والاكتمال للقوائم المالية للمنشأة وما يتبع ذلك من إفصاحات مرتبطة بها.

التحقق من البنود التي لها أهمية في التمثيل العادل والموثوقية والحياد للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية مثل اختيار أو تغيير السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام وعدم التأكد وتوقيت العمليات والفترات المرتبطة بها.

#### ٤-١٠ الخصائص المؤثرة في إدراك جودة الأرباح:

يعتبر من البساطة بمكان أن نعتبر أن جودة الأرباح ذات جودة جيدة أو غير جيدة، عالية أم غير عالية، فهي مفهوم نسبي، وهناك العديد من الخصائص التي تؤثر في جودة الأرباح يمكن أن يأخذها مستخدم القوائم المالية في الحساب عند تقييم مكونات جودة الأرباح.

ويمكن توضيح أهم هذه الخصائص في الجدول رقم (٤/٢) التالي (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, p. ٣):

جدول رقم ( ٤/٢ )  
 خصائص جودة الأرباح

منخفضة	جودة الأرباح	عالية
ليست نقدية	← →	نقدية
تعتمد على التقدير	← →	تعتمد على مبلغ ثابت
غير متكررة	← →	متكررة

كما يوضح الجدول رقم ( ٤/٣ ) بعض الأمثلة على العوامل المختلفة التي تؤثر في جودة

الأرباح (Deloitte & Touch, ٢٠٠٢, pp. ٥-٦):

جدول رقم ( ٤/٣ )

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

المثال	السمة	المثال	السمة
البضاعة المباعة بالتبادل مع أسهم شركة أخرى	الأرباح غير النقدية	المبيعات المتكررة والتي تم قبض ثمنها	الأرباح النقدية
عقود المشتقات السوقية	تعتمد على مبالغ عرضة للتغير للتقديرات وأوضاع الشركة المستقبلية	المبيعات المتكررة لمنتجات ملموسة النقل	تعتمد على مبالغ ثابتة ومحددة لعمليات مكتملة
التغير إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تقييم المخزون	نتيجة عن تغيرات رأسمالية	الثبات في سياسة تسعير المخزون بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً	نتيجة عن ثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

التغير في معدل العائد المفترض على أصول التقاعد	نتيجة عن التغير في تطبيق التقديرات والطرق التي تزيد الأرباح	الثبات في تقديرات احتساب مصاريف التقاعد	نتيجة عن الثبات في التقديرات والطرق المحاسبية
التغير في الالتزامات الطارئة بما يعادل مليون دينار	نتيجة عن المدى للرصيد الذي يعتبر كبير نسبيا	التغيرات في رصيد الذمم المدينة ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار كمدى لرصيد ممكن	نتيجة عن التقدير مدى ممكن من الرصيد نسبيا قليل
قائمة التقاضي	تعتمد على عمليات غير عادية أو غير متكررة أو غير متوقعة	الدخل من الإيجارات	تعتمد على عمليات متكررة
المصاريف المرتبطة باحتياطات الطوارئ	يعتمد على أصول غير مؤكدة التغطية أو التزامات عرضة للتغير	مصاريف الفائدة	تعتمد على أصول مغطاة أو التزامات محددة وثابتة
المبيعات من خارج الميزانية	نتيجة عن مبيعات لأطراف ذات العلاقة	المبيعات لعميل مستقل	نتيجة عن عملية تبادل حقيقية مع أطراف خارجية
الاستثمارات المعدة للبيع	نتيجة عن أصول أو التزامات مسجلة القيمة العادلة	الفائدة على الاستثمار	نتيجة عن أصول أو التزامات مسجلة بالتكلفة
مصاريف الإصلاح والصيانة لا تعكس تقديرات المدقق لما يجب رسمتها	لا تعكس تقديرات وأحكام المدقق حول القوائم المالية	مصاريف الإصلاح والصيانة والتي يقدر المدقق وضعها بالمصاريف ولكن تم رسمتها	تعكس تقديرات المدقق الخارجي والداخلي كما في القوائم المالية

#### ٤-١١ مؤشرات جودة الأرباح:

توفر هذه الخصائص والمؤشرات والتي تمثل المتغيرات التي يجب تحليلها ودراستها، فهي تمثل أساسا يمكن الأخذ به عند تحليل المصاريف والدخل المكونة للأرباح يتم استخدامها عند تحليل القوائم المالية، وهذه

المؤشرات، هي:

الثبات في المبادئ المحاسبية من سنة لأخرى ومن ربع سنة لآخر.

درجة التقدير وغير الموضوعية في تحديد الأرباح.

الاتجاه في أرصدة الاحتياطات.

الشفافية في الإفصاحات الملحقه.

درجة التعقيد في تحليلات ومناقشات الإدارة حول الأنشطة غير العادية وغير المتكررة.

ثبات مقاييس قوائم الأرباح المتوقعة.

الإفصاح عن الأنشطة مع الأطراف ذات العلاقة.

نسبة صافي الدخل إلى التدفق النقدي من العمليات.

الإفصاح عن الالتزامات والتحوطات في الإفصاحات الملحقه وفي تقرير الإدارة.

وكذلك فإن الاتجاه المتزايد في عرض التقارير المالية نحو إصدار تقارير مالية تتضمن أرباحا مستقبلية ملحقه

بأرقام صافي الدخل المعلن، حيث لا تخضع أرقامها لمحددات المبادئ المقبولة قبولا عاما، وعادة ما تتعرض

الأرقام الواردة في هذه القوائم إلى انتقادات كثيرة من السوق باعتبار أنها قد تضلل المستثمرين (Lougee &

Marquardt, ٢٠٠٢, pp. ٦-٧).

الشركات ذات التكنولوجيا العالية والكثافة في الأصول غير الملموسة: إن الأرباح في الشركات ذات التكنولوجيا

العالية تكون اقل إعلاما لأن هذه الشركات تعتمد بصورة كبيرة على الأصول غير الملموسة كمصاريف البحث

والتطوير وما يرتبط ذلك بضعف في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التعبير عن مثل هذه الأصول فقد

تعتمد الشركات إلى تقليل إطفاء الشهرة في مرحلة البحث والتطوير للحصول على أرباح ذات قيمة اقتصادية،

وبالتالي يمكن التوقع والافتراض أن الشركات عالية التكنولوجيا وذات الأصول غير الملموسة هي شركات لا

تتمتع بأرباحها بجودة عالية، ويمكن احتساب كثافة الأصول غير الملموسة بقسمتها على مجموع الأصول.

الخسائر: تعتبر الخسائر اقل إعلاما نحو الأهداف المستقبلية للشركة، وهذا يعني أن وجود الخسائر يكون

اقل فائدة للمستثمرين وبالتالي تكون جودة الأرباح اقل لقرارات المستثمرين.

نمو الشركات: من الصعب تقييم النمو السريع والتوسع الكبير للشركات بناء على الأرباح التاريخية فقط بل

يرتبط ذلك في العادة مع خيارات تنامي الأصول غير الملموسة فيها أكثر من اعتمادها على أدائها السابق،

ويُقاس النمو من خلال النمو في المبيعات مقارنة بالسنوات السابقة وبالقيمة السوقية للقيمة الدفترية (Lougee & Marquardt, ٢٠٠٢, pp. ٨-٩).

القطاعات المستقرة: إن فائدة التقارير المالية هي أكثر في القطاعات المستقرة. وهذا يمكن أن يعني أن الشركات ذات البيئة المتغيرة تعتبر أقل جودة في أرباحها من الشركات في القطاعات المستقرة (Lev & Zarowen, ١٩٩٩, pp. ٣٥٣-٣٨٥).

المديونية: إن الشركات التي تزيد فيها نسبة المديونية عن الحد المثالي تعكس في تصور المستثمرين إدراكا بإعلام أقل في أرباح الشركة وزيادة احتمال الفشل فيها وزيادة احتمالية إدارة الأرباح فيها، فالأداء الضعيف يرتبط بأرباح ضعيفة واحتمالية إفلاس أكبر ويعبر عن هذا المتغير من خلال نسبة الديون للملكية في نهاية العام المالي.

التذبذب في الأرباح: عند وجود تذبذب في الأرباح من فترة لأخرى تعتبر الأرباح لفترة ما أقل إعلاما من الأرباح عندما يكون التذبذب فيها أقل، وهو ما حدا بالبعض إلى اعتبار أن الأرباح المجملة تزيد من أسعار الأسهم ولذلك يمكن اعتبار الشركات التي يوجد بها تذبذب أقل في الأرباح من فترة لأخرى هي ذات أرباح تتميز بجودة أعلى، ويمكن أن يقاس التذبذب في الأرباح من خلال الانحراف المعياري في العائد على أصول الشركة. بنود خاصة: وتشمل نسبة البنود غير المتكررة في الأرباح الواردة في قائمة الدخل.

ومن المؤشرات على جودة أقل في الأرباح يمكن أن تشمل المخصصات غير الكافية للديون المشكوك فيها وللمخزون، والسياسات المنفتحة في الاعتراف بالإيراد والتي يترتب عليها تضخم في الأرباح الحالية على حساب الأرباح في المستقبل نتيجة للسياسات المحاسبية التي تم اختيارها في حين أن التدفقات النقدية لم تتأثر (Richardson, ٢٠٠٣, pp. ٤٩-٦٢).

وكذلك يشير ازدياد الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة وبين صافي الدخل إلى حجم التدخلات الإدارية والذي ينعكس سلبا على جودة الأرباح (Lev & Nisim, ٢٠٠٢, p.١).

طبيعة وتعقد النشاط: تناولت الانتقادات التي تثار حول نظام المحاسبة الحالي في مواجهة التغيرات في نشاطات الشركات قصوره في مقارنة المصروفات بالإيرادات في ظل وجود أصول هامة لا تظهر بالتقارير المالية وخصوصا الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وبراءات الاختراعات والبرمجيات. فالمحاسبة التقليدية لا تمتلك وسائل فعالة لتسجيل الأصول غير الملموسة، كما إن إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وقيام المحاسبة بمقابلة الإيرادات بما يخصها من المصروفات والتي تقاس على أساسها الأرباح، ولكن

صعوبة تطبيق مبدأ المقابلة تختلف حسب نوع الشركة من شركة صناعية إلى تجارية إلى تكنولوجية (Clikeman, ٢٠٠٢, pp. ٥١٩-٥٢٩).

جودة التدقيق: يبرز دور جودة وأهمية التدقيق في إدارة الأرباح، حيث ظهر أن جودة تدقيق أكبر ترتبط بمرونة محاسبية اقل وبالتالي مرونة إدارة للأرباح اقل من قبل إدارة الشركة (Ebrahim, ٢٠٠١, pp. ١-٥).  
القوائم المستقبلية: إن ازدياد الممارسات المرتبطة بإصدار الأرباح المستقبلية ( Pro Forma Statement ) جعل من الصعب أن تجد أرباحا لا تخضع لتلاعبات الإدارة وان تجد أرباحا أكثر معنى وأكثر تلاعبا، إذ تقوم الشركات بإعدادها للفت الانتباه عن النتائج الحقيقية، فهذه القوائم لا تخضع للتدقيق حسب قواعد التدقيق المتعارف عليها، مما يفرض على المستثمرين أن يكونوا قادرين على مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المستقبلية، وعرضها على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وعدم الانتظار حتى يتم إصدار القوائم الفعلية (Kahn, ٢٠٠٢, pp. ٦٥-٦٧).

وبعد مراجعة هذا الفصل والخاص بجودة الأرباح، يجد مستخدم القوائم المالية نفسه أمام وضع جديد يتطلب منه أن لا يعتبر الأرقام التي تفصح عنها البيانات المالية المنشورة كأنها حقائق مسلما بها يمكنه الاعتماد عليها، بل أصبح ملزما بالقيام بإجراء تعديلات جوهرية على تلك الأرقام تجعلها صالحة للتحليل لإيجاد مؤشرات موضوعية عن أداء الشركة ووضعها المالي.

ومن أهم الأمور التي يجب مراعاتها عند تحليل ربحية الشركة، التركيز على تحليل جودة الأرباح (Earnings Quality) للتأكد من عدالة الأرباح التي تظهرها قوائم الدخل للشركة في التعبير عن أدائها الفعلي، وهل هي مصدر لتدفق نقدي تشغيلي حقيقي أم أنها مجرد أرقام صورية لأرباح دفترية جاءت بفعل إدارة الأرباح القائمة على استغلال مزايا السياسات والإجراءات المحاسبية البديلة التي تجربها الإدارة على تلك السياسات لإدارة الأرباح في الشركة (Earnings Management).

وأخيرا يرى الباحث أنه يجب أن يركز مستخدم القوائم المالية على أبعاد وجوانب جودة الأرباح النظرية والتطبيقية، وان يقوم بتحليل القوائم المالية في ضوء النظرة الكلية الشاملة للقوائم المالية للشركة في إطار من التحليل الكمي والنوعي للبيانات الواردة فيها، وتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في بيئة الشركة الداخلية والخارجية (SWOT Analysis) ومقارنتها بالشركات المحيطة في الصناعة التي تنتمي إليها، حتى يستطيع بالخروج بانطباق وتصور مقبول عن مستوى جودة ارباح الشركة المعلنة في تقاريرها المالية يمكنه من الاعتماد عليه في بناء واتخاذ قراراته حول الشركة في المستقبل.



## الفصل الخامس آلية الدراسة وأسلوبها

0- مقدمة

0-1 مجتمع وعينة الدراسة

0-2 نطاق ومحددات الدراسة

0-3 أساليب جمع البيانات وأداة الدراسة

0-4 صدق الأداة

0-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

## ٥- مقدمة:

تتبع هذه الدراسة منهجا وصفيا استكشافيا وتحليليا يعتمد على الأساليب الإحصائية المناسبة في قياس وتفسير معنوية النتائج، وتم الاعتماد على أسلوبين متكاملين من أساليب جمع البيانات هما: الحصر المكتبي للدراسات السابقة وعبر تصفح شبكة المعلومات على الإنترنت بهدف فحص وتحليل ما هو متاح من دراسات عربية وأجنبية في هذا المجال، والبحث الميداني بهدف جمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة حول موضوع الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات للسنوات من (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وكذلك بواسطة استبانة تم إعدادها خصيصا لتحقيق أغراض الدراسة حول جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة وعلاقتها بكل من خصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستقصاء آراء عينة من مدققي الحسابات الخارجيين والإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية حول جودة الأرباح في التقارير المالية وتقييمها من وجهة نظرهم وعلاقتها بخصائص الشركات المساهمة العامة ومكاتب تدقيق الحسابات، وذلك لتطوير نموذج يمكن أن يستخدم لقياس جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية لهذه الشركات، وقد تم اختبار وفحص درجة الاتساق والثبات لردود المستجيبين لأسئلة الدراسة باستخدام اختبار المصدقية ( ألفا )، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS PC+) للوصول إلى أهداف الدراسة.

## ١-٥ : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين أساسيتين هي: فئة مدققي الحسابات الخارجيين وفئة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتم اختيار هاتين الفئتين باعتبارهما من أهم الفئات المؤثرة بجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية. وإن اختيار هاتين العينتين سيعطي صورة مقنعة عن جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بكل من خصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات.

وقد بلغ عدد مكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق حسابات الشركات المساهمة الأردنية حوالي (١٦) مكتبا، بينما يبلغ عدد الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات (١٥٥) شركة PT\*TP، وذلك حسب المعلومات الواردة في دليل الشركات المساهمة لعام ٢٠٠٣ (بورصة عمان، سوق الأوراق المالية،

\* ملحق رقم ٢

دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، ٢٠٠٣، دائرة الأبحاث والعلاقات الخارجية). وقد تم توزيع استبانة الدراسة على مجتمع الدراسة حيث وزع الباحث (٢٥٠) نسخة استبانة على فئتي الدراسة، وزع منها (١٠٠) على فئة المدققين الخارجيين وتم الحصول على (٧١) استبانة منها، وبنسبة استجابة بلغت (٧١%) وهي نسبة جيدة جدا تعكس تجاوب مدققي الحسابات مع الباحثين والدارسين ودعمهم للعلم والمعرفة، وتمكن ايضا من إجراء تحليل للبيانات التي تم جمعها.

بينما تم توزيع (١٥٠) استبانة على الإدارة في الشركات المساهمة العامة، وتم الحصول على (١٠٣) استبانة منها، وبنسبة استجابة بلغت (٦٨,٤%)، وهي نسبة تعكس تجاوبا أقل من جانب مديري الشركات المساهمة الأردنية للباحثين والدارسين، وبالتالي يصبح حجم عينة الدراسة هو (١٧٤) مفردة، وقد حاول الباحث قدر الإمكان أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، حيث حرص الباحث على شمول عينة الدراسة لجميع مكاتب التدقيق والشركات المساهمة العامة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

#### ٥-٢: نطاق ومحددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على مجتمعين إحصائيين هما: مجتمع مدققي الحسابات الخارجيين ومجتمع الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ولم تشمل الدراسة على المجتمعات الأخرى ذات العلاقة بجودة الأرباح مثل الحكومة والمساهمين والمحللين الماليين في سوق البورصة، وذلك لكون هذين المجتمعين هما الأكثر صلة بموضوع الدراسة، والأكثر تأثيرا وتأثيرا والأكثر ارتباطا بجودة الأرباح وقدرة في تعزيز الثقة بها.

كما اقتصرت الدراسة على قطاعي الصناعة والخدمات دون قطاع الشركات المالية لاختلاف طبيعة الشركات المالية عن القطاعات الأخرى، وخضوعها لشروط مختلفة وخاصة في معظم التطبيقات المالية والمحاسبية، وهذا يتفق مع عدد من الدراسات السابقة كدراسة ( Bhat, ١٩٩٦, pp. ١٣٩-١٢٦).

بما أن إحدى وسيلتي جمع البيانات هي الاستبانة، فلا بد أن تخضع هذه البيانات إلى المشاكل المحتملة من استخدام هذه الوسيلة، وحاول الباحث تقليل هذه الأثر من خلال توخي الدقة في اختيار المصطلحات والعبارات المناسبة والمألوفة لمجتمع الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المقابلة الشخصية في توزيع الاستبانة وتوضيح أسئلتها لفئتي الدراسة (غرايبة وآخرون، ١٩٨١، ص. ٣٥).

### ٣-٥: أساليب جمع البيانات وأداة الدراسة:

قام الباحث بجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أغراض الدراسة من خلال مراجعة الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم جمع بيانات الدراسة الميدانية من خلال تحليل البيانات المالية الواردة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات للسنوات من (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وبواسطة استبانة خاصة تم تصميمها لتحقيق أغراض الدراسة، بحيث تشكل نموذجاً- بعد تحليلها- يتم من خلاله تقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وربطها بكل من خصائص الشركات المساهمة العامة ومكاتب تدقيق الحسابات، وتكونت استبانة الدراسة من المحتويات التالية:

خطاب موجه إلى أفراد مجتمع الدراسة يوضح فيه الباحث هدف الدراسة ونطاقها.

يختص الجزء الأول من الاستبانة والذي يتكون من الأسئلة (١-٨) في الاستبانة المخصصة للشركات، والأسئلة من (١-٩) في الاستبانة المخصصة بمكاتب التدقيق، حيث اختصت الأسئلة من (١-٥) فيهما بالاستفسار عن الخصائص الديموغرافية والوصفية للمشاركين في عينة الدراسة بشكل منفصل إلى كل من الإدارة في الشركات والمدققين في مكاتب التدقيق، بينما تناولت الأسئلة من (٦-٨) بالاستفسار عن خصائص الشركة، والأسئلة من (٦-٩) بالاستفسار عن خصائص مكتب التدقيق.

بينما يختص الجزء الثاني من الاستبانة والذي تكون من الأسئلة (١-٨٠) بتناول العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث اختصت الأسئلة المكونة لهذا الجزء من الاستبانة بالاستفسار وقياس المؤشرات والصفات النوعية لجودة الأرباح، وقياس المؤشرات والخصائص التطبيقية والعملية لجودة الأرباح، والاستفسار وبيان العلاقة بين جودة الأرباح بكل من خصائص الشركة المساهمة العامة ومكتب تدقيق الحسابات. ويمكن توضيح ذلك بشكل مفصل على النحو التالي:

المتغير التابع:

U جودة الأرباح، وقد تم قياسه من خلال:

U الخصائص النوعية U وشملت مجموع :

الملاءمة: وقيست من خلال الأسئلة (١+٤+٥+٦+٧+٢٢+٢٣+٣٢+٥٣+٥٤+٧٥)

الموثوقية: وقيست من خلال الأسئلة (٢+٣+١١+٢١+٢٥+٤٩+٥٠+٥١+٥٢ +٧٦+٥٥+٥٢)

U الخصائص العملية U، وشملت مجموع :

التقديرات المحاسبية: وقيست من خلال الأسئلة (١٣+١٤+٢٤+٣٤+٥٨+٦٧+٧٢)

الطرق المحاسبية: وقيست من خلال الأسئلة (١٠+١٦+٥٦+٥٧+٣٦+٦٢+٧٠)

الإفصاح المحاسبي: وقيست من خلال الأسئلة (١٢+١٥+٤٠+٤١+٥٩+٦٠+٦١+٦٦+٧٩+٨٠)

الاعتراف بالإيراد: وقيست من خلال الأسئلة (٢٦+٢٧+٢٨+٢٩+٣٥+٣٧+٦٥+٦٩)

التصنيف المحاسبي: وقيست من خلال الأسئلة (٣٠+٣١+٦٤+٦٨)

\*وبالتالي تصبح جودة الارباح تمثل مجموع الخصائص النوعية والعملية

المتغيرات المستقلة:

U خصائص الشركات U، وتشمل مجموع:

حجم الشركة = وقيست من خلال الأسئلة (٤٥+٧٣+٧٤) + س ٦ جزء (١) شركات

بيئة الشركة = وقيست من خلال الأسئلة (٣٨+٣٩+٤٦+٤٧+٦٣+٧١) + س ٧+٨ جزء (١) شركات

لجنة التدقيق = وقيست من خلال الأسئلة (١٧+١٨+١٩+٢٠+٣٣)

النسب المالية = وقيست من خلال الأسئلة (٨+٩+٤٨+٧٧+٧٨)

U خصائص مكتب التدقيق U وشملت مجموع:

جودة التدقيق = وقيست من خلال الأسئلة (٤٢ + س ٦+٧ جزء (١) مدققين (حجم المكتب).

ارتباطه بمكتب اجنبي = وقيست من خلال الأسئلة (٤٣ + س ٨ جزء (١) مدققين).

الخدمات غير التدقيقية = وقيست من خلال الأسئلة (٤٤ + س ٩ جزء (١) مدققين).

وقد قابل أسئلة هذا القسم مقياس ( ليكرت) متعدد الأهمية من خمس درجات، بحيث يتم إعطاء كل

درجة مستوى أهمية خاص بها عند تحليلها حسب التالي:(أوافق بشدة) أخذت الرقم ٥، ( أوافق ) أخذت

الرقم ٤، ( محايد ) أخذت رقم ٣، (أعارض ) أخذت رقم ٢، ( أعارض بشدة ) أخذت رقم ١.

وعند تحليل البيانات المالية للقوائم المالية، قام الباحث بما يلي:

لقياس جودة الأرباح، تم القيام باحتساب النسب التالية:

إيجاد الفرق بين صافي الربح والتدفق النقدي الكلي (المستحقات)

إيجاد التذبذب في صافي الربح التشغيلي.

إيجاد التذبذب في صافي الربح.

ثم ربطها بالمتغيرات المستقلة التالية:

حجم الشركة وتم قياسه ب ( القيمة السوقية، مجموع الموجودات).

النسب المالية وتم التعبير عن خمس نسب مالية منشورة في دليل هيئة بورصة عمان، وهي (المبيعات،

والاهتلاك، والعائد على الأصول، ونسبة المديونية، رأس المال العامل)

وبعد ذلك قام الباحث بترتيب الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات باستخدام معامل الاختلاف والذي

يقيس التذبذب منسوبا الى المتوسط الحسابي للمقارنة بين الشركات المختلفة بهدف توفير عرض ترتيبى

للشركات حسب :

الاقل تذبذبا في (نسبة المديونية، وصافي الربح التشغيلي، وصافي الربح، وفي حجم الاهتلاكات، وصافي التدفق

النقدي، ومعدل العائد على الأصول، والقيمة السوقية للقيمة الدفترية، والقيمة السوقية).

الاقل فرقا بين التدفق النقدي وصافي الربح (المستحقات).

#### 5-4: صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة من خلال عرضها

على لجنة من أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، حيث تم

الأخذ بمقترحاتهم وتوجيهاتهم حول تعديل أو شطب بعض أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة اللغوية ومن

حيث انتماء الأسئلة لمجال الدراسة.

وجرى اختبار مصداقية الأداة من خلال قياس معامل المصدقية ( ألفا ) لعينة الدراسة العشوائية

المكونة من مجتمع الدراسة (مدققى الحسابات الخارجيين في مكاتب التدقيق التي تدقق الشركات المساهمة

العامة والإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية )، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Pc+)

لتفسير وتعميم نتائج الدراسة، وقد بلغت قيمة ( ألفا ) الكلية ( ٨٣,٢١ %) وتعتبر هذه النسبة نسبة مقبولة

إحصائيا لغاية تفسير وتعميم النتائج.

#### 5-5: الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات:

لاستخلاص النتائج والمعلومات من البيانات التي تم جمعها، تم اعتماد مستوى دلالة ( مستوى أهمية)

(%٩٥) للتباين بين العينة والذي يقابله مستوى ثقة (٩٥%) في تفسير نتائج الاختبارات الإحصائية للفرضيات.

ثم قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية

المستخدمة في تحليل ومعالجة بيانات الدراسة:

اختبار المصدقية ( ألفا ) ( CROBACH'S ALPHA TEST )

يعتبر معامل المصدقية (ألفا) من أكثر المعاملات الإحصائية المستخدمة لمعرفة

درجة مصداقية المقياس، حيث يستخدم هذا المقياس - في العادة - لفحص واختبار درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، ولقياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة في مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين إزاء الاستبانة، ويفسر معامل (ألفا) على أنه معامل الارتباط بين ردود المستجيبين على أسئلة الاستبانة الموجهة لهم ويتراوح قيمة هذا العامل بين ( صفر - ١ )، ولهذا تكون مصداقية المقياس جيدة إذا كانت قيمة (ألفا) (٠,٦) فأكثر (Sekaran, ١٩٨٤, p. ١٠٣).

المقاييس الإحصائية الوصفية كمقاييس النزعة المركزية:

أهمها الوسط الحسابي ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري، لإظهار وتحليل خصائص مجتمع الدراسة واختبار الفرضيات وبيان أهمية الجوانب والعوامل المختلفة في جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تم استخدام:

الوسط الحسابي ( Arithmetic Mean )

استخدم الوسط الحسابي لإجابات مفردات كل فئة من فئتي الدراسة كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من بنود وعوامل الدراسة المطروحة في استبانة الدراسة من وجهة نظر مجتمع الدراسة) المدققين الخارجيين والإدارة في الشركات المساهمة العامة )، وبناء على ذلك تم تصنيف مؤشرات جودة الأرباح التي شملتها الاستبانة حسب أهميتها ومستواها وفقا لمتوسطاتها الحسابية.

الانحراف المعياري: ( Standard Deviation )

استخدم الانحراف المعياري لقياس وبيان مدى تشتت الإجابات حول بنود الاستبانة المختلفة حول عوامل ومتغيرات جودة الأرباح، وكلما قل الانحراف المعياري كلما كان ذلك أفضل، حيث يشير ذلك إلى أن تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي قليل والعكس صحيح (عودة والخطيب، ١٩٩٤، ص ١٨٦-٢٢٣).

اختبار كولوموجوروف سميرونوف (KOLOMOGOROV-SMIRONOV TEST):

واستخدم هذا الإختبار لفحص فيما إذا كانت بيانات عينة الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، ويعتمد هذا الاختبار على أساس المقارنة بين دالة توزيع العينة الفعلية مع دالة توزيع القيمة الافتراضية للعينة لبيان فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين تكرار العينة الفعلية مع تكرار العينة الافتراضية، ويناسب هذا

الاختبار المتغيرات المقاسة بمقياس رتبي، وفي هذه الدراسة سيتم اختبار البيانات عند مستوى معنوية (٠,٠٥) (Ott, ١٩٨٨, p. ٢٠٥).

اختبار ت الإحصائي (T - TEST):

أستخدم لاختبار وقياس الاختلاف أو التشابه القائم بين إجابات فئتي الدراسة حول أهمية الجوانب والعوامل المختلفة لجودة الأرباح، حيث يلائم هذا الاختبار طبيعة الدراسات التي تكون فيها العينة مكونة من فئتين محدودتين وهذا ما ينطبق على هذه الدراسة (عودة والخطيب، ١٩٩٤، ص ١٨٦-٢٢٣).  
وتم تحليل نتائج اختبار (ت) على أساس القيمة الاحتمالية (P) لإجابات فئتي الدراسة عن مفردات الاستبانة على النحو التالي:

أ) إذا كانت الدرجة الاحتمالية (المعنوية) (P) كما أظهرتها نتائج الاختبار أقل من (٠,٠٥) فهذا يعني وجود فرق معنوي في متوسطات المتغيرات بين فئتي الدراسة، وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فرق ذي دلالة معنوية بين متوسطات هاتين الفئتين.  
ب) أما إذا كانت الدرجة الاحتمالية (P) كما أظهرتها نتائج الاختبار أكبر من (٠,٠٥) فهذا يعني عدم وجود فرق معنوي في متوسطات المتغيرات بين فئتي الدراسة. وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالفرضية العدمية والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات فئتي الدراسة ( المدققين الخارجيين والإدارة في الشركات ).

الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis):

وذلك لتبيان العلاقة المحتملة بين متغير تابع ومتغير مستقل، من خلال معرفة وتحديد قدرة المتغير المستقل على تفسير التباين الظاهر في المتغير التابع، وذلك حتى يساعد ذلك في عملية التوقع والتنبؤ وقياس العلاقة بين كل العوامل المستقلة المؤثرة والمرتبطة بخصائص الشركات ومكاتب التدقيق وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية كمتغير تابع.

الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis):

والذي يقيس ويوضح طبيعة العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة على تفسير التباين الظاهر في المتغير التابع، وهذا يساعد في عملية التوقع وقياس العلاقة بين العوامل المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع.



الفصل السادس  
الدراسة الميدانية (التحليل ومناقشة النتائج)

٦- مقدمة

٦-١ اختبار المصادقية

٦-٢ خصائص العينة

٦-٣ نتائج تحليل بيانات العينة

٦-٤ اختبار فرضيات الدراسة

## ٦- مقدمة

بعد أن تم جمع البيانات اللازمة للدراسة، قام الباحث بتحليل هذه البيانات، حيث قام باختبار مصداقية البيانات، ثم عرض خصائص العينة، وتطرق لنتائج تحليل العينة، وبعد ذلك قام باختبار فرضيات الدراسة.

## ٦-١ اختبار المصدقية

تم اختبار مصداقية البيانات باستخدام اختبار المصدقية (ألفا) (Cronbach's Alpha) لبيانات الدراسة، حيث بلغت قيمة (ألفا) للعوامل المستقلة لبيانات فئة الإدارة في الشركات (٨٢,٨٣%)، بينما بلغت قيمة (ألفا) لنفس العوامل لبيانات فئة المدققين (٨٢,٥٢%)، وقد بلغت قيمة (ألفا) الكلية لبيانات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) (٨٣,٢١%)، وتعتبر جميع هذه النسب نسبا مقبولة إحصائيا، وتمكن الباحث من الاعتماد عليها في تفسير وتعميم النتائج.

## ٦-٢ خصائص العينة

تم تحليل خصائص العينة باستخدام التحليلات الوصفية والتكرارية حيث يظهر الجدول رقم (٦/١) ملخصا لخصائص فئة الإدارة في الشركات، بينما يظهر الجدول رقم (٦/٢) ملخصا لخصائص فئة المدققين، ويمكن عرض خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

### الجنس:

بلغ عدد الذكور في فئة الإدارة في الشركات (٩٥) فردا بنسبة (٩٢,٢%)، بينما شكل الذكور في فئة المدققين (٦١) من أصل (٧١) شخصا بنسبة (٨٥,٩%)، وهذا يعكس مدى الاستخدام المرتفع للذكور في مجال الوظائف القيادية في الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية وفي مجال التدقيق.

### المؤهل العلمي:

شكل عدد الحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس فأعلى (٩١) شخصا بنسبة (٨٨,٤%) من فئة الإدارة في الشركات، بينما بلغ عدد الحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس فأعلى (٦٩) شخصا بنسبة (٩٧,٢%) من فئة المدققين، وهذا يعكس اهتمام أكبر في قطاع التدقيق بالتأهيل العلمي والمؤهلات.

## التخصص العلمي:

بلغ عدد الحاصلين على تخصصات المحاسبة والإدارة (٨٦) شخصا أي ما نسبته (٨٣,٥%) من فئة الإدارة في الشركات، بينما شكل الحاصلون على نفس هذه التخصصات من فئة المدققين (٦٩) شخصا وبنسبة (٩٧,٢%)، مما يدعم النتائج التي سيسفر عنها البحث، إذ إن وجود نسبة كبيرة من المتخصصين في المحاسبة والإدارة يعني إمكانية وجود وعي كاف لدى أفراد العينة بأهداف ومضامين الدراسة.

## الوظيفة:

توزعت الوظائف في فئة المديرين بين (٧) أعضاء مجلس الإدارة، و(٦) مديرين عامين، و(١٧) مديرا ماليا، و(٣٩) رئيسا لأقسام المحاسبة، و(٣٤) شخصا يعملون في أقسام المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية. في حين توزعت وظائف المدققين بين (٩) شركاء، و(٩) مديرين للتدقيق، و(٣٧) مدققا رئيسيا، و(١٦) شخصا يعملون في وظائف المحاسبة والتدقيق المساعدة في مكاتب التدقيق. وهذا يعكس تنوعا في الوظائف والخبرات الادارية للمشاركين في عينة الدراسة، مما يساعد في توفير اجابات اكثر شمولية حول عناصر واهداف الدراسة.

## الخبرة العملية:

كان عدد الذين بلغت خبرتهم عشر سنوات فأكثر (٦٨) شخصا، أي ما نسبته (٦٦%) من فئة الإدارة في الشركات المساهمة، بينما كان عدد الذين خبرتهم عشر سنوات فأكثر من فئة المدققين (١٤) شخصا وبنسبة (١٩,٧%)، وهذا يعكس مستوى جيدا من الخبرة لدى فئة الإدارة في الشركات، وتظهر النتائج أيضا استخداما أكثر لفئة الشباب في مكاتب التدقيق.

جدول رقم (٦/١)

الخصائص الشخصية والديموغرافية لفئة الإدارة في الشركات

الرقم	الخصائص الشخصية والديموغرافية	التكرار	النسبة المئوية (%)	النسبة التراكمية (%)
١	الجنس: أ - ذكر	٩٥	٩٢,٢	٩٢,٢
	ب- أنثى	٨	٧,٨	١٠٠
٢	المؤهل العلمي: أ - دبلوم كلية المجتمع	١٠	٩,٧	٩,٧
	ب- بكالوريوس	٧٢	٦٩,٩	٧٩,٦
	ج- ماجستير	١٨	١٧,٥	٩٧,١
	د- دكتوراه	١	١	٩٨,١
	هـ - أخرى	٢	١,٩	١٠٠
٣	التخصص: أ - محاسبة	٦١	٥٩,٢	٥٩,٢
	ب - إدارة أعمال	٢٥	٢٤,٣	٨٣,٥
	ج - اقتصاد	٧	٦,٨	٩٠,٣
	د - أخرى	١٠	٩,٧	١٠٠
٤	الوظيفة: أ - رئيس مجلس إدارة	٠	٠	٠
	ب- عضو مجلس إدارة	٧	٦,٨	٦,٨
	ج- مدير عام	٦	٥,٨	١٢,٦
	د- مدير مالي	١٧	١٦,٥	٢٩,١
	هـ - رئيس قسم محاسبة	٣٩	٣٧,٩	٦٧
	و- غير ذلك	٣٤	٣٣	١٠٠

٩,٧	٩,٧	١٠	الخبرة العملية: أ - أقل من ٥ سنوات	٥
٣٤,٠	٢٤,٣	٢٥	ب - من ٥-وأقل من ١٠ سنوات	
٧٥,٧	٤١,٧	٤٣	ج - من ١٠ - ١٥ سنة	
١٠٠	٢٤,٣	٢٥	د - أكثر من ١٥ سنة	

### جدول رقم (٦/٢)

#### الخصائص الشخصية والديموغرافية لفئة المدققين

النسبة التراكمية (%)	النسبة المئوية (%)	التكرار	الخصائص الشخصية والديموغرافية	الرقم
٨٥,٩	٨٥,٩	٦١	الجنس: أ - ذكر	١
١٠٠	١٤,١	١٠	ب- أنثى	
٢,٨	٢,٨	٢	المؤهل العلمي: أ - دبلوم كلية المجتمع	٢
٨٧,٣	٨٤,٥	٦٠	ب- بكالوريوس	
٩٨,٦	١١,٣	٨	ج- ماجستير	
١٠٠	١,٤	١	د- دكتوراه	
٩٣	٩٣	٦٦	التخصص: أ - محاسبة	٣
٩٧,٢	٤,٢	٣	ب - إدارة أعمال	
١٠٠	٢,٨	٢	ج - اقتصاد	
١٠٠	٠	٠	د - أخرى	

١٢,٧	١٢,٧	٩	الوظيفة : أ - شريك	٤
٢٥,٤	١٢,٧	٩	ب- مدير تدقيق	
٧٧,٥	٥٢,١	٣٧	ج- مدقق رئيسي	
١٠٠	٢٢,٥	١٦	د- أخرى	
٥٠,٧	٥٠,٧	٣٦	الخبرة العملية: أ - أقل من ٥ سنوات	٥
٨٠,٣	٢٩,٦	٢١	ب - من ٥- وأقل من ١٠ سنوات	
٨٧,٣	٧,٠	٥	ج - من ١٠ - ١٥ سنة	
١٠٠	١٢,٧	٩	د - أكثر من ١٥ سنة	

يظهر الجدول رقم (٦/٣) ملخصاً لخصائص الشركات المساهمة العامة المشاركة في عينة الدراسة، بينما يظهر الجدول رقم (٦/٤) ملخصاً لخصائص مكاتب التدقيق، ويمكن عرض هذه الخصائص على النحو التالي:  
**حصول الشركة على خدمات غير تدقيقية:**

بلغ عدد الشركات التي تتلقى خدمات غير خدمات التدقيق من مكاتب تدقيق الحسابات (٦٦) شركة وبنسبة (٦٤,١%) من الشركات المساهمة العامة في قطاعي الصناعة والخدمات في المملكة، وتعكس هذه النسبة استخداماً مرتفعاً للخدمات الأخرى من مكاتب التدقيق والتي قد تؤثر على استقلالية المكتب وأدائه.  
**بيئة الشركة:**

يوضح الجدول رقم (٦/٣) أن (٢٨,١%) من الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات تعمل في ظل بيئة تتصف بالمنافسة القوية، وأن (١٩,٤%) منها تعمل في بيئة عمل غير مستقرة، في حين أن (١٦,٥%) منها تستخدم التكنولوجيا البسيطة مقابل (١٣,٦%) تستخدم التكنولوجيا العالية، وكانت نسبة الشركات التي تعتمد على رأس المال البشري متدنية، إذ بلغت (٧,٨%) من إجمالي الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات في المملكة. ومن الملاحظ هنا أن (٤٧,٦%) أي حوالي نصف الشركات المساهمة الأردنية

تقريباً تعمل في ظل منافسة شديدة وبيئة عمل غير مستقرة ، وهذا يحتم على هذه الشركات الاهتمام بجودة وشفافية الأرباح المعلنة حتى تستطيع الأطراف المستخدمة للتقارير المالية من استخدام البيانات المالية المتاحة من تقييم جودة أرباح الشركات التي تضع استثماراتها فيها وحجم المخاطر التي تحيط بها بشكل مقبول.

#### القطاع الذي تعمل فيه الشركة:

شكلت الشركات التي تعمل في قطاع الصناعة (٥٦,٣%) من إجمالي الشركات في عينة الدراسة، وبلغت نسبة الشركات في قطاع الخدمات (٣٦,٩%)، بينما شكلت الشركات في القطاعات الأخرى ما نسبته (٦,٨%) من عينة الدراسة، علماً أن الباحث قام بتوزيع الاستبانات فقط على الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات حسب التصنيف الوارد في دليل بورصة عمان، إلا أنه عند رجوع الاستبانات تبين أن بعض أفراد العينة اعتبروا طبيعة الشركات التي يعملون بها خارج هذا التصنيف على سبيل المثال كشركات استخراجية أو شركات في قطاع الإعلام.

#### عدد المدققين في المكتب:

بلغت نسبة مكاتب التدقيق التي لديها عشرة مدققين فأكثر (٧٠,٤%)، وهذا يعني أن معظم مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات المساهمة العامة هي من مكاتب التدقيق كبيرة الحجم.

جدول رقم (٦/٣)

خصائص الشركات المساهمة في عينة الدراسة

الرقم	الخصائص	التكرار	النسبة المئوية (%)	النسبة التراكمية (%)
١	حصول الشركة على خدمات غير تدقيقية: أ - نعم	٦٦	٦٤,١	٦٤,١
	ب- لا	٣٧	٣٥,٩	١٠٠
٢	بيئة الشركة: أ - مستقرة	١٥	١٤,٦	١٤,٦
	ب- غير مستقرة	٢٠	١٩,٤	٣٤,٠
	ج- تستخدم التكنولوجيا العالية	١٤	١٣,٦	٤٧,٦
	د- تستخدم التكنولوجيا البسيطة	١٧	١٦,٥	٦٤,١
	هـ - تعمل في ظل المنافسة الشديدة	٢٩	٢٨,١	٩٢,٢
	و - تعتمد على رأس المال البشري	٨	٧,٨	١٠٠,٠
٣	القطاع الذي تعمل فيه: أ - الصناعة	٥٨	٥٦,٣	٥٦,٣
	ب - الخدمات	٣٨	٣٦,٩	٩٣,٢
	ج - غير ذلك	٧	٦,٨	١٠٠

عدد الشركات المساهمة العامة التي يدققها المكتب:

يوضح الجدول رقم (٦/٤) أن مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات ثلاث شركات مساهمة عامة فأكثر (٨٥,٩%) من مكاتب التدقيق في عينة الدراسة، وهذا يؤكد أن أغلبية مكاتب التدقيق في عينة الدراسة تعتبر من مكاتب التدقيق كبيرة الحجم.

ارتباط المكتب بمكتب تدقيق أجنبي:

يوضح الجدول رقم (٦/٤) أن (٣٨%) من مكاتب التدقيق التي تدقق الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات ترتبط بمكاتب تدقيق أجنبية، وهذا يؤكد وجود علاقة وارتباط لمكاتب التدقيق الأردنية مع مكاتب التدقيق العالمية، وهذا أمر جيد يساعد مكاتب التدقيق الأردنية على التواصل مع الخبرات العالمية ومتابعة التغيرات التي تطرأ على المهنة عالمياً.



جدول رقم (٦/٤)

خصائص مكتب التدقيق في عينة الدراسة

الرقم	الخصائص	التكرار	النسبة المئوية (%)	النسبة التراكمية (%)
١	عدد المدققين في المكتب: أ - أقل من ١٠ ب- عشرة فأكثر	٢١ ٥٠	٢٩,٦ ٧٠,٤	٢٩,٦ ١٠٠
٢	عدد الشركات المساهمة العامة التي يدققها: أ - اقل من ثلاث شركات ب- ثلاث شركات فأكثر	١٠ ٦١	١٤,١ ٨٥,٩	١٤,١ ١٠٠
٣	الارتباط بمكتب أجنبي: أ - نعم ب - لا	٢٧ ٤٤	٣٨ ٦٢	٣٨ ١٠٠
٤	تقديم المكتب لخدمات غير تدقيقية: أ - نعم ب- لا	٥ ٦٦	٧ ٩٣	٧ ١٠٠

تقديم مكتب تدقيق الحسابات لخدمات غير تدقيقية:

يظهر الجدول رقم (٦/٤) أن (٧%) من مكاتب التدقيق تقدم خدمات غير تدقيقية، بالرغم من ما نسبته (٦٤,١%) من الشركات في عينة الدراسة اشارت الى حصولها على خدمات غير تدقيقية، وربما يرجع ذلك الى أن مكاتب التدقيق ترغب في إخفاء حجم الخدمات التي تقدمها إلى الشركات، وقد يرجع ذلك أيضا الى اعتقاد مدققي الحسابات أن الاعلان عن هذه الخدمات قد يؤدي في المستقبل الى التأثير على استقلاليتها من وجهة نظر الاطراف الأخرى، وعلى كيفية ادراك مستخدمي التقارير المالية لأثر حجم الخدمات غير التدقيقية التي تقدمها مكاتب التدقيق لشركاتهم على تقاريرهم المهنية.

٦-٣ نتائج تحليل بيانات الدراسة:  
اختبار التوزيع الطبيعي:

يوضح الجدول رقم (٦/٥) اختبار كولوموجروف سميرنوف (Kolomogorov-Smironov Test) والذي يقوم باختبار ما إذا كانت بيانات عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، إذ يظهر الجدول رقم (٦/٥) أن القيمة المعنوية لبيانات

جدول رقم (٦/٥)

One -Sample Kolmogorov-Smironov Test

البيان	عينة الشركات		عينة مكاتب التدقيق	
	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
N	١٠٣	١٠٣	٧١	٧١
Normal Parameters a,b				
Mean	٣,٣٨٤٨	٣,١٣٦٩	٣,١٥٤٩	٣,٢٩٥٦
Std. Deviation	٠,٣١٨١	.٤٥٩٨	٠,٢٤٦١	.٤٩٨٣
Most Extreme Differences				
Absolute	٠,٠٨٧	.٠٩١	٠,٠٨٨	.٠٨٩
Positive	٠,٠٤٠	.٠٩١	٠,٠٥١	.٠٨٩
Negative	-٠,٠٨٧	-.٠٦٠	-٠,٠٨٨	-.٠٥٦
Kolmogorov-Smirnov Z	٠,٨٨٦	.٩٢	٠,٧٤٥	.٧٥٢
Asymp. Sig.(٢-tailed)	٠,٤١٣	.٣٦٦	٠,٦٣٥	.٦٢٥

لمتغيرات الدراسة بلغت (٠,٤١٣) للمتغير التابع، و(٠,٣٦٦) للمتغيرات المستقلة لعينة الإدارة في الشركات، بينما كانت لبيانات عينة مكاتب التدقيق (٠,٦٣٥) للمتغير التابع، و(٠,٦٢٥) للمتغيرات المستقلة، وبما أن جميع هذه النسب أعلى من مستوى الدلالة المطلوب في هذه الدراسة وهو (٠,٠٥)، مما يدل على عدم وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرار العينة الفعلية مقارنة بتكرار العينة الافتراضية، وبالتالي فإن بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، مما يمكن الباحث من استخدام الاختبارات المعلمية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وخصوصا فيما يتعلق باختبار (T) (منيزل، ٢٠٠٠).

### جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات:

**لتقييم مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية** يقترح الباحث أن يتم النظر إلى جودة الأرباح على شكل مستوى يعبر فيه عن جودة منخفضة أو جودة عالية في الأرباح، بحيث تصنف جودة الأرباح في الشركات ضمن عدة مستويات- وهذا يتفق مع التوجهات التي وردت في دراسة (Bowman & Palacky, ٢٠٠٢, p.٥) ، ولذلك يقترح الباحث أن تقسم جودة الأرباح إلى ثلاثة مستويات أساسية، هي: مستوى عال من الجودة في الأرباح تتميز فيه الأرباح المعلنة في التقارير المالية بتوفر مؤشرات جودة الأرباح بمستوى عال يعبر عنه بمتوسط حسابي لا يقل عن (٣,٥) درجة، أو بنسبة مئوية لا تقل عن (٧٠%). مستوى متوسط من الجودة في الأرباح تتصف فيه الأرباح المعلنة في التقارير المالية بتوفر مؤشرات جودة الأرباح بمستوى متوسط يعبر عنه بمتوسط حسابي من (٣ - أقل من ٣,٥) درجة، أو بنسبة مئوية من (٦٠% - أقل من ٧٠%).

مستوى منخفض من الجودة في الأرباح تتصف فيه الأرباح المعلنة في التقارير المالية بانخفاض توفر مؤشرات جودة الأرباح بمستوى منخفض يعبر عنه بمتوسط يقل عن (٣) درجات، أو بنسبة مئوية تقل عن (٦٠%)، والجدول رقم (٦/٦) يوضح ذلك.

### جدول رقم (٦/٦)

#### المقياس المقترح لمستويات جودة الأرباح\*

البيان	مستوى جودة الأرباح	الوزن بالدرجات ( من ٥ درجات)	الوزن بالنسبة المئوية
المستوى الأول	عال	٣,٥ فأكثر	٧٠% فأكثر
المستوى الثاني	متوسط	من ٣ وقل من ٣,٥ درجة	من ٦٠% وقل من ٧٠%

\* يعتبر هذا المقياس المقترح من قبل الباحث احد محددات الدراسة.

المستوى الثالث	منخفض	اقل من ٣ درجة	اقل من ٦٠%
----------------	-------	---------------	------------

وبالاعتماد على المقياس المقترح لمستويات جودة الأرباح، والموضح في جدول رقم (٦/٦)، يمكن تحليل نتائج توفر جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المديرين والمدققين الخارجيين على النحو التالي:

١-٢ مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالخصائص النوعية:  
١-١-٢ الملاءمة:

يظهر الجدول رقم (٦/٧) أن هناك عدم اتفاق بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) على مستوى توفر الملاءمة في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، حيث بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٥٣٠٥) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٤٤٩٩)، وهو يعبر عن مستوى عال من الملاءمة في الأرباح المعلنة، بينما بلغ متوسط إجابات فئة المدققين (٣,٣٦٨٨) درجة، وانحراف معياري قليل (٠,٣١٧٩)، وهو يعبر عن مستوى متوسط من الملاءمة في الأرباح المعلنة، وبما أن قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) كانت (٠,٠١) وهي تقل عن (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) حيال مستوى تمتع الأرباح المعلنة بمؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالملاءمة في الأرباح.

جدول (٦/٧)

مؤشرات جودة الأرباح

نتيجة الفرق بين المتوسطات	اختبارات (P)	المدققون			الإدارة في الشركات			البيان	الرقم
		مستوى الجودة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مستوى الجودة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
يوجد فرق	٠,٠١٠	متوسط	٠,٣١٧٩	٣,٣٦٨ ٨	عالي	٠,٤٤٩٩	٣,٥٣٠ ٥	الملاءمة	١.
يوجد فرق	٠,٠٠٠	منخفض	٠,٣٥٣٦	٢,٩٧٣ ١	متوسط	٠,٤٠٤٨	٣,١٩٢ ٤	الموثوقية	٢.
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٢٨٢٧	٣,١٧٠ ٩	متوسط	٠,٣٨٠٧	٣,٣٦١ ٤	إجمالي مؤشرات الجودة المرتبطة بالخصائص النوعية	*
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٣٦٢٧	٣,٠١٦ ١	متوسط	٠,٤٣٦٦	٣,٣٤٤ ٠	التقديرات المحاسبية وثباتها	٣.

يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٣٠٥٦	٣,١٠٢٦	عالي	٠,٤١٧٠	٣,٥٥٧٦	الطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثباتها	٤.
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٣٨٥٨	٣,١٠٥٦	متوسط	٠,٤٦٢٠	٣,٣٨٧٤	جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي	٥.
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٥٢٤٦	٣,٣٦٠٩	متوسط	٠,٣٤٨٩	٣,٢٣٥٤	الاعتراف بالملائم بالإيرادات والمصاريف	٦.
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٥٢٩٠	٣,١٠٩٢	عالي	٠,٥٧٩٧	٣,٥١٧٠	التصنيف المحاسبي	٧.
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٢٦٧٠	٣,١٣٨٩	متوسط	٠,٣٠١٣	٣,٤٠٨٣	إجمالي مؤشرات الجودة المرتبطة بالتطبيق العملي للسياسات المحاسبية	*
يوجد فرق	٠,٠٠٠	متوسط	٠,٢٤٦١	٣,١٥٤٩	متوسط	٠,٣١٨١	٣,٣٨٤٨	جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية	**

٢-١-٢ الموثوقية:

يشير الجدول رقم (٦/٧) إلى عدم اتفاق فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات

والمدققين الخارجيين) على مستوى الموثوقية في الأرباح المعلنة، إذ يشير متوسط إجابات فئة المديرين (٣,١٩٢٤) (درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٤٠٤٨) إلى مستوى متوسط من الموثوقية في الأرباح المعلنة، بينما كان متوسط إجابات فئة المدققين (٢,٩٧٣١) درجة، وانحراف معياري منخفض (٠,٣٥٣٦)، يشير إلى مستوى

منخفض من الموثوقية في الأرباح المعلنة، وقد كانت قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (٠,٠٠٠) تقل عن (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) حيا ل توفر الموثوقية في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة.

ويرجع الباحث ذلك الى أن المدققين -بحكم طبيعة عملهم- هم أكثر حذرا من المديرين عند إبدائهم لمستوى متوسط من الملاءمة في الأرباح، ومستوى منخفض من الموثوقية في المعلومات الواردة عن الأرباح في التقارير المالية، في حين كان هناك مستوى أعلى من الملاءمة والموثوقية في الأرباح المعلنة من وجهة نظر المديرين، وهذا أمر طبيعي يعكس تحيز فئة المديرين الى البيانات التي ينتجونها بصفتها احد المخرجات التي تصدر عنهم، بالرغم من أن مستوى الملاءمة حتى من وجهة نظرهم كان في الحدود الدنيا من المستوى العالي، في حين كان مستوى الموثوقية متوسطا، وهذا يتطلب من الادارة ومدققين وغيرهم من الجهات الفاعلة السعي لرفع الملاءمة والموثوقية في المعلومات المعلنة عن الأرباح في التقارير المالية للشركات.

#### \* إجمالي مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالخصائص النوعية:

تظهر النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٧) أن قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) تساوي (٠,٠٠٠)، وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) حيا ل مستوى توفر مؤشرات الجودة المرتبطة بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة، وقد بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٣٦١٤) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٣٨٠٧)، ومتوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٧٠٩) درجة، وانحراف معياري منخفض (٠,٢٨٢٧). ويلاحظ أن متوسطي إجابات فئتي الدراسة يعكسان مستوى متوسط من تمتع الأرباح المعلنة بمؤشرات الجودة المرتبطة بالخصائص النوعية للأرباح. وهذا يحتم على الشركات اذا ما ارادت ان تكون البيانات التي تعلنها حول الأرباح أكثر صدقا وأكثر قبولا من قبل المستثمرين، فإن عليها ان تركز على القضايا التي ترفع وتحسن من الملاءمة والموثوقية في أرباحها، وان تقوم لجان التدقيق فيها ومكاتب تدقيق الحسابات بدورها في مراقبة جودة ونوعية الأرباح التي تعلنها الشركات في تقاريرها المالية.

## ٢-٢ مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالتطبيق العملي للسياسات المحاسبية، وهي:

### ١-٢-٢ التقديرات المحاسبية وثباتها:

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٧) أن فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) أشارت إلى توفر العقلانية في التقديرات المحاسبية وتوفر الثبات في تحديد التقديرات المستخدمة في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، بمستوى متوسط، إذ بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٣٤٤٠) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٤٣٦٦)، ومتوسط إجابات فئة المدققين (٣,٠١٦١) درجة، وانحراف معياري قليل (٠,٣٦٢٧)، كما تشير قيمة (P) المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (٠,٠٠٠) والتي تقل عن (٠,٠٥) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) حيال توفر العقلانية في التقديرات المحاسبية وثبات هذه التقديرات في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة. وهذا يوجب على الشركات تحسين مستوى العقلانية في التقديرات المحاسبية التي تقوم بها في اعداد حساباتها وان تراعي متوسطات الصناعة في ذلك، وان تركز على التقديرات التي تعكس صورة افضل عن الواقع الفعلي للأرباح.

### ٢-٢-٢ الطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثباتها:

يظهر الجدول رقم (٦/٧) أن متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٥٥٧٦) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٤١٧٠)، وهو يعبر عن مستوى عال من حرص الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق والثبات في تطبيق هذه السياسات في الأرباح المعلنة، في حين عبر متوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٠٢٦) درجة، وانحراف معياري (٠,٣٠٥٦)، عن مستوى متوسط لحرص الشركات على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق والثبات في تطبيق هذه الطرق في الأرباح المعلنة. وهذا يظهر عدم اتفاق فئة المديرين مع فئة المدققين على مستوى حرص الشركات على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق، وتشير قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (٠,٠٠٠) والتي تقل عن (٠,٠٥) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) حيال مستوى حرص الشركات على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثبات استخدامها في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة. ولا بد من الجهات الرقابية كلجان التدقيق والمدققين الخارجيين والبورصة وغيرها ان تحث الشركات على استخدام طرق محاسبية متشابهة بحيث يتمكن مستخدمي التقارير المالية من مقارنتها مع بعضها البعض بفاعلية.



## ٣-٢-٢ جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٧) تشير فئتا الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) إلى مستوى متوسط لتوفر جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، حيث بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٣٨٧٤) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٤٦٢٠)، ومتوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٠٥٦) درجة، وانحراف معياري قليل (٠,٣٨٥٨)، يعبر عن مستوى متوسط من الجودة والشفافية في الإفصاح المحاسبي في الأرباح المعلنة، وتظهر قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (٠,٠٠٠) والتي تقل عن (٠,٠٥) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) حيال توفر مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بتوفر جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي في الأرباح المعلنة. وكما هو معلوم فإن توفر الشفافية في الإفصاحات المحاسبية يعتبر من الأمور الهامة التي يجب فحصها ودراستها وبيان كيفية تحسين مستوى هذه الشفافية في التقارير المالية، وعلى المشرع ولجان التدقيق ومكاتب التدقيق ان تبحث في كيفية رفع مستوى الشفافية في المعلومات عن الأرباح خصوصا وعن الوضع المالي عموما للشركات.

## ٤-٢-٢ الاعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف:

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٧) أن قيمة (P) الاحتمالية بلغت (٠,٠٠٠) والمحسوبة باستخدام اختبار (ت)، وهي تقل عن (٠,٠٥)، مما يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) حيال مستوى الاعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف في الأرباح المعلنة، حيث بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٣٣٥٤) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٣٤٨٩)، وهو يعبر عن مستوى متوسط من الاعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف في الأرباح المعلنة، بينما بلغ متوسط إجابات فئة المدققين (٣,٣٦٠٩) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٥٢٤٦)، وهو كذلك يعبر عن مستوى متوسط من الاعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف في الأرباح المعلنة.

## ٥-٢-٢ التصنيف المحاسبي:

يظهر الجدول رقم (٦/٧) عدم اتفاق فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) على مستوى ثبات التصنيف المحاسبي في الحسابات المستخدمة في احتساب الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، فقد كان متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٥١٧٠) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٥٧٩٧)، يعبر عن مستوى عال من حرص الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات على حرص

الشركات على ثبات التصنيف المحاسبي في الأرباح المعلنة، في حين عبر متوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٠٩٢) درجة، وانحراف معياري (٠,٥٢٩٠)، عن مستوى متوسط لحرص الشركات على الثبات في استخدام التصنيف المحاسبي في الأرباح المعلنة، ولما كانت قيمة (P) (٠,٠٠٠) والمحسوبة باستخدام اختبار (ت) تقل عن (٠,٠٥)، كان ذلك يعني أن هناك فرقا ذا دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) حيال مستوى الثبات في التصنيف المحاسبي في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة.

#### \* إجمالي مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالتطبيق العملي للسياسات المحاسبية:

تشير النتائج في الجدول رقم (٦/٧) إلى تأكيد فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على مستوى متوسط من توفر مؤشرات الجودة المرتبطة بالخصائص العملية لتطبيق السياسات المحاسبية بشكل إجمالي (التقديرات المحاسبية وثباتها، والطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثباتها، وجودة وشفافية الإفصاح المحاسبي، والاعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف، والتصنيف المحاسبي) في الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، حيث بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٤٠٨٣) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٣٠١٣)، بينما بلغ متوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٣٨٩) درجة، وانحراف معياري منخفض (٠,٢٦٧٠)، وتدل قيمة (P) الاحتمالية (٠,٠٠٠) والمحسوبة باستخدام اختبار (ت) والتي تقل عن (٠,٠٥)، على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) حيال مستوى توفر مؤشرات الجودة المرتبطة بالخصائص العملية لتطبيق السياسات المحاسبية في الأرباح التي تعلنها الشركات. ويلاحظ أن الجانب التطبيقي للسياسات المحاسبية كان له أثر على ظهور جودة الأرباح بمستوى متوسط وهذا يدل على وجود إدارة للأرباح في الشركات المساهمة الأردنية، فهي تحرص على اظهار ارباحها بشكل مناسب لتحقيق اهدافها وخصوصا في المدى قصير الأجل، ولا بد هنا لجهات الرقابة من مدققين ولجان تدقيق من البحث في اسباب استخدام سياسات محاسبية دون غيرها وطرق تطبيقها.

#### \*\* إجمالي مؤشرات جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية:

يظهر الجدول رقم (٦/٧) أن فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) تشير إلى مستوى متوسط من جودة الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، إذ بلغ متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٣٨٤٨) درجة، وانحراف معياري بسيط (٠,٣١٨١)، وبلغ متوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٥٤٩) درجة،

وانحراف معياري منخفض (0,2461)، ويلاحظ أن قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (0,000) تقل عن (0,05)، مما يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) حيا ل توفر مؤشرات جودة الأرباح في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات. ويلاحظ أن مستوى جودة الأرباح بشقيها النوعي والتطبيقي كان متوسطا في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة، وهذا يضعف من قدرة الأرباح على الإستمرارية واحداث الأثر الاقتصادي الفعال في القرارات الاستثمارية حول الشركة بشكل يضمن توزيع اقتصادي كفؤ للموارد الاقتصادية في السوق. وفي هذا المجال يجب على ادارة الشركات المساهمة ان تتحمل مسؤوليتها تجاه وجوب اظهار ارباح حقيقية ذات جودة عالية.

٣-٢ ترتيب مستويات تمتع الأرباح المعلنة بمؤشرات جودة الأرباح:  
من خلال استقراء الجدول رقم (٦/٨)، والذي يظهر ترتيبا تنازليا لمستويات توفر مؤشرات جودة الأرباح في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين)، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

#### جدول (٦/٨)

#### ترتيب مستويات تمتع الأرباح المعلنة بمؤشرات جودة الأرباح

الرقم	البيان	الإدارة في الشركات			المدققون		
		الوسط الحسابي	الترتيب	مستوى الجودة	الوسط الحسابي	الترتيب	مستوى الجودة
١.	الملاءمة	٣,٥٣٠٥	٢	عالي	٣,٣٦٨٨	١	متوسط
٢.	الموثوقية	٣,١٩٢٤	٧	متوسط	٢,٩٧٣١	٧	منخفض
*	إجمالي مؤشرات الجودة المرتبطة بالنوعية	٣,٣٦١٤	*	متوسط	٣,١٧٠٩	*	متوسط

٣.	التقديرات المحاسبية وثباتها	٣,٣٤٤٠	٥	متوسط	٣,٠١٦١	٦	متوسط
٤.	الطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثباتها	٣,٥٥٧٦	١	عالي	٣,١٠٢٦	٥	متوسط
٥.	جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي	٣,٣٨٧٤	٤	متوسط	٣,١٠٥٦	٤	متوسط
٦.	الاعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف	٣,٢٣٥٤	٦	متوسط	٣,٣٦٠٩	٢	متوسط
٧.	التصنيف المحاسبي	٣,٥١٧٠	٣	عالي	٣,١٠٩٢	٣	متوسط
*	إجمالي مؤشرات الجودة المرتبطة بالتطبيق العملي للسياسات المحاسبية	٣,٤٠٨٣	*	متوسط	٣,١٣٨٩	*	متوسط
**	جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية	٣,٣٨٤٨	**	متوسط	٣,١٥٤٩	**	متوسط

يشير الجدول رقم (٦/٨) إلى أن حرص الشركات على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق وثباتها جاء في الترتيب الأول من وجهة نظر المديرين، بمتوسط حسابي (٣,٥٥٧٦)، ومؤشرات الجودة المرتبطة بالملاءمة في الأرباح المعلنة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٣,٥٣٠٥)، ومؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بثبات التصنيف المحاسبي في الترتيب الثالث بمتوسط (٣,٥١٧٠)، ومؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بشفافية الإفصاح في الأرباح المعلنة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٣,٣٨٧٤) درجة من وجهة نظر المديرين، وهذا يبرز اهتمام إدارات الشركات بتوفير الملاءمة والشفافية في الأرباح وخصوصاً أن معظمها تعمل في ظل سوق منافسة، ولعل حرص الشركات على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في الصناعة والثبات في التصنيف المحاسبي في الأرباح يرجع إلى عمليات التدقيق الخارجي والتي تهتم بإبراز أوجه الاختلاف في الطرق المحاسبية المستخدمة أو التغيير في التصنيف المحاسبي طبقاً لأجراءات ومعايير التدقيق.

يتضح من الجدول رقم (٦/٨) أن فنتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) أشارت إلى أن أدنى مستوى من مؤشرات الجودة في الأرباح ارتبط بتوفر خاصية الموثوقية في الأرباح بمتوسط حسابي (٣,١٩٢٤) درجة من وجهة نظر المديرين، و بمتوسط حسابي (٢,٩٧٣١) من وجهة نظر المدققين، وهذا يزيد من مسؤولية الأطراف المستخدمة للتقارير المالية في التحقق من موثوقية وصحة البيانات التي تعلنها الشركات، وربما

يعكس ذلك ايضا قيام الشركات بعمليات اعادة التقييم وخصوصا للمخصصات والاحتياطات واعادة رسملتها. توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٨) أن مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالخصائص العملية لتطبيق السياسات المحاسبية جاءت في مستوى أعلى من مستوى مؤشرات جودة الأرباح المتعلقة بالخصائص النوعية في الأرباح من وجهة نظر المديرين، وقد يرجع ذلك الى تحيز فئة المديرين الى السياسات المحاسبية التي يتبنونها باعتبارها من اهم الادوات التي تستخدم في تحديد الارباح ومستوى الجودة فيها. يشير الجدول رقم (٦/٨) إلى أن مؤشرات الجودة في الأرباح المرتبطة بخاصية الملاءمة في الأرباح جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٣,٣٦٨٨) درجة، من وجهة نظر المدققين، ثم مؤشرات الجودة في الأرباح المرتبطة بالإعتراف الملائم بالإيرادات والمصاريف في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٣,٣٦٠٩) درجة، وجاء في الترتيب الثالث مؤشرات الجودة في الأرباح المرتبطة بالتصنيف المحاسبي من وجهة نظر المدققين بمتوسط حسابي (٣,١٠٩٢) درجة، وهذا يعكس اهتمام المدققين بابرار اهمية توفر الملاءمة في الارباح وفي نفس الوقت يعكس حذرهم فيما يتعلق بموثوقية هذه الارباح.

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٨) أن مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالخصائص العملية لتطبيق السياسات المحاسبية جاءت في مستوى اقل من مستوى مؤشرات جودة الأرباح المتعلقة بالخصائص النوعية في الأرباح من وجهة نظر المدققين، وهو يعكس وجهة نظر مختلفة عن المديرين وفيها يظهر المدققين اهمية دور السياسات المحاسبية التي تتبناها الادارة في الشركات في تحسين او تضعيف جودة الارباح المعلنة.

#### ٤-٢ المتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول رقم (٦/٩) والجدول رقم (٦/١٠) نتائج بيانات الدراسة فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص الشركات وبمكاتب تدقيق الحسابات التي تدقق حسابات هذه الشركات، حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لتبيان العلاقة على مستوى كل عامل مستقل مع العامل المتغير (جودة الأرباح)، وأسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لبيان وتوضيح العلاقة بين العوامل المستقلة لكل مجموعة مع المتغير التابع (جودة الأرباح)، واستخدم أسلوب تحليل الانحراف المتعدد (Univariate Analysis of Variance) لتحليل وتوضيح الاختلاف بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) حيال علاقة كل عامل مستقل بالمتغير التابع (جودة الأرباح). وذلك عند مستوى معنوية إحصائية للقيمة الاحتمالية يساوي (٠,٠٥) لقبول أو رفض الفرضيات، ويمكن شرح وتفسير النتائج على النحو التالي:

٢-٤-١ المتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية، وهي:  
حجم الشركة:

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٩) إلى اتفاق فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على عدم علاقة حجم الشركة بجودة الأرباح المعلنة، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (٠,٠٠٣)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٠٠٠) من وجهة نظر المديرين، بينما بلغ معامل الارتباط (R) (٠,١٨١)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٠٣٣) من وجهة نظر المدققين. إن تديني قيمة معاملي الارتباط وقيمة معاملي التحديد يشيران إلى عدم وجود علاقة ومساهمة لحجم الشركة في جودة الأرباح المعلنة، بمعنى أن حجم الشركة ليس له علاقة بجودة الأرباح المعلنة، وتظهر القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين والمدققين (٠,٩٧٧، ٠,١٣١) على التوالي، وهما أكبر من (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة لها دلالة إحصائية بين حجم الشركة وجودة الأرباح المعلنة في تقاريرها. وبما أن تحليل النتائج يظهر عدم علاقة حجم الشركة بجودة أرباحها، وهذا امر منطقي لأن جميع الشركات المساهمة العامة مضطرة لتطبيق المعايير والسياسات المحاسبية نفسها دون أن تقوم بتمييز هذا التطبيق اعتمادا على حجمها.

جدول (٦/٩)

علاقة جودة الأرباح بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص الشركة

الرقم	البيان	الإدارة في الشركات					المدققون				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبارات (P)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبارات (P)
١.	حجم الشركة	٣,٤٦٩٣	٠,٦٨٥١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٩٧٧	٣,٨٦٨١	٠,٧٣٥٥	٠,١٨١	٠,٠٣٣	٠,١٣١
٢.	بيئة الشركة	٣,٣١٨٨	٠,٤٢٠٢	٠,٣٩٣	٠,١٥٤	٠,٠٠٠	٣,٢٣٢٤	٠,٤٦٨٤	٠,٢٣٩	٠,٠٥٧	٠,٠٤٤
٣.	لجنة التدقيق	٣,٤٠٠٠	٠,٨٥٢٢	٠,٥٩٤	٠,٣٥٣	٠,٠٠٠	٣,٦١٤١	٠,٦٤٢٦	٠,٥٧٣	٠,٣٢٩	٠,٠٠٠

											في الشركة	
٠,٩٨٦	٠,٤٠٩	٠,٠١٠	٠,١٠٠	٠,٤٥٦٩	٣,٦٣١٠	٠,١٦٥	٠,٠١٩	٠,١٣٨	٠,٥٤٠٨	٣,٤١٧٧	مؤشرات الشركة المالية	٤.
٠,٣٢٤	٠,٠٠٠	٠,٣٤٥	٠,٥٨٧	٠,٣٦٦١	٣,٨١١٤	٠,٠٠٠	٠,٤٤٣	٠,٦٦٦	٠,٣١٩٢	٣,٣٩٩٩	إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة	*

#### بيئة الشركة:

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٩) اتفاق فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين بيئة الشركة بجودة الأرباح المعلنة، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بلغ (٠,٣٩٣)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,١٥٤) من وجهة نظر المديرين، ومعامل الارتباط (R) (٠,٢٣٩)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٠٥٧) من وجهة نظر المدققين، وكانت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين والمدققين (٠,٠٤٤، ٠,٠٠٠) على التوالي اقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة التي تعمل فيها الشركة وجودة الأرباح المعلنة في تقاريرها المالية. وهذا يوجب على مستخدم التقارير المالية أن يحلل البيئة التي تعمل فيها الشركة في سبيل الحصول على تصور منطقي ومناسب لمستوى جودة الأرباح فيها، وتتوافق هذه النتيجة مع ما جاء في الدراسات السابقة ذات العلاقة كدراسة (Clikeman, ٢٠٠٢)، والتي اشارت الى وجود قضايا وأمور تضعف جودة عمليات الإبلاغ المالي في بعض بيئات الأعمال وخصوصا قطاع المعلوماتية.

#### ٣-١-٤-٢ لجنة التدقيق في الشركة:

من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٩) يظهر هناك اتفاق بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين دور فاعل لجنة التدقيق وجودة

الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بلغ (٠,٥٩٤)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٣٥٣) من وجهة نظر المديرين، وبلغ معامل الارتباط (R) (٠,٥٧٣)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٣٢٩) من وجهة نظر المدققين، وقد دلت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين والمدققين (٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠) والتي هي اقل من (٠,٠٥) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور لجنة التدقيق في الشركة وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات. هذه النتيجة تعزز أهمية دور لجنة التدقيق في الشركة في المحافظة على مستوى عال من جودة الأرباح، وهو ما يتفق مع دراسة ( Me Daniel et al, ٢٠٠٢) والتي اشارت الى مسؤولية لجنة التدقيق في تقييم جودة الأرباح في الشركة.

#### ٢-٤-١ مؤشرات الشركة المالية:

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٩) إلى اتفاق فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على عدم علاقة المؤشرات المالية للشركة بجودة الأرباح المعلنة إذ بلغ معامل الارتباط (R) (٠,١٣٨)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٠١٩) من وجهة نظر المديرين، بينما بلغ معامل الارتباط (R) (٠,١٠٠)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٠١٠) من وجهة نظر المدققين، ومن خلال القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين والمدققين تظهر قيمتها (٠,١٦٥، ٠,٤٠٩) على التوالي أكبر من (٠,٠٥)، ويتضح من ذلك عدم وجود علاقة لها دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية للشركة وجودة الأرباح المعلنة في تقاريرها، مما يعني أن المؤشرات المالية للشركة لا تشير أو تعبر عن جودة الأرباح بصورة لها دلالة إحصائية. ويرى الباحث صحة ذلك- وخصوصا عند المقارنة مع نفس الشركة- لأن المؤشرات المالية للشركة هي نتاج حسابات تعتمد على الأرقام الداخلة في احتسابها، وإذا كان هناك ضعف أو تدني في جودة الأرباح فإن المؤشرات المحسوبة بناء على هذه الأرقام قد لا تستطيع أن تعكس بالضرورة جودة الأرباح، ولذلك قام الباحث بتحليل النسب المالية للشركات بشكل مقارن مع الشركات الأخرى عند القيام بعملية التحليل للبيانات المالية للشركات.

#### ٢-٤-٢ إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة المساهمة العامة:

من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٩) يبرز هناك اتفاق بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين إجمالي العوامل المستقلة والمرتبطة بخصائص الشركات وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بلغ (٠,٦٦٦)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٤٤٣) من وجهة نظر المديرين، وبلغ معامل الارتباط (R) (٠,٥٨٧)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٣٤٥) من وجهة نظر المدققين، وقد بلغت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة



باستخدام اختبار (T) للمديرين والمدققين (٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠) اقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركة.

إن وجود علاقة بين جودة الأرباح وخصائص الشركة يوجب على مستخدم القوائم المالية عند القيام بتحليل جودة الأرباح أن يأخذ بالحسبان خصائص الشركة وخصوصا فيما يتعلق بالبيئة المحيطة التي تعمل فيها ودور لجنة التدقيق، وان يقوم بربط هذه المؤشرات ضمن النظرة الكلية والمقارنة مع الشركات المشابهة في نفس الصناعة.

**المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات، وهي:**

**١-٢-٤-٢ جودة التدقيق:**

من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/١٠) يظهر هناك عدم اتفاق بين فتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين جودة التدقيق وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، إذ يدل معامل الارتباط (R) (٠,٤٨٥)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٢٣٥) للمديرين على وجود علاقة بين جودة التدقيق وجودة الأرباح المعلنة، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المديرين، فقد بلغت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين (٠,٠٠٠)، وهي اقل من (٠,٠٥)، في حين أشار معامل الارتباط (R) (٠,١٧١)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٠٢٩) إلى ارتباط ضعيف وعدم وجود مساهمة هامة من وجهة نظر المدققين، في حين كانت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمدققين فكانت (٠,١٥٣) وهي اكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق وجودة الأرباح المعلنة من وجهة نظر المدققين. ويرجع الباحث ذلك الى وجود تصور لدي مديري الشركات أن حجم مكتب التدقيق وجودة خدمات التدقيق التي يقدمها تنعكس على انطباع المستثمرين بوجود جودة في ارباح الشركة، وهذا ما حرص مدققي الحسابات على نفيه من خلال تأكيدهم على عدم وجود علاقة بين جودة التدقيق وجودة ارباح الشركة وبالتالي عدم مسؤوليتهم عن بانخفاض جودة أرباحها وخصوصا من الناحية القانونية.

**٢-٢-٤-٢ ارتباط مكتب التدقيق بمكتب أجنبي:**

يتضح من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/١٠) أنه لا يوجد هناك اتفاق بين فتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين ارتباط مكتب

التدقيق بمكتب أجنبي وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (٠,٤٤٤)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,١٩٧) من وجهة نظر المديرين، وتظهر القيمة الاحتمالية (P) (٠,٠٠٠) والمحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين اقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب أجنبي وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المديرين، في حين يشير معامل الارتباط (R) (٠,١٠٢)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٠١٠) إلى عدم وجود علاقة بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب أجنبي وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المدققين، وقد بلغت قيمة (P) الاحتمالية (٠,٣٩٨) والمحسوبة باستخدام اختبار (T) للمدققين، وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب أجنبي وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المدققين. وهذا يبرز اهتمام مديري الشركات بمكانة مكتب التدقيق وفي نفس الوقت تأكيد المدققين على عدم علاقة ارتباط مكاتبهم بمكاتب عاملية بمستوى جودة أرباح الشركات التي يدققونها.

#### ٣-٢-٤-٢ الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب التدقيق:

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/١٠) عدم اتفاق فتتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب التدقيق وجودة الأرباح المعلنة، فمعامل الارتباط (R) (٠,٤٥٤)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٢٠٦) للمديرين، يشير إلى وجود علاقة بين الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب التدقيق وجودة الأرباح المعلنة من وجهة نظر المديرين، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية إذ كانت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين تساوي (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، في حين كانت القيمة الاحتمالية (P) والمحسوبة باستخدام اختبار (T) للمدققين تساوي (٠,٤٩٩) وهي أكبر من (٠,٠٥)، تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب التدقيق وجودة الأرباح المعلنة من وجهة نظر المدققين، ويؤكد ذلك معامل الارتباط (R) (٠,٠٨١)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٠٠٧) للمدققين، وهذا يظهر حرص المدققين على اظهار عدم تأثير الخدمات الاستشارية التي يقدمونها على استقلاليتهم وعلى مستوى الخدمات التدقيقية وذلك للتأكيد على عدم علاقتها بمستوى جودة الارباح المعلنة في التقارير المالية للشركات.

جدول (٦/١٠)

علاقة جودة الأرباح بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص مكتب التدقيق

الانحراف المتعدد (P)	المدققون					الإدارة في الشركات					البيان	الرقم
	اخ تبارت (P)	معام ل التحديد (P)	معام ل الار تباط	الانحراف المعيارى	الوس ط الح ساي	اخ تبارت (P)	معام ل التحديد (P)	معام ل الار تباط	الانحراف المعيارى	الوس ط الح ساي		
٠,٠٣٤	٠,١٥٣	٠,٠٢٩	٠,١٧١	١,٠٠٥٢	٣,٣٨٠٣	٠,٠٠٠	٠,٢٣٥	٠,٤٨٥	٠,٩٧٧١	٢,٩٢٢٣	جودة التدقيق	١.
٠,٠٠٤	٠,٣٩٨	٠,٠١٠	٠,١٠٢	١,٢١٨١	٣,١٢٦٨	٠,٠٠٠	٠,١٩٧	٠,٤٤٤	٠,٩٣٥٧	٢,٧٨٦٤	ارتباط المكتب بمكتب أجنبي	٢.
٠,٠٠٠	٠,٤٩٩	٠,٠٠٧	٠,٠٨١	١,١٨٢٧	٢,٧٣٢٤	٠,٠٠٠	٠,٢٠٦	٠,٤٥٤	٠,٩٦١١	٢,٩١٢٦	الخدمات الاستشارية التي يقدمها المكتب	٣.

إجمالي المتغيرا ت المرتبط ة *	٢,٨٧٣	٠,٨٣٧	٠,٥٢	٠,٢٧	٠,٠٠	٣,٠٧٩	٠,٨٤٦	٠,٢٤	٠,٠٥	٠,٢٥	٠,٠٠
بخصائ ص مكتب التدقي ق	٨	٧	٨	٩	٠	٨	٠	١	٨	٦	٤

#### ٤-٢-٤ إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات:

يتضح من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/١٠) أن هناك عدم اتفاق بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على وجود علاقة بين إجمالي العوامل المستقلة المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بلغ (٠,٥٢٨)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٢٧٩) من وجهة نظر المديرين، ومعامل الارتباط (R) (٠,٢٤١)، ومعامل التحديد (R<sup>٢</sup>) (٠,٠٥٨) من وجهة نظر المدققين، وأظهرت القيمة الاحتمالية (P) والمحسوبة باستخدام اختبار (T) للمديرين (٠,٠٠٠) والتي هي اقل من (٠,٠٥)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات وجودة الأرباح في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المديرين، بينما كانت القيمة الاحتمالية (P) والمحسوبة باستخدام اختبار (T) للمدققين (٠,٢٥٦) والتي هي اكبر من (٠,٠٥)، تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات وجودة الأرباح في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المدققين. وربما يرجع الاختلاف بين فئتي الدراسة حول علاقة خصائص مكتب تدقيق الحسابات الى ان المديرين يرون أن هناك مسؤولية يتحملها مدقق الحسابات تجاه جودة الأرباح في الشركة التي يدققها، بينما يحاول مدققو الحسابات التوضيح أنهم لا يتحملون مسؤولية جودة الأرباح في الشركة، وان العدالة في القوائم المالية لا تشمل تقييم جودة الأرباح.

## ٢,٥.الاختلاف في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع بين فئتي الدراسة:

١. من خلال استقراء الجدول رقم (٦/١١) يتضح أنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع والمرتبطة بخصائص الشركة على المستوى الجزئي فيما يتعلق بحجم الشركة والبيئة التي تعمل بها الشركة ودور لجنة التدقيق والمؤشرات المالية للشركة تعزى لتأثير القطاع -نوع الفئة-، فقد بلغت قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة لكل هذه المتغيرات باستخدام اختبار الانحدار المتعدد لأثر القطاع على درجة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع (٠,٨٣٣، ٠,١٦٧، ٠,٤٢٤، ٠,٩٨٦) على التوالي، وجميع هذه القيم اكبر من (٠,٠٥).

٢. يتضح من الجدول رقم (٦/١١) أنه لا يوجد هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع يعزى إلى تأثير القطاع-نوع الفئة- فيما يتعلق بإجمالي المتغيرات المستقلة المرتبطة بالشركة، إذ بلغت قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) تساوي (٠,٣٢٤)، وهي اكبر من (٠,٠٥)، مما يعني عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في علاقة إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة بجودة الأرباح التي تعلنها الشركات بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على المستوى الكلي.

٣. من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٦/١١) يتضح من خلال قيم (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) لهذه المتغيرات بين فئتي الدراسة (٠,٠٣٤، ٠,٠٠٤، ٠,٠٠٠) وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في علاقة هذه المتغيرات والمرتبطة بخصائص مكتب التدقيق على المستوى الجزئي فيما يتعلق بجودة التدقيق وارتباط المكتب بمكتب تدقيق أجنبي وتقديم المكتب للخدمات الاستشارية يعزى لتأثير القطاع -نوع الفئة-.

٤. يتضح من الجدول رقم (٦/١١) أنه يوجد اختلاف ذي دلالة إحصائية في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع يعزى إلى تأثير القطاع-نوع الفئة- فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بمكتب تدقيق الحسابات على المستوى الكلي، إذ بلغت قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) تساوي (٠,٠٠٤)، وهي اقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود اختلاف ذي

جدول رقم (٦/١١)

علاقة جودة الأرباح بالمتغيرات المستقلة بالشركة ومكتب التدقيق

الرقم	البيان	الإدارة في الشركات				المدققون			
		معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار تحليل الانحدار (P)	نتيجة اختبار تحليل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار تحليل الانحدار (P)	نتيجة اختبار تحليل الانحدار (P)
١.	حجم الشركة	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٩٧٧	لا يوجد علاقة	٠,١٨١	٠,٠٣٣	٠,١٣١	لا يوجد علاقة
٢.	بيئة الشركة	٠,٣٩٣	٠,١٥٤	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,٢٣٩	٠,٠٥٧	٠,٠٤٤	يوجد علاقة
٣.	لجنة التدقيق	٠,٥٩٤	٠,٣٥٣	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,٥٧٣	٠,٣٢٩	٠,٠٠٠	يوجد علاقة
٤.	المؤشرات المالية	٠,١٣٨	٠,٠١٩	٠,١٦٥	لا يوجد علاقة	٠,١٠٠	٠,٠١٠	٠,٤٠٩	لا يوجد علاقة
*	خصائص الشركة	٠,٦٦٦	٠,٤٤٣	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,٥٨٧	٠,٣٤٥	٠,٠٠٠	يوجد علاقة
١.	جودة التدقيق	٠,٤٨٥	٠,٢٣٥	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,١٧١	٠,٠٢٩	٠,١٥٣	لا يوجد علاقة
٢.	ارتباط المكتب بأجنبي	٠,٤٤٤	٠,١٩٧	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,١٠٢	٠,٠١٠	٠,٣٩٨	لا يوجد علاقة
٣.	الخدمات الاستشارية	٠,٤٥٤	٠,٢٠٦	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,٠٨١	٠,٠٠٧	٠,٤٩٩	لا يوجد علاقة
*	خصائص المكتب	٠,٥٢٨	٠,٢٧٩	٠,٠٠٠	يوجد علاقة	٠,٢٤١	٠,٠٥٨	٠,٢٥٦	لا يوجد علاقة

يوجد اختلاف	٠,٠٠٠	لا يوجد علاقة	٠,٠٠١	٠,١٨٠	٠,٤٢٥	يوجد علاقة	٠,٠٠٠	٠,٣٤٠	٠,٥٨٣	العوامل المستقلة	*
----------------	-------	------------------	-------	-------	-------	---------------	-------	-------	-------	---------------------	---

دلالة إحصائية في علاقة إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة بجودة الأرباح التي تعلنها الشركات بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على المستوى الكلي.

٥. يشير الجدول رقم (٦/١١) إلى وجود اختلاف في درجة العلاقة بين العوامل المستقلة مجتمعاً (خصائص الشركة وخصائص مكتب تدقيق الحسابات) والمتغير التابع (جودة الأرباح) يعزى لنوع القطاع، إذ بلغت قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) تساوي (٠,٠٠٠)، وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في علاقة المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة وخصائص مكتب التدقيق على المستوى الكلي بجودة الأرباح التي تعلنها الشركات بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين). وهذه النتائج جاءت متطابقة مع النتائج السابقة حول علاقة متغيرات الدراسة بجودة الأرباح من وجهة نظر فئتي الدراسة.

#### ٦-٢ تحليل البيانات المالية للشركات:

قام الباحث بتحليل البيانات المالية الواردة في دليل الشركات المساهمة العامة الصادر عن بورصة عمان للأوراق المالية لـ (١٠٥) شركات من الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وذلك لبحث العلاقات المحتملة بين بعض المؤشرات المالية التي تظهر في التقارير المالية للشركات، والنشرات والإحصائيات الصادرة عن هيئة بورصة عمان، وبعض المقاييس التي يمكن أن تستخدم لقياس جودة الأرباح والممثلة في التذبذب في صافي ربح الشركة، والتذبذب في صافي الربح التشغيلي، وحجم المستحقات والتي تمثل الفرق بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي للشركة، والموضحة في الجدول رقم (٦/١٢)، وقد أشارت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول رقم (٦/١٢) إلى ما يلي:

جدول رقم (٦/١٢)

المستحقات				التذبذب في صافي الربح التشغيلي				التذبذب في صافي الربح				البيان	الرقم
نتيجة اختبار	معا	معا	نتيجة اختبار	معا	معا	نتيجة اختبار	معا	معا	نتيجة اختبار	معا	معا		
نتيجة اختبار	معا	معا	نتيجة اختبار	معا	معا	نتيجة اختبار	معا	معا	نتيجة اختبار	معا	معا		
تحليل	التحليل	التحليل	تحليل	التحليل	التحليل	تحليل	التحليل	التحليل	تحليل	التحليل	التحليل		
الانحدار	دار (P)	دار (R <sup>٢</sup> )	الانحدار	دار (P)	دار (R <sup>٢</sup> )	الانحدار	دار (P)	دار (R <sup>٢</sup> )	الانحدار	دار (P)	دار (R <sup>٢</sup> )		
يوجد	٠,٠٠	٠,١	يوجد	٠,٠٠	٠,٣	يوجد	٠,٠٠	٠,٣	يوجد	٠,٠٠	٠,٣	القيمة	١
عل	٠	٧٢	عل	٠	١٠	عل	٠	١٧	عل	٠	١٧	السوية	
اقتة			اقتة			اقتة			اقتة			قية	
يوجد	٠,٠٠	٠,٣	يوجد	٠,٠٠	٠,٨	يوجد	٠,٠٠	٠,٨	يوجد	٠,٠٠	٠,٨	إجمالي	٢
عل	٠	٩٧	عل	٠	٤٩	عل	٠	٢١	عل	٠	٠٣	ي	
اقتة			اقتة			اقتة			اقتة			الموجودات	
يوجد	٠,٠٠	٠,٤	يوجد	٠,٠٠	٠,٤	يوجد	٠,٠٠	٠,٤	يوجد	٠,٠٠	٠,٤	المبيعات	٣
عل	٠	٩٥	عل	٠	٧٣	عل	٠	٨٨	عل	٠	٨٥	ت	
اقتة			اقتة			اقتة			اقتة				
يوجد	٠,٠٠	٠,٢	يوجد	٠,٠٠	٠,٧	يوجد	٠,٠٠	٠,٧	يوجد	٠,٠٠	٠,٧	الاهت	٤
عل	٠	٥٤	عل	٠	٦٥	عل	٠	٧٤	عل	٠	٤٠	لاك	
اقتة			اقتة			اقتة			اقتة				





٣. فقد بلغت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (٠,٠٠٠). وهذه النتيجة منطقية باعتبار ان مصروف الاهتلاك يعتبر من المدخلات الأساسية في احتساب الارباح وبالتالي فإن التغير في حجم الاهتلاكات لا بد وأن ينعكس على التغير في الارباح.

٤. من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول (٦/١٢)، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسب المالية (العائد على الأصول، ونسبة المديونية، ورأس المال العامل) مع التذبذب في صافي الربح وصافي الربح التشغيلي والمستحقات. فالنسب المالية تعكس الأرقام الداخلة في احتسابها ومعظم هذه الأرقام هي مدخلات اساسية في احتساب الدخل والارباح.

ويلاحظ أن تحليل البيانات المالية أوجد بعض العلاقات الإحصائية تختلف عن آراء فثتي الدراسة، وهذا يمكن أن يعزى للسبب التالي:

تعتمد هذه العلاقات على علاقات حسابية رياضية تعبر عن الأرقام الداخلة في احتسابها بغض النظر عن حقيقتها ونوعيتها ومستوى الجودة الذي تمثله، وبالتالي فإن المقاييس التي استخدمت لاحتساب مستوى جودة الأرباح لا يمكن الاستفادة منها على مستوى الشركة الواحدة، باعتبار أن المقارنات الحسابية على مستوى الشركة الواحدة تصبح متداخلة فيما بينها بحيث لا تعكس جودة الأرباح، إلا إذا قورنت بالشركات المشابهة في نفس الصناعة، ولذلك يمكن أن تقارن هذه المقاييس بين الشركات على مستوى الصناعة، وهذا أفضل بحيث يتم تدرج الشركات ضمن فئات حسب هذه المقاييس.

ولذلك قام الباحث بتحليل المؤشرات المالية للشركات بشكل مقارن مع بعضها البعض بغرض ترتيب الشركات المساهمة العامة في قطاعي الصناعة والخدمات من خلال التذبذب في مؤشراتها والمنسوب إلى متوسطاتها الحسابية والممثل بمعامل الاختلاف والذي يعطي مقارنة أفضل بين البدائل المختلفة ذات الأوزان المختلفة (Berenson & Levine, ١٩٩٩, pp. ١٥٠-١٥١) بهدف المقارنة والتوصل إلى خلاصات حول نسب التذبذب لأعلى عشر شركات للمؤشرات المختلفة ، وقد كانت على النحو التالي:

جدول رقم (٦/١٣)

الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في نسبة المديونية

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	كهرباء اربد	٠.٢٢٥٧٧٤٨٢.
٢.	الكهرباء الأردنية	٠,٠٢١٧٤٤٧٥٢
٣.	الرأي	٠,٠٢٤٢٣٤٤١٠٦
٤.	العربية للفنادق	٠,٠٢٨٧٩٦٩١٧
٥.	الوطنية للألمنيوم	٠,٠٣٣٥٥٩٧٤
٦.	مصانع الزيوت النباتية	٠,٠٣٦٣٧٢٩٢١
٧.	السلفوكيماويات	٠,٠٣٩٥٦٩٦٦٧
٨.	الفنادق الأردنية	٠,٠٤٠٧٠٧٧٠٨
٩.	مصفاة البترول	٠,٠٥٠٠٦٥٠٥٩
١٠.	دار الدواء	٠,٠٥٤٣٥٤٤٦١

جدول رقم (٦/١٤)

الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في صافي الربح التشغيلي

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	الاتحاد للدخان	٠,٠٢٤١٣٣٧٠٦
٢.	الكابلات الأردنية	٠,٠٣٠٥٢٥٢٥٣
٣.	الألأن	٠,٠٤٥٣٠١٥٥٨
٤.	العربية للتعليم	٠,٠٥٨٥٠٩٠٦٩
٥.	الخزف	٠,٠٦١٦٣٧٧٣٣
٦.	البوتاس	٠,٠٩٧١٤٨٣٨٧
٧.	عقاركو	٠,١٠٢٧٤٨٧٥٤
٨.	الرأي	٠,١٠٩٩٧٧٩٤٣
٩.	الصناعات الكيماوية	٠,١١١٤٩٢٥٨١
١٠.	العربية للأدوية	٠,١١٢٥٤١٣٢٥

جدول رقم (٦/١٥)  
الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في صافي الربح

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	العربية للأدوية	٠,٠١٩٩٩٤٩٠١
٢.	العربية للتعليم	٠,٠٢٨٩١٤٦٣٨
٣.	الزرقاء للتعليم	٠,٠٣٢٢٩٠١٢٨
٤.	الاستثمارات العامة	٠,٠٥٩٩٣٨٧٤٦
٥.	الاتحاد للدخان	٠,٠٦٤١٤١٨٤٥
٦.	عقاركو	٠,٠٩١٣٠٠٤٧٤
٧.	الألان	٠,٠٩٩٦٥٩٧٢
٨.	الرأي	٠,١٠٨٤٢٧٧١٣
٩.	العالمية للصناعات الكيماوية	٠,١١٠٦٩٦٣٤
١٠.	الحمة الأردنية	٠,١١٣٢٢٨٩٨

جدول رقم (٦/١٦)  
الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في حجم الاهتلاكات

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	الأهلية للمراكز التجارية	٠,٠٠١٣٩٨٩٠٩
٢.	مصانع الزيوت النباتية	٠,٠٠٦١٢١٤١٨
٣.	الأردنية للتسويق	٠,٠٠٨٨١١٢٤
٤.	الاتحاد للصناعات المتطورة	٠,٠١١٢٩٦٠٦١
٥.	الإقبال للطباعة	٠,٠١٣٢٢٤٤٢٢
٦.	الاستثمارات العامة	٠,٠١٣٤٧٣٢٦٥
٧.	السلفوكيماويات	٠,٠١٥٥١٦٨٥١
٨.	المتحدة للاستثمارات	٠,٠١٥٦٠٠٢٢٨
٩.	الكابلات الأردنية	٠,٠١٩١٧٣٦٩٢
١٠.	البوتاس	٠,٠٢١٠٠٥٨٦٧

جدول رقم (٦/١٧)  
الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في صافي التدفق النقدي

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	الباطون الجاهز	٠,٠٤٢١٩٥٩٣٢
٢.	اتحاد الصناعات	٠,٣٨٧٩٢٧٨
٣.	مجمع الشرق الأوسط	٠,٤٥٠٦٨٣٤٦٥
٤.	العربية للتعليم	٠,٤٧٧٧٩٧٧٠٧
٥.	الفنادق الأردنية	٠,٥٤٨٨٤٩٤٥٤
٦.	الاتحاد لتطوير الأراضي	٠,٦٥٧٩٠٩٣٤٥
٧.	المنظفات العربية	٠,٧٨٩٧٢٠١١٤
٨.	الخزف	٠,٩٨٢٦٠٨٨٧٣
٩.	الرأي	١,١٤٦٠٥٢٢١٤
١٠.	الموارد الصناعية	١,١٥٤٩٠٤٣٨١

جدول رقم (٦/١٨)  
الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في معدل العائد على الأصول

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	الألبان	٠,٠٢٩٢٣٦٨٠٨
٢.	العربية للأدوية	٠,٠٣٣٧٣٧٣٩٩
٣.	العربية للتعليم	٠,٠٣٤٧٦٥٨٠١
٤.	العالمية للصناعات الكيماوية	٠,٠٤٣٦٤٣٦٨٥
٥.	الرأي	٠,٠٦١٤٧١١٩٢
٦.	دار الدواء	٠,١٠٠٦٩٧٨٦٢
٧.	التسهيلات التجارية	٠,١١٢٨٨٢١٧٢
٨.	الاستثمارات العامة	٠,١١٦٢٠٤٦٠٨
٩.	عقاركو	٠,١٢٠٤٦٩٠١٥
١٠.	الحمة الأردنية	٠,١٢١٥٤٩٩٨٤

جدول رقم (٦/١٩)

الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	الألبان	٠,٠٠٢٧٠٥٦٤٢
٢.	البحر المتوسط	٠,٠٠٩٥٩٦٥٦٦
٣.	الحمة الأردنية	٠,٠٤٣٠٠٥٠٥
٤.	الاسمنت	٠,٠٣٢٧٤٦٣٧٤
٥.	الشرق	٠,٠٣٦٥٠٧٣١٨
٦.	العالمية للصناعات الكيماوية	٠,٠٤٥٩٩٦٩٤٢
٧.	المتحدة للاستثمارات	٠,٠٦١٤١٨٢٧٨
٨.	التنقيب	٠,٠٦١٤٧٣٤٩٦
٩.	أمانة	٠,٠٦٦٣٨٩٧٥٥٤
١٠.	الثقة	٠,٠٦٧٣٢٣٦٥٥

جدول رقم (٦/٢٠)

الشركات العشرة الأولى الأقل تذبذباً في القيمة السوقية

الرقم	اسم الشركة	قيمة التذبذب (معامل الاختلاف)
١.	الألبان	٠,٠٢٩٢٣٦٨٠٨
٢.	العربية للأدوية	٠,٠٣٣٧٣٧٣٩٩
٣.	العربية للتعليم	٠,٠٣٤٧٦٥٨٠١
٤.	العالمية للصناعات الكيماوية	٠,٠٤٣٦٤٣٦٨٥
٥.	الرأي	٠,٠٦١٤٧١١٩٢
٦.	دار الدواء	٠,١٠٠٦٩٧٨٦٢
٧.	التسهيلات التجارية	٠,١١٢٨٨٢١٧٢
٨.	الاستثمارات العامة	٠,١١٦٢٠٤٦٠٨
٩.	عقاركو	٠,١٢٠٤٦٩٠١٥
١٠.	الحمة الأردنية	٠,١٢١٥٤٩٩٨٤

جدول رقم (٦/٢١)  
الشركات العشرة الأولى الأقل في نسبة صافي الدخل إلى التدفق النقدي

الرقم	اسم الشركة	القيمة
١.	مصفاة البترول	٠,١٥٣٧٤١٩٢٢
٢.	البحر المتوسط	٠,٢٣٣٣٦٩٥٧٩
٣.	العالمية للزيوت	٠,٢٦٩٠١٧٠٠٤
٤.	البتراء للنقل	٠,٣٣٦٩٢١٨٨٥
٥.	الدباغة الأردنية	٠,٣٥٧٢٤٩٨٢٤
٦.	البلاد للخدمات الطبية	٠,٤٤٤٦٧٥٩٦٧
٧.	الحمة الأردنية	٠,٦٠٠٧٦٦٣٠١
٨.	الاتحاد لتطوير الأراضي	٠,٦٩٨٢٣٩٠١٣
٩.	اللؤلؤة	٠,٩٧٦٢٦٣١٠٩
١٠.	المحفظة	١,٠٨٣١٣٦٩٧٤

بعد عرض نتائج تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة العامة من خلال الجداول من رقم (٦/١٣) إلى رقم (٦/٢١)، يتضح من استقراء هذه الجداول النتائج التالية:

١. نسبة التذبذب الأقل في نسبة المديونية لأحسن عشر شركات كانت في حدود ٤%، وكانت الشركات الأربع الأولى فيها من شركات الخدمات-جدول رقم (٦/١٣).
٢. نسبة التذبذب الأقل في صافي الربح التشغيلي لأحسن عشر شركات كانت في حدود ١١%، ومعظم هذه الشركات كانت من الشركات الصناعية-جدول رقم (٦/١٤).
٣. نسبة التذبذب الأقل في صافي الربح لأحسن عشر- شركات كانت في حدود ١١%، ومعظم هذه الشركات كانت من الشركات الصناعية-جدول رقم (٦/١٥).

٤. نسبة التذبذب الأقل في حجم الاهتلاكات السنوية لأحسن عشر- شركات كانت في حدود ٢%، ومعظم هذه الشركات كانت من الشركات الصناعية-جدول رقم (٦/١٦).
٥. تراوحت نسبة التذبذب الأقل في صافي التدفق النقدي لأحسن عشر- شركات بين ٤%- ١١٥%، وتعكس هذه النسب تذبذبا كبيرا بين الشركات في صافي التدفق النقدي-جدول رقم (٦/١٧).
٦. نسبة التذبذب الأقل في معدل العائد على الأصول لأحسن عشر شركات كانت لا تزيد عن حدود ١٢%، ومعظم هذه الشركات كانت من الشركات الصناعية-جدول رقم (٦/١٨).
٧. نسبة التذبذب الأقل في نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية لأحسن عشر شركات كانت لا تزيد عن حدود ٧%، ومعظم هذه الشركات كانت من الشركات الصناعية-جدول رقم (٦/١٩).
٨. نسبة التذبذب الأقل في القيمة السوقية لأحسن عشر- شركات كانت لا تزيد عن حدود ١٢%، ومعظم هذه الشركات كانت من الشركات الصناعية-جدول رقم (٦/٢٠).
٩. النسبة الأقل في نسبة صافي الدخل/التدفق النقدي لأحسن عشر- شركات كانت تتراوح بين ١٥%- ١٠٨%، وهي تعكس مدى واسعا من التذبذب بين أحسن عشر شركات، وهذا التباين الشاسع لا بد من البحث والدراسة عنه، فهو يظهر فرقا كبيرا بين الدخل المتحقق والتدفق النقدي في الشركات، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة عمل الشركة-جدول رقم (٦/٢١).

#### ٦-٤ اختبار فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** والتي تنص فرضيتها العدمية على انه " لا تتمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات التي تدقق حساباتها ".  
يظهر الجدول رقم (٦/٧) أن متوسط إجابات فئة المديرين (٣,٣٨٤٨) درجة، وأنحراف معياري بسيط (٠,٣١٨١)، ومتوسط إجابات فئة المدققين (٣,١٥٤٩) درجة، وأنحراف معياري منخفض (٠,٢٤٦١) لإجمالي مؤشرات جودة الأرباح الواجب توفرها في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، وهذين المتوسطين اقل من (٣,٨) درجة، مما يعني أن الأرباح المعلنة في التقارير المالية لا تتمتع بجودة عالية، ولهذا نقبل الفرضية



العدمية والتي تنص على أن الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية لا تتمتع بجودة عالية من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات التي تدقق حساباتها.

**الفرضية الثانية:** والتي تنص فرضيتها العدمية على انه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات فئتي الدراسة فيما يتعلق بمدى تمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية بجودة عالية". يظهر الجدول رقم (٦/٧) أن قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) (٠,٠٠٠)، وهي تقل عن (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققين الخارجيين) حيال إجمالي مؤشرات جودة الأرباح الواجب توفرها في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، مما يعني وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة فيما يتعلق بجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، ولهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات فئتي الدراسة فيما يتعلق بمدى تمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية بجودة عالية.

**الفرضية الثالثة:** والتي تنص فرضيتها العدمية على انه " لا توجد علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية ". من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/٩) يظهر من وجهة نظر فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) وجود علاقة بين إجمالي العوامل المستقلة والمرتبطة بخصائص الشركات وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بلغ (٠,٥٩٤)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٣٥٣) من وجهة نظر المديرين، بينما كان معامل الارتباط (R) (٠,٥٧٣)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٣٢٩) من وجهة نظر المدققين، وقد بلغت قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (ت) للمديرين والمدققين (٠,٠٠٠ ، ٠,٠٠٠) على التوالي، وهما اقل من (٠,٠٥)، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة وجودة الأرباح في التقارير المالية للشركات، ولذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين).

**الفرضية الرابعة:** والتي تنص فرضيتها العدمية على انه " لا توجد علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي ".  
يتضح من الجدول رقم (٦/١٠) وجود علاقة بين إجمالي العوامل المستقلة والمرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي وجودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بلغ (٠,٥٢٨)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٢٧٩)، وقد بلغت القيمة الاحتمالية (P) لاختبار (T) المحسوبة للمديرين (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب تدقيق الحسابات وجودة الأرباح في التقارير المالية للشركات من وجهة نظر المديرين، ولذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكاتب التدقيق من وجهة نظر المديرين. بينما كانت القيمة الاحتمالية (P) المحسوبة باستخدام اختبار (ت) للمدققين تساوي (٠,٢٥٦)، وهي أكبر من (٠,٠٥)، ولهذا نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي من وجهة نظر المدققين، علماً أن قيمة معامل الارتباط (R) كانت (٠,٥٧٣)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٣٢٩) من وجهة نظر المدققين.

**الفرضية الخامسة:** والتي تنص فرضيتها العدمية على انه " لا يوجد اختلاف بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي ".  
من خلال استقراء النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/١١) لنتائج اختبار تحليل التباين المتعدد (Univariate Analysis of Variance) يتضح عدم وجود اختلاف بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين) على علاقة المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة (حجم الشركة، بيئة الشركة، دور لجنة التدقيق، مؤشرات الشركة المالية) بجودة الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، إذ إن قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) تساوي (٠,٣٢٤) وهي أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في علاقة المتغيرات المرتبطة

بخصائص الشركة بجودة الأرباح التي تعلنها الشركات بين فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة والمدققين الخارجيين)، ولذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد اختلاف بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية. أما بالنسبة لإجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب التدقيق، ومن خلال استقراء قيمة (P) الاحتمالية المحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) والتي تساوي (٠,٠٠٤)، وبما أنها أقل من (٠,٠٥)، فهذا يعني أن هناك اختلافاً في علاقة إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب التدقيق (جودة التدقيق، وارتباط المكتب بمكتب أجنبي، وتقديم المكتب للخدمات الاستشارية) بجودة الأرباح ذي دلالة إحصائية يعزى لنوع القطاع (فئتي الدراسة)، ولذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي".

وبالنسبة للخصائص المرتبطة بالشركة ومكتب تدقيق الحسابات معاً، يتبين من خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٦/١١)، أن قيمة (P) الاحتمالية للعوامل المستقلة معاً والمحسوبة باستخدام اختبار (Univariate Analysis of Variance) والتي تساوي (٠,٠٠٠)، وبما أنها أقل من (٠,٠٥)، فهذا يعني أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية يعزى لنوع القطاع (فئتي الدراسة) في علاقة إجمالي المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة ومكتب التدقيق بجودة الأرباح، ولذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد اختلاف ذي دلالة إحصائية بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات".

وفي سياق التعليق على نتائج الدراسة بعد تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، يمكن أن يقدم

الباحث المبررات التالية:

كانت متوسطات إجابات المديرين أعلى من متوسطات إجابات المدققين حيال جودة الأرباح في التقارير المالية المعلنة في التقارير المالية لها سواء على المستوى الكلي أم على المستوى الجزئي لمؤشرات جودة الأرباح، وربما يرجع ذلك لتحيز فئة المديرين إلى القوائم التي تصدر عنها وعن البيانات التي تحتويها باعتبارها أحد

المخرجات الرئيسة للقرارات والمبادئ والإجراءات التي يتم استخدامها من قبلهم في إعدادها. وفي المقابل تعكس درجة أعلى من التحفظ لدى فئة المدققين حيال جودة الأرباح في أرباح الشركات المساهمة التي يدققونها.

يجب أن يتم تحليل جودة أرباح الشركة في ضوء مقارنتها بالشركات المشابهة في نفس الصناعة، لأن الاعتماد على تحليل بيانات الشركة فقط وإيجاد مستويات التذبذب في الأرباح وبناء العلاقات الرياضية الأخرى بين أرقام نفس الشركة على المستوى الأفقي أو العمودي، قد يعطي معلومات مضللة لسبب بسيط وهو أن البيانات التي يعتمد عليها التحليل قد تكون صورية وغير حقيقية، نتيجة الأساليب والإجراءات والمفاهيم التي تستخدم من قبل الإدارة في إدارة أرباح الشركة. لذلك يجب بناء التحليلات والعلاقات الرياضية والحسابية في ضوء المقارنة مع الشركات المماثلة.

ومما يلفت النظر في النتائج هو اتفاق فئتي الدراسة (المديرين والمدققين) على أهمية وعلاقة خصائص الشركة بجودة أرباح الشركة، بينما كان هناك عدم اتفاق بينها على أهمية وعلاقة خصائص مكتب التدقيق بجودة الأرباح المعلنة في التقارير للشركة. إذ أشار المديرين إلى وجود علاقة، في حين نفى المدققون وجود مثل العلاقة، ولعل ذلك يرجع إلى رغبة مدققي الحسابات في إبعاد أنفسهم عن تحمل المسؤولية حيال مستوى جودة الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة، واعتبارها مسؤولية خاصة تقع فقط على عاتق الإدارة فيها.

## الفصل السابع نتائج الدراسة والتوصيات

١-٧ نتائج الدراسة

٢-٧ النموذج المقترح لقياس جودة الأرباح في التقارير المالية وعلاقتها

بخصائص الشركة ومكاتب تدقيق الحسابات.

٣-٧ التوصيات

## ١-٧ نتائج الدراسة

بعد تحليل نتائج بيانات عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، يمكن أن نلخص نتائج الدراسة على

النحو التالي:

لا تتمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات التي تدقق حساباتها، بل أشار المدبرون والمدققون الخارجيون إلى مستوى متوسط من تمتع الأرباح بمؤشرات جودة الأرباح في الأرباح التي تعلنها الشركات.

تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات فئتي الدراسة (الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين) فيما يتعلق بمدى تمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية بجودة عالية. أشار المدبرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون إلى مستوى متوسط من تمتع الأرباح بمؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالخصائص النوعية للأرباح.

لم يتفق المدبرون والمدققون على مستوى توفر مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بالملاءمة في الأرباح المعلنة بالتقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، فقد أشار المدبرون إلى مستوى متوسط من الملاءمة والمدققون إلى مستوى منخفض من الملاءمة في الأرباح.

لم يتفق المدبرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون على مستوى توفر مؤشرات جودة الأرباح في الأرباح المعلنة بالتقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية والمرتبطة بالموثوقية، فقد أشار المدبرون إلى مستوى متوسط من الموثوقية، والمدققون إلى مستوى منخفض من الموثوقية في الأرباح التي تعلنها الشركات.

أشار المدبرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون إلى مستوى متوسط من تمتع الأرباح بمؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بخصائص التطبيق العملي للسياسات المحاسبية.

كان مستوى عقلانية التقديرات المحاسبية وثباتها في الأرباح المعلنة متوسطا من وجهة نظر المدبرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين.

أشار المدبرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون على توفر مؤشرات جودة الأرباح

المرتبطة بمستوى متوسط بحرص الشركات على استخدام الطرق الدارجة في السوق وثباتها في الأرباح المعلنة بالتقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

كان مستوى جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي في الأرباح المعلنة متوسطا من وجهة نظر المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين.

أشار المديرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون إلى مستوى متوسط من الاعتراف بالإيرادات المصاريف في الأرباح المعلنة.

كان مستوى توفر مؤشرات جودة الأرباح المرتبطة بحرص الشركات على استخدام التصنيف المحاسبي وثباته في الحسابات المستخدمة في احتساب الأرباح المعلنة في الأرباح المعلنة بالتقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية مستوى متوسطا من وجهة نظر المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين.

أشار المديرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون إلى عدم وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وكل من حجم الشركة ومؤشرات المالية للشركة.

أشار المديرون في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققون الخارجيون إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وكل من البيئة التي تعمل بها الشركة ودور لجنة التدقيق في الشركة.

لا يوجد اختلاف بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين حول علاقة المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركة (حجم الشركة، وبيئة الشركة، ودور لجنة التدقيق، ومؤشرات الشركة المالية) بجودة الأرباح التي تعلنها الشركات المساهمة العامة على المستوى الجزئي.

لا يوجد اختلاف بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين على وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص الشركة المساهمة العامة الأردنية على المستوى الكلي.

يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي، فقد أشار المديرون إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير

المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكاتب التدقيق، في حين أشار المدققون الخارجيون إلى عدم وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخصائص مكتب تدقيق الحسابات الخارجي.

أشار المديرون إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وكل من جودة التدقيق وارتباط المكتب بمكتب حسابات أجنبي وتقديم المكتب لخدمات غير تدقيقية. أشار المدققون إلى عدم وجود علاقة بين جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وكل من جودة التدقيق وارتباط المكتب بمكتب حسابات أجنبي وتقديم المكتب لخدمات غير تدقيقية.

هناك اختلاف بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين في علاقة المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب التدقيق (جودة التدقيق، وارتباط المكتب بمكتب أجنبي، وتقديم المكتب للخدمات غير التدقيقية) بجودة الأرباح ذي دلالة إحصائية يعزى لنوع القطاع (فئتي الدراسة) على المستوى الجزئي. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات حول علاقة جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بخصائص الشركات المساهمة العامة الأردنية ومكاتب تدقيق الحسابات" معاً، إذ يوجد اختلاف في درجة العلاقة بين العوامل المستقلة مجتمعة (خصائص الشركة وخصائص مكتب تدقيق الحسابات) والمتغير التابع (جودة الأرباح) يعزى لنوع القطاع.

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع والمرتبطة بخصائص الشركة على المستوى الجزئي، يعزى لتأثير القطاع -نوع الفئة- فيما يتعلق بحجم الشركة والبيئة التي تعمل بها الشركة ودور لجنة التدقيق والمؤشرات المالية للشركة.

لا يوجد هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع يعزى إلى تأثير القطاع-نوع الفئة- فيما يتعلق بإجمالي المتغيرات المستقلة المرتبطة بالشركة.

يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين في علاقة المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب التدقيق على المستوى الجزئي، يعزى لتأثير القطاع -نوع الفئة- فيما



يتعلق بجودة التدقيق وارتباط المكتب بمكتب تدقيق أجنبي وتقديم المكتب للخدمات غير التدقيقية. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المديرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدققين الخارجيين في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع يعزى إلى تأثير القطاع-نوع الفئة- فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة المرتبطة بمكتب تدقيق الحسابات على المستوى الكلي.

#### ٧-٢ النموذج المقترح لتقييم جودة الأرباح في التقارير المالية وعلاقتها بخصائص الشركة ومكاتب تدقيق الحسابات.

بعد تطبيق وتحليل أداة الدراسة، يمكن للباحث أن يعدل ويطور نموذج الدراسة بإدخال المتغيرات الهامة ذات العلاقة بجودة الأرباح واستثناء المتغيرات غير الهامة بجودة الأرباح في ضوء علاقتها بخصائص الشركة وخصائص مكتب تدقيق الحسابات، ولم يرغب الباحث في وضع نموذج الدراسة في صورة معادلة رياضية قد تكون مضللة وصعبة التطبيق لأن معظم المتغيرات التي سوف تكون فيها هي متغيرات نوعية وغير كمية وبالتالي لا بد لمستخدم النموذج الرياضي من أن يقوم بتقديرها. لذلك اقترح الباحث ان يضع وأن يحدد أهم المعايير والأسس والإجراءات التي يمكن إتباعها في النموذج المقترح لتقييم وقياس جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة بحيث يستطيع مستخدم النموذج الخروج بانطباع مقبول حول مستوى جودة الأرباح في الشركة محل الدراسة. ولذلك يصبح نموذج تقييم جودة الأرباح على النحو التالي:

#### متطلبات تطبيق النموذج:

مستخدم النموذج: يجب على مستخدم النموذج الذي يقوم بتطبيق النموذج أن يتصف بالخبرة العملية والعلمية، وأن يكون ملماً ومدركاً لأبعاد ومفاهيم جودة وإدارة الأرباح وتعليمات الإفصاح، وأن يكون قارئاً جيداً للتقارير المالية للشركات، وأن يكون قادراً على إجراء التحليلات اللازمة للشركة محل التحليل ومقارنتها مع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

الشركة: يجب أن توفر الشركة التي يتم تطبيق النموذج عليها المعلومات المالية اللازمة، وأن تتصف ببياناتها بالشفافية والإفصاح الكامل عن الأحداث والتغيرات التي حدثت فيها، وأن تقدم المرونة والتعاون الكافيين مع مستخدم النموذج.

الصناعة: يجب أن يتوفر في السوق والصناعة التي تعمل فيها الشركة محل التحليل معلومات كافية عن

الظروف المستقبلية والتحديات والفرص التي تواجه الصناعة، وخصوصا في ظل تحديات العولمة الاقتصادية والمالية التي تجتاح العالم.

مدقق الحسابات: يجب على مدقق الحسابات أن يتصف بالاستقلالية والحياد، وأن يبدي رأيه في جودة أرباح الشركة من حيث تكرارها واستمراريتها والتذبذب فيها، وان يشير إلى حجم الفرق بين صافي الربح التشغيلي وصافي التدفق النقدي من العمليات.

لجنة التدقيق في الشركة: يجب على لجنة التدقيق في الشركة أن تقدم تقريرا بجودة أرباح الشركة من حيث استمراريتها وحجم المستحقات فيها، والفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي، واهم التغيرات التي قامت بها إدارة الشركة، واهم الاختلافات بين إدارة الشركة ومدقق الحسابات، كما يجب أن يتصف أعضاء لجنة التدقيق بالكفاءة العلمية والعملية، والاستقلالية، وان يكونوا على وعي ودراية بالمهام والمسؤولية الملقاة على عاتقهم حيال جودة أرباح الشركة بشكل خاص وبتقاريرها المالية بشكل عام.

#### أهداف النموذج:

يهدف هذا النموذج إلى تحقيق الأهداف التالية:

تعريف المديرين والمدققين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية على مؤشرات جودة الأرباح، وأبعاد إدارة الأرباح وآثارها على أرباح ونتائج الشركة.

إكساب المديرين والمدققين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية القدرة والمهارة على تقييم جودة الأرباح ومؤشراتها.

تعريف مستخدمي القوائم المالية بأهمية البعد النوعي والبعد البيئي الذي تعمل فيه الشركة عند تحليل أرباح الشركة.

توفير أرضية ملائمة لبناء نماذج مستقبلية تخص كل شركة في ضوء المقارنة مع الشركات المشابهة في نفس الصناعة، تسهل على المستخدمين اتخاذ قراراتهم الاقتصادية حول أوضاع الشركة.

#### الجوانب التطبيقية

نموذج تقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة:

الجوانب النوعية والتطبيقية لجودة الأرباح:		
الرقم	العبرة	دقة العبارة (٥ - ١)
	تميزت الأرباح المعلنة للشركة بالثبات خلال السنوات الخمس الأخيرة.	
	يرتبط النمو في أرباح الشركة بالنمو في العمليات الفعلية لها.	
	لا تتميز الخسائر التي تحققها الشركة في السوق بالاستمرارية.	
	توفر الشركة معلومات كافية وحديثة عن أرباحها.	
	هناك استقرار في أسعار أسهم الشركة في السوق.	
	تعتبر الأرباح الحالية للشركة مؤشرا قويا عن الأرباح المستقبلية لها.	
	توفر الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركة معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.	
	تلبى التقارير المالية الصادرة عن الشركة حاجات مستخدمي القوائم المالية.	
	الإفصاحات الواردة في تقارير الشركة أعلى من متطلبات القوانين.	
	تتميز الإفصاحات التي تعرضها الشركة في تقاريرها حول الأرباح بالشفافية.	
	لا يوجد التزامات متوقعة على الشركة لا تظهر في تقاريرها المالية.	
	توفر إمكانية المقارنة بين أرقام الأرباح للشركة عبر السنوات معلومات دقيقة.	
	توفر إمكانية المقارنة بين أرقام الأرباح للشركة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة معلومات دقيقة.	
	لا تشكل نسبة أرباح إعادة تقييم الأصول نسبة كبيرة من صافي أرباح الشركة.	
	معظم أرباح الشركة تعتبر من الأرباح التشغيلية ومن العمليات المتكررة.	
	الفرق بين أرباح الشركة من العمليات التشغيلية وصافي التدفق النقدي ليس كبيرا.	

	أرباح الشركة ناجمة عن مبيعات نقدية.
	لا تشكل المبيعات الآجلة والمبيعات بالتقسيط نسبة كبيرة من إيرادات الشركة.
	تتفق الأرباح المعلنة للشركة مع توقعات المحللين ومع متوسط الصناعة.
	تفصح الشركة عن القيمة الجارية لأصولها والتزاماتها.
	تخضع أصول الشركة لفحوصات الانخفاض في القيمة.
<b>ادارة الأرباح في الشركة:</b>	
	لا توجد فروق جوهرية بين الأرباح المعلنة والأرباح المخطط لها من قبل الإدارة.
	لا ترتبط حوافز الإدارة في الشركة بحجم الأرباح التي تحققها الشركة.
	لا تستخدم الشركة الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح.
	لا تعرض الشركة القوائم المالية المستقبلية المتوقعة بصورة توهم القارئ بانطباع مظلل.
	لا يعتبر استخدام المخصصات من الممارسات الشائعة في الشركة لتجميل الأرباح.
	لا تطبق الشركة المعايير المحاسبية الجديدة قبل الشركات الأخرى لتحقيق منافع متوقعة.
	تتصف المبادئ والسياسات المتبعة في احتساب الأرباح في الشركة بالثبات والاستقرار.
	هناك عقلانية في التقديرات المحاسبية المتبعة في حسابات الشركة.
	لا تختلف طرق احتساب المخصصات والتقديرات المحاسبية في الشركة من سنة لأخرى.
	ليس هناك اتجاه غير عادي في حساب الديون المشكوك فيها في الشركة في السنوات الأخيرة.
	لا يزداد حجم المخصصات في السنوات التي تحقق فيها الشركة أرباحاً أكثر.
	تتفق مخصصات الشركة التي تعلنها مع متوسط الصناعة.
	تعتبر مخصصات الديون المشكوك فيها والمخزون كافية.
	تحرص إدارة الشركة على إظهار الأرباح على حقيقتها.
	تحرص الشركة على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق.
	لا تلتزم الشركة بالمبادئ المحاسبية إذا توقع أن المدقق سيعتبر ذلك أمراً غير ذي أهمية.
	ليس هناك اختلاف جوهري بين التقديرات التي تقوم بها إدارة الشركة وتقديرات المدقق.

	لا يوجد فرق كبير بين صافي دخل الشركة وصافي الدخل الخاضع للضريبة لها.
	كان للتغيرات في المبادئ والطرق المحاسبية أثر قليل على التغير في أرباح الشركة.
	كان لتسجيل أصول والتزامات الشركة بالقيمة العادلة اثر قليل على أرباح الشركة.
	لا تحتوي تقارير مجلس الإدارة وتحليلات الإدارة وافصاحاتها على معلومات معقدة.
	تعرض الشركة التقارير المستقبلية المتوقعة للأرباح مع تقاريرها المالية.
	تقوم الشركة بإعداد قوائم الأرباح المتوقعة بما يتفق والمعايير الدولية.
	تفصح الشركة عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
	يكون هناك بضاعة مباعة في حسابات الشركة وما تزال بحوزتها ولم يتم الإفصاح عنها.
	تقدم الشركة في تقاريرها المالية وافصاحاتها معلومات عن جودة واستمراريتها أرباحها.
	يتم استخدام سياسات متحفظة عند الاعتراف بالإيرادات في الشركة.
	يتم الاعتراف بجميع المصاريف والخسائر المستقبلية والإفصاح عنها في الشركة.
	يتم مقابلة الإيرادات بالمصروفات بحياد ومعقولة في الشركة.
	يتم الاعتراف بالإيراد في الشركة بالرغم من وجود حق الإرجاع.
	لا تقوم الشركة بتأخير أرباحها للربع الأخير من السنة لتحسين النتائج المعلنة.
	لا يكون حجم المبيعات في الشركة اكبر قبل نهاية الفترة المالية.
	لا يتم تغيير تصنيف الأصول من سنة لأخرى في الشركة.
	لا يتم تغيير تصنيف الإيرادات والمصروفات من سنة لأخرى في الشركة.
	لا تقوم الشركة بتصنيف الأرباح كبنود تشغيلية وغير تشغيلية.
<b>خصائص الشركة:</b>	
	لا تعتبر الشركة من الشركات ذات التكنولوجيا المتطورة.
	تعمل الشركة في بيئة محيطة تمتاز بالاستقرار.
	تتميز المنافسة التي تعمل فيها الشركة في السوق بالمنافسة الشديدة.
	لا تشكل الأصول غير الملموسة جزءا كبيرا من أصول الشركة.

لا تتعامل الشركة بالتجارة الإلكترونية بشكل كبير.	
تلتزم الشركة بالوفاء بما عليها من عقود الدين والالتزامات.	
تراقب لجنة التدقيق أية تعديلات تحدث على أرباح الشركة قد تؤدي إلى تحسين الحوافز الممنوحة لإدارة الشركة.	
يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة بالمؤهلات العلمية اللازمة والكافية.	
يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة باستقلالية وحياد في مراقبة التقارير المالية.	
تراقب لجنة التدقيق في الشركة جودة الأرباح وتناقش مدقق الحسابات في القضايا التي تظهر.	
يناقش مدقق الحسابات مع لجنة التدقيق أية حالة يشك فيها بقيام الشركة بإدارة الأرباح.	
لا يعتبر حجم المديونية في ميزانية الشركة كبير مقارنة بالصناعة.	
نسبة الدخل من العمليات إلى التدفق النقدي من العمليات مقارنة بالصناعة من أحسن عشر شركات.	
نسبة التذبذب (معامل الاختلاف) في صافي الربح التشغيلي للشركة من أقل عشر شركات.	
نسبة التذبذب (معامل الاختلاف) في صافي ربح الشركة من أقل عشر شركات.	
نسبة التذبذب (معامل الاختلاف) في صافي التدفق النقدي من العمليات في الشركة من أقل عشر شركات.	
نسبة التذبذب (معامل الاختلاف) في نسبة معدل العائد على الأصول في الشركة من أقل عشر شركات.	
نسبة التذبذب (معامل الاختلاف) في نسبة القيمة السوقية للشركة من أقل عشر شركات.	
<b>خصائص مكتب تدقيق الحسابات:</b>	
يعتبر مكتب التدقيق الذي تتعامل معه الشركة من المكاتب الكبرى في المملكة.	
يرتبط مكتب التدقيق الذي يدقق حسابات الشركة بمكتب تدقيق أجنبي مشهور.	
لا يقدم مكتب التدقيق للشركة خدمات استشارية وغير تدقيقية كبيرة الحجم.	

يتوفر لدى مستخدمي القوائم المالية للشركة بقدرة مدقق حسابات الشركة الخارجي على اكتشاف جميع التجاوزات التي تحدث فيها.
يحتوي تقرير مدقق الحسابات إشارات واضحة عن جودة أرباح الشركة.
حجم الاختلافات مع مدقق حسابات الشركة ليس له اثر كبير على أرباح الشركة لو تم الأخذ بمقترحات المدقق.
المجموع العام لتقرير تقييم مستوى جودة الأرباح في تقارير الشركة المالية

### مقياس تقييم النموذج:

جودة أرباح الشركة = (مجموع بنود النموذج / ٤٠٠) × ١٠٠%

مستوى جودة الأرباح: من خلال المقياس المقترح في الدراسة.

### المقياس المقترح لمستويات جودة الأرباح

البيان	مستوى جودة الأرباح	الوزن بالدرجات ( من ٥ درجات )	الوزن بالنسبة المئوية
المستوى الأول	عال	٣,٥ فأكثر	٧٠% فأكثر
المستوى الثاني	متوسط	من ٣ وقل من ٣,٥ درجة	من ٦٠% وقل من ٧٠%
المستوى الثالث	منخفض	اقل من ٣ درجة	اقل من ٦٠%

### ٣-٧ التوصيات:

بعد اختبار العوامل والمؤشرات المرتبطة بجودة الأرباح وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات، يرى الباحث ضرورة توفير البيئة المناسبة والملائمة للأطراف المستخدمة للتقارير المالية حتى تستطيع القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة والرشيده حول أداء الشركات وأرباحها، بصورة تساهم في

بناء سوق مالية واقتصادية فاعلة، ويكون ذلك من خلال ضمان مستوى عال من الجودة في الأرباح المعلنة، ولتحقيق هذا الأمر يوصى الباحث بما يلي:

ضرورة أن تقوم الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق تمتاز بالكفاءة والفاعلية والاستقلالية والنزاهة، تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحيتين العلمية والعملية بحيث يتشكل لدى اللجنة نوع من التنوع التكاملي بين أعضاء اللجنة، وأن يتم منح لجنة التدقيق الصلاحيات الكاملة لممارسة أعمالها في الرقابة على جودة أرباح الشركة باعتبارها الجهة المسؤولة عن تقييمها.

على لجنة التدقيق في الشركة أن تبدي رأيها في جودة أرباح الشركة بعد أن تقدم تقريراً مفصلاً بممارسات إدارة الأرباح التي قامت بها إدارة الشركة، وأهم الاختلافات التي تمت مع مدقق الحسابات الخارجي، وأن تحاول فهم دوافع وسلوك الإدارة من خلال الوقوف على الأبعاد الأخلاقية السلوكية لممارسات إدارة الأرباح في الشركة.

ضرورة أن توفر إدارة الشركة للمستثمرين الإفصاح الملائم عن أوضاع الشركة من خلال قوائم مالية شفافة ذات مصداقية لها قابلية للمقارنة، وأن تقوم بإعداد المعلومات المالية الواردة في تقارير الشركة في ضوء احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وأن تقوم بالإفصاح عن الأتعاب التي تقدم لمدقق الحسابات الخارجي والتي لا ترتبط بخدمات التدقيق، والصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة.

ضرورة قيام مدقق الحسابات بإبداء رأيه في جودة أرباح الشركة، فهو الأقدر على ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركة، والأكثر حيادية ونزاهة، وأن يعمل على تقليل فجوة التوقعات بين المدقق والمستثمرين من خلال الوقوف على دوافع إدارة الأرباح في الشركة، وخصوصاً في ظل المدى الذي توفره لهم المعايير المحاسبية.

على مستخدمي القوائم المالية التعامل مع الأرباح التي تعلنها الشركات بعناية وحذر، وأن يتوخوا الحذر حول جودة الأرباح فيها، وخصوصاً في الفترات التي تحدث فيها تغيرات في الشركة سواء ارتبطت بإدارة الشركة أم بمدقق حساباتها أو بهيكلتها وطبيعتها أعمالها.

ضرورة قيام المستثمرين بفحوصات أكثر دقة للقوائم المالية وإجراء التحليلات المالية في ضوء البيئة الكلية التي تعمل بها الشركة، بحيث يتم أخذ التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالشركة من فرص وتهديدات في الحسبان، وأن يتم تحليل أرباح الشركة في ضوء المقارنة والنظرة الكلية مع الشركات المشابهة في نفس الصناعة، وأن يتم أخذ البعدين الكمي والنوعي للأرباح في الحسبان عند إجراء التحليل، فالبيانات الكمية قد



تكون مضللة في بعض الأحيان، وان يعلموا بأن الشركات التي تقوم باستخدام سياسات متحفظة لا يعني ذلك بالضرورة جودة أرباحها.

ضرورة تطوير معايير محاسبية- وخصوصا في ظل التطور الكبير في شركات المعلوماتية، تقدم مقاييس أفضل للأداء تعبر عن الحقيقية الاقتصادية لأوضاع الشركة، وتحد من مدى حرية التصرف الممنوحة لممارسة إدارة الأرباح، وتوفر معلومات مفيدة تركز على القيمة الحالية، وتمتاز بالثقة والمصداقية اللازمة والأساسية لقيام أية سوق فاعلة.

## المراجع

أولاً: المراجع العربية:

بورصة عمان، سوق الأوراق المالية، النشرة الإحصائية الشهرية، عدد ١٢٢ آذار، ٢٠٠٣، دائرة الأبحاث والعلاقات الخارجية، عمان.

حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٢، التقارير المالية "أسس الإعداد والعرض والتحليل" الدار الجامعية، الإسكندرية. حنان، رضوان حلوة، ٢٠٠٣، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

الخلايلة، محمود عبد الحليم، ١٩٩٨، التحليل المالي باستخدام البيانات المالية، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان.

دهمش، نعيم، ١٩٩٥، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما- قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية النظرية والعملية، المكتب الاستشاري، عمان.

— آذار، ٢٠٠١، تسييس المعايير المحاسبية، مجلة المدقق، العدد ٤٦، عمان.

الراوي، خالد ويوسف سعادة، ٢٠٠٠، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

الشيرازي، عباس، ١٩٩٠، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل، الكويت.

عودة، احمد واحمد الخطيب، ١٩٩٤، "التحليل الإحصائي في البحوث التربوية، دراسة وصفية تحليلية" طبعة ثانية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٩، عمان.

غرايبة، فوزي وآخرون، ١٩٨١، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية: عمان.

مطر، محمد، ٢٠٠٣، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

مميز عبد الله، ٢٠٠٠، "الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS)"، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر.

هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٤، تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤، صادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بالإستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢، بورصة عمان.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

Al-Rai K. Ziad And Dahmash Naim, ١٩٩٨ " The Effects Of Applying International Accounting And Auditing Standards To The Accounting Profession In Jordan", Advances In International Accounting, (Supplement ١).

Becker; C.; M. Defond; J. Jiambalvo; And K. R. Subramanyam. ١٩٩٨. "The Effect of Audit Quality on Earnings Management". Contemporary Accounting Research, Vol.١٥, Issue No.١.

Belkaoui R. Ahmed, ٢٠٠٠, Accounting Theory, Forth Edition, Business Press.

Beneish D. Nessod; And Vargus E. Mark, October ٢٠٠٢," Insider Trading, Earnings Quality, And Accrual Mispricing", The Accounting Review, Vol. ٤.

Berenson M; and D. Levine, ١٩٩٩, Basic Business Statistics, Concepts and Application, Seventh Edition, Prentice Hall. New Jersey.

Bhat N. Vasanthakumar, ١٩٩٦, "Banks And Income Smoothing An Empirical Analysis", Applied Financial Economics, Issue ٦.

Bricker; R.; G.; Previts; T. Robinson; and S. Young. ١٩٩٥. "Financial Analyst Assessment of Company Earning Quality". Journal Of Accounting, Auditing And Finance.Vol. ١٠ Issue ٣.

Burgstahler; D.; and I. Dichev. (December) ١٩٩٧."Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses". Journal of Accounting and Economics Vol. ٢٤.

Camelback Research Alliance Inc. March ٢٠٠٢, "Quantitative Analysis of Earnings Quality: the Earnings Quality Factor Model", [www.camelbackra.com](http://www.camelbackra.com).

Chan K.; Chan L.; Jegadeesh N. And J. Lakonishok; November ٢٠٠٢, "Earnings Quality and Stock Returns", Working Paper At National Taiwan University.

Clikeman M. Paul, November ٢٠٠٢, "The Quality Of Earnings In The Information Age",

Issue In Accounting Education. Vol.١٧, No.٤.

Corporate Board, ٢٠٠٣, "Guidance Offered For Board and Audit Committees", Corporate Board, Vol.٢٤ Issue ١٤٠.

Dechow P. & I. Diechow, December ٢٠٠١, "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", Working Paper at University of Michigan Business School.

Dechow. P. Sloan; And A.Sweeney. (April)١٩٩٥. "Detecting Earnings Management", The Accounting Review ,Vol. ٧٠.

Deloitte &Touch, ٢٠٠٢, "Integrity & Quality ", [http://www. Debate. Com/dtt/cda/doc/content \ dtqe find \(١\) pdf.](http://www.Debate.Com/dtt/cda/doc/content\dtqe\find(١).pdf)

Duncan R. James, November ٢٠٠٢, "Quality of Earnings and Accounting Estimates: A Case of Decisions", Issue in Accounting Education. Vol.١٧, No.٤.

Ebrahim Ahmed, October ٢٠٠١, "Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence", Working Paper Presented at Rutgers University.

Elliott Barry And Jamie Elliott, ٢٠٠٢, Financial Accounting & Reporting, Sixth Edition, Prentice Hall.

Entwistle; G. and F.; Philips, ٢٠٠٣, "Relevance, Reliability, and the Earnings Quality Debate", Issues In Accounting Education, Vol. ١٨, No. ١.

Epstein; B & A. Mirza, ٢٠٠٠. IAS, Interpretation and Application of International Accounting Standards ٢٠٠٠, First Edition, John Wiley & Sons .Inc.

Fluke; Cecily J., ٦/١٠/٢٠٠٢, "Quantifying Earnings Quality", Forbes, Vol.١٦٩ Issue ١٣.

Frankel R.; Johnson M. & K. Nelson, January ٢٠٠٢, "The Relation between Auditors` Fees For Non –Audit Services and Earnings Quality" The Accounting Review Issue ٧٧ (Supplement).

Glautier; M. & B. Underdown, ٢٠٠١, Accounting Theory and Practice, seventh edition

. Prentice Hall.

Godfrey M. Jane and Jones I. Kerrie, (١٩٩٩)" Political Cost Influence on Income Smoothing via Extraordinary Items Classification", Accounting and Finance Issue ٣٩.

Healy; P. And J. Wahlen, (December)١٩٩٩. "A Review Of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting". Accounting Horizons , Vol. ١٣.

Hendriksen S. Eldon & Breda F. Van Michael, ١٩٩٢, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin McGraw-Hill, Inc.

Henry, D. May ٢٠٠١, "The Numbers Game", Business week, Issue ١٤.

Henry, D. Spring ٢٠٠٣, "Cleaning Up The Numbers", Business Week, Item ٠٠٠٧٧١٣٥, Bonus Issue. ٣٨٢٦A .

Hicks: J. R., ١٩٤٦, Value and Capital, Oxford Claredon Press.

Hodge; F., ٢٠٠٣, "Investors' Perceptions Of Earnings Quality, Auditor Independence, And The Usefulness Of Audited Financial Information", Accounting Horizons, supplement, Vol.١٧.

Hoitash, Krishnan and Sankaraguruswamy; July ٢٠٠٢, "Earnings Quality And Price .Quality", Working Paper, Ruteger University And Georgetown University

Isaac C Hunt Jr., Jul. /Aug ٢٠٠١, "Special Report: The Importance Of Quality Of Earnings-Financial Reporting Challenges", The CPA Letter, New York, Vol.٨١, Issue ٦.

Jackson, Scot B., Pitman, Marshall K., July٢٠٠١ "Auditors And Earnings Management", CPA Journal. Vol. ٧١ Issue ٧.

Joo; So-Hun; Grable; John E. ١٩٩٩, "Developing A Model For The Determinants Of Financial Satisfaction: An Exploratory Study". Consumer Interests Annual, Issue ٤٥.

Kahn; Jeremy, ٦/٢٤/ ٢٠٠٢, "Earnings Trust But Verify", Fourtune, Item: ٠٠١١٥٨٢٥٩.Vol. ١٤٥, Issue ١٣.

Kamp Bart, November ٢٠٠٢, "Earning Quality Assessment By A Sell-Side Financial Analyst", Issue In Accounting Education. Vol.١٧, No.٤.

Kenneth; A. and J. Rockness, Spring ١٩٩٩, "The Ethics of Managing Earnings: An Empirical Investigation", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. ١٣, No. ١.

Kieso E. Donald; Weygant J. Jerry & Warfield D. Terry, ٢٠٠١, Intermediate Accounting, Tenth Edition. John Wiley & Sons. Inc.

Kirschengeiter; M. & Nahum Melumad, June ٢٠٠٢, " Earnings Quality And Smoothing ". Working Paper Columbia University.

Lerach S. William, ٢٠٠١, "The Alarming Decline In The Quality Of Financial Reporting And Upsurge In Securities Fraud", William S. Lerach / Milberg Weiss Bershad Hynes & Lerach Llp.

Lev; B., & P. Zarowen, ١٩٩٩, "The Boundaries of Financial Reporting and How to Expand Them", Journal of Accounting Research, Vol. ٣٧.

Lev; B.; and D.Nisim, ٢٠٠٢, "Taxable Income As Indicator Of Earnings Quality", Working Paper At New York University And Columbia University.

Levitt, A.; March ١٩٩٨, "The Importance of High Quality Accounting Standards", Accounting Horizons, Vol. ١, Issue ١٢.

Ligon D.Glynn, April ١٩٩٦, "Data Quality: Earning The Confidence Of Decision-Makers", Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Educational Research Association. New York.

Lipe R., ١٩٩٩, "The Relation between Stock Returns and Accounting Given Alternative Information", The Accounting Review, Vol. ٦٥, Issue ١, pp: ٥٥-٧١.

Lougee; B. And C. Marquardt, Aug. ٢٠٠٢, "Earnings Quality And Strategic Disclosure, An Empirical Examination Of "Pro Forma Earnings", Working Paper, University Of California And New York University.

Makar; D.; Alam; P. and A. Pearson, Fall ١٩٩٨, "Antitrust Merger Investigation and The Quality Of Reported Earnings", Journal Of Applied Business Research, Vol. ١٤ Issue ٤.

Martin; W. Jimmy, Nov. ٢٠٠٢, "Zar, Inc.: A Case in Earnings Quality", Issues in Accounting Education, Vol. ١٧, No. ٤.

McEnroe; John and Stanley Martens, ٢٠٠٣ "Perceptions of the Quality of Corporate Earnings: Evidence of A Credibility Gap", Working Paper, At Depoaul University.

Me Daniel L; Martin R & L Maines, January ٢٠٠٢, "Evaluating Financial Reporting Quality: The Effects of Financial Expertise versus Financial Literacy". The Accounting Review (Supplement) Issue ٧٧.

Mikail; M.; Walther; B. and R.; Willis; ٢٠٠٣, "Reaction To Dividend Changes Conditional On Earnings Quality", Journal Of Accounting, Auditing & Finance, Vol. ١٧ Issue ١.

Ott,L., ١٩٨٨, An Introduction To Statistical Method And Data Analysis, Boston:PWS-Kent.

Pasewark; R.; Collins; Denton L.; Strawser; Jerry R. June ٢٠٠٢, "Characteristics Influencing Perceptions Of Accounting Pronouncement Quality", Accounting Horizons, Vol. ١٦ Issue ٢.

Pedley Sara, ٢٠٠٢, "Protecting Your Earnings: Managing The FASB ١٣٣ Challenge", Chemical Week Associates.

Penman H. Stephen and Zhang Xiao –Jun, April ٢٠٠٢, "Accounting Conservatism, The Quality Of Earnings, And Stock Returns", The Accounting Review, Vol. ٧٧, No ٢.

Revsine,l., D. W. Collins, and W. B. Johnson. ١٩٩٩. "Financial Reporting And Analysis", Prentice Hall.

Richardson; S.; Soan R.; Soliman; M.; and I. Tuna, July ٢٠٠١, "Information In Accruals About The Quality Of Earnings", Working Paper, University Of Michigan Business School.

- Richardson; Scott, ٢٠٠٣, "Earnings Quality and Short Sellers", Accounting Horizons, Supplement, Vol.١٧.
- Schipper, K. ١٩٨٩, "Commentary On Earnings Management", Accounting Horizons, vol. ٤.
- Schipper; K. & L. Vincent, ٢٠٠٣, " Earnings Quality", Accounting Horizons, Supplement, Vol. ١٧.
- Schroeder G. Richard; Clark W Myrtle. & Cathey M. Jack. ٢٠٠١, Accounting Theory And Analysis: Text Cases And Readings, Seventh Edition. John Wiley & Sons, Inc.
- Sekaran Uma, ١٩٨٤, Research Methods For Managers, New York, John Wiley and Sons.
- Sigal s., & J. Castelan, ١٩٨٨," Non Parametric Statistics For Behavioural Science, New York: McGraw-Hill.
- Sloan, R. G. ١٩٩٦. "Do Stock Prices Fully Reflected Information In Accruals And Cash Flows About Future Earnings?" The Accounting Review, Vol. ٧١. Issue ٣.
- Teets R. Walter, November ٢٠٠٢, "An Introduction To The Quality Of Earnings", Issue In Accounting Education. Vol.١٧, No.٤.
- Webster's Biographical Dictionary; ١٩٩٩, Springfield. Mass.,USA.
- Wilson, G., ١٩٨٧, "The Incremental Information Content of the Accrual and Funds Components OF Earnings After Controlling For Earnings", The Accounting Review, Issue ٦٢.
- Zhou Jian and Elder Randal. July ٢٠٠١, "Audit Firm Size Industry Specialization And Earnings Management By Initial, Public Offering Firms". Working Paper, State University of New York at Binghamton and Syracuse University.



## الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

الاستبانة الخاصة بإدارة في الشركات

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المجيب ...

تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الاستبانة إلى تحقيق غرض الدراسة التي يقوم بها الباحث لتطوير نموذج يمكن استخدامه في تقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب التدقيق، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة.

وقد عهدنا بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمساندة البحوث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا، لذا نرجو منكم تعبئة الاستبانة بدقة وواقعية، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الفئات المستهدفة في الاستبانة:

( رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، المدير العام، موظفو الإدارة العليا، لجنة التدقيق في الشركة، رؤساء وأعضاء أقسام المحاسبة والمالية والتدقيق )

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

الباحث

محمد احمد علقم

جامعة عمان العربية /قسم المحاسبة

الجزء الأول: ( خاص بالشركات) -

الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) أمام الإجابات المناسبة:

الجنس: أ - ذكر ( ) ب- أنثى ( )

المؤهل العلمي:

أ - دبلوم كلية المجتمع ( )

ب- بكالوريوس ( )

ج- ماجستير ( )

د- دكتوراه ( )

هـ - أخرى ( ) حدد

التخصص:

أ - محاسبة ( )

ب - إدارة أعمال ( )

ج - اقتصاد ( )

د - أخرى ( ) حدد

الوظيفة :

أ - رئيس مجلس إدارة ( )

ب- عضو مجلس إدارة ( )

ج- مدير عام ( )

د- مدير مالي ( )

هـ - رئيس قسم محاسبة ( )

و- غير ذلك ( ) حدد

عدد سنوات الخبرة العملية:

أ - أقل من ٥ سنوات ( )

ب - من ٥-وأقل من ١٠ سنوات ( )

ج - من ١٠ - ١٥ سنة ( )

د - أكثر من ١٥ سنة ( )

تحصل الشركة من المكتب التي يدقق حساباتها على خدمات غير تدقيقية:

أ - نعم ( )

ب - لا ( )

توصف البيئة التي تعمل فيها الشركة بـ: ( يرجى اختيار إجابة واحد فقط )

أ - بيئة مستقرة ( )

ب - بيئة متغيرة وغير مستقرة ( )

ج - التكنولوجيا العالية ( )

د - التكنولوجيا البسيطة ( )

و - المنافسة الشديدة ( )

هـ - الاعتماد الكبير على رأس المال البشري ( )

تعمل الشركة في قطاع :

أ - الصناعة ( )

ب - الخدمات ( )

ج - غير ذلك ( ) حدد

الجزء الثاني: ويبين تقييم جودة الأرباح في الشركة، الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) في المربع الذي يعكس الإجابة الأكثر صحة من وجهة نظرك:

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
	تميزت الأرباح المعلنة للشركة بالثبات خلال السنوات الخمس الأخيرة.					
	يرتبط النمو في أرباح الشركة بالنمو في العمليات الفعلية لها.					
	الفرق بين أرباح الشركة من العمليات التشغيلية وصافي التدفق النقدي ليس كبيراً.					
	توفر الشركة معلومات كافية وحديثة عن أرباحها.					
	هناك استقرار في أسعار أسهم الشركة في السوق.					
	تعتبر الأرباح الحالية للشركة مؤشراً قوياً عن الأرباح المستقبلية لها.					
	بعض الخسائر التي تحققها الشركة في السوق تتميز بالاستمرارية.					
	يعتبر حجم المديونية في ميزانية الشركة كبيراً.					
	تعتمد الشركة بشكل كبير على أموال الاقتراض في الحصول على التمويل اللازم لها.					

					تحرص الشركة أن تكون طرق الاهتلاك والمخصصات التي تعلنها تتفق مع متوسط الصناعة.	
					تتميز أرباح الشركة بالشفافية والحياد في التعبير عن الواقع الحقيقي للعمليات.	
					تفصح الشركة عن القيمة الجارية لأصولها والتزاماتها.	
					تتصف المبادئ والسياسات المتبعة في احتساب الأرباح في الشركة بالثبات والاستقرار.	
					هناك عقلانية في التقديرات المحاسبية المتبعة في حسابات الشركة.	
					الإفصاحات الواردة في تقارير الشركة أعلى من متطلبات القوانين.	
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					تحرص الشركة على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق.	
					تلعب لجنة التدقيق في الشركة دورا فاعلا في التحقق من جودة الأرباح المعلنة في قوائمها المالية.	
					يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة بالمؤهلات العلمية اللازمة والكافية.	
					يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة باستقلالية وحياد في مراقبة التقارير المالية.	

					تراقب لجنة التدقيق في الشركة جودة الأرباح وتناقش مدقق الحسابات في القضايا التي تظهر.
					تعكس التقارير المالية للشركة الأرباح الحقيقية لها بشفافية وحياد.
					توفر إمكانية المقارنة بين أرقام الأرباح للشركة عبر السنوات معلومات دقيقة.
					توفر إمكانية المقارنة بين أرقام الأرباح للشركة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة معلومات دقيقة.
					التقديرات المحاسبية وطرق احتساب المخصصات في الشركة لا تختلف من سنة لأخرى.
					تعبر قيم الأصول المعلنة في ميزانية الشركة عن الواقع الفعلي لها.
					يتم الاعتراف بالإيرادات في الشركة بصورة معقولة.
					يتم استخدام سياسات متحفظة عند الاعتراف بالإيرادات في الشركة.
					يتم الاعتراف بجميع المصاريف والخسائر المستقبلية والإفصاح عنها في الشركة.
					يتم مقابلة الإيرادات بالمصروفات بحياد ومعقولة في الشركة.
					لا يتم تغيير تصنيف الأصول من سنة لأخرى في الشركة.
					لا يتم تغيير تصنيف الإيرادات والمصروفات من سنة لأخرى في الشركة.

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
	توفر الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركة معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.					
	يناقش مدقق الحسابات مع لجنة التدقيق أية حالة يشك فيها بقيام الشركة بإدارة الأرباح.					
	يعتبر استخدام المخصصات من الممارسات الشائعة في الشركة لتجميل الأرباح.					
	يتم الاعتراف بالإيراد في الشركة بالرغم من وجود حق الإرجاع.					
	لا تلتزم الشركة بالمبادئ المحاسبية إذا توقع أن المدقق سيعتبر ذلك أمرا غير ذي أهمية.					
	تقوم الشركة بتأخير أرباحها للربع الأخير من السنة لتحسين النتائج المعلنة.					
	تتصف الأرباح في الشركات ذات التكنولوجيا المتطورة باستمرار بالثبات.					
	تشكل الأصول غير الملموسة جزءا كبيرا من أصول الشركة.					
	يوجد التزامات متوقعة على الشركة لا تظهر في تقاريرها المالية.					
	تعرض الشركة التقارير المستقبلية المتوقعة للأرباح مع تقاريرها المالية.					

					يحد التعامل مع مكتب تدقيق كبير من قدرة إدارة الشركات في إدارة الأرباح وتحسينها.	
					ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق أجنبي مشهور يحد من قدرة الشركات على إدارة الأرباح وتحسينها.	
					تقديم مكتب التدقيق للشركة خدمات استشارية وغير تدقيقية كبيرة الحجم يؤثر سلبا على جودة الأرباح.	
					أرباح الشركات كبيرة الحجم أكثر استقرارا وثباتا من الشركات صغيرة الحجم.	
					الشركات التي تغير مدقق حساباتها تعتبر أرباحها اقل جودة من تلك الشركات التي لا تغيرهم.	
					الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية بشكل كبير تكون أرباحها اقل جودة.	
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الرقم	العبرة
					المبيعات الآجلة والمبيعات بالتقسيط تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الشركة.	
					تحرص إدارة الشركة على إظهار الأرباح بشكل مناسب.	
					حوافز الإدارة في الشركة ترتبط بحجم الأرباح التي تحققها الشركة.	
					تستخدم الشركة الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح.	

					تطبق الشركة المعايير المحاسبية الجديدة قبل الشركات الأخرى لتحقيق منافع متوقعة.
					تشكل نسبة أرباح إعادة تقييم الأصول نسبة كبيرة من صافي أرباح الشركة.
					معظم أرباح الشركة تعتبر من الأرباح التشغيلية ومن العمليات المتكررة.
					أرباح الشركة ناجمة عن مبيعات نقدية.
					أرباح الشركة ليست ناجمة عن التغير في الطرق والتقديرات.
					هناك اختلاف جوهري بين التقديرات التي تقوم بها إدارة الشركة وتقديرات المدقق.
					درجة التقدير والحكم الشخصي في تحديد أرباح الشركة كبير.
					تتميز الإفصاحات التي تعرضها الشركة في تقاريرها بالشفافية.
					تقوم الشركة بإعداد قوائم الأرباح المتوقعة بما يتفق والمعايير الدولية.
					تفصح الشركة عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
					تتفق الأرباح المعلنة للشركة مع توقعات المحللين ومع متوسط الصناعة.
					تلتزم الشركة بالوفاء بما عليها من عقود الدين والالتزامات.



الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
	تقوم الشركة بتصنيف الأرباح كبنود تشغيلية وغير تشغيلية.					
	يكون حجم المبيعات في الشركة أكبر قبل نهاية الفترة المالية.					
	يكون هناك بضاعة مباعة في حسابات الشركة وما تزال بحوزتها ولم يتم الإفصاح عنها.					
	هناك اتجاه غير عادي في حساب الديون المشكوك فيها في الشركة في السنوات الأخيرة.					
	يتم تصنيف المصروفات إلى متكررة وغير متكررة في الشركة.					
	تخضع أصول الشركة لفحوصات الانخفاض في القيمة.					
	التغيرات في المبادئ والطرق المحاسبية كان لها أثر كبير على التغير في أرباح الشركة.					
	الشركات التي تظهر أصول غير الملموسة بشكل كبير، تكون أرباحها في العادة أكثر تذبذبا.					
	يزداد حجم المخصصات في السنوات التي تحقق فيها الشركة أرباحا أكثر.					
	تعتبر الشركات كبيرة الحجم أكثر استقرارا في مبيعاتها من الشركات صغيرة الحجم.					

					تواجه الشركات صغيرة الحجم صعوبة في المحافظة على مستوى ثابت من الأرباح عبر السنوات.
					تلبية التقارير المالية الصادرة عن الشركات حاجات مستخدمي القوائم المالية المختلفين.
					يتوفر لدى مستخدمي القوائم المالية للشركات الأردنية القناعة بقدرة المدقق الخارجي على اكتشاف جميع التجاوزات التي تحدث في الشركة.
					الاستقرار في المؤشرات المالية للشركة يعني استقرارا في أرباح الشركة الفعلية.
					تعتبر المؤشرات المالية للشركة الأردنية عن جودة أرباحها.
					يحتوي تقرير مدقق الحسابات إشارات واضحة عن جودة أرباح الشركة.
					تقدم الشركة في تقاريرها المالية وافصاحاتها معلومات عن جودة واستمراريتها أرباحها.

ب- الإستبانة الخاصة بمكاتب تدقيق الحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المجيب ...

تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الاستبانة إلى تحقيق غرض الدراسة التي يقوم بها الباحث لتطوير نموذج يمكن استخدامه في تقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب التدقيق، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة. وقد عهدنا بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمساندة البحوث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا، لذا نرجو منكم تعبئة الاستبانة بدقة وواقعية، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الفئات المستهدفة في الاستبانة:

( المدققون في مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية )

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

الباحث

محمد احمد علقم

جامعة عمان العربية /قسم المحاسبة

الجزء الأول: ( خاص بمكاتب التدقيق )

الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) أمام الإجابات المناسبة:

الجنس: أ - ذكر ( ) ب- أنثى ( )

المؤهل العلمي:

أ - دبلوم كلية المجتمع ( ) ب- بكالوريوس ( )

ج- ماجستير ( ) د- دكتوراه ( )

هـ - أخرى ( ) حدد

التخصص :

أ - محاسبة ( ) ب - إدارة أعمال ( )

ج - اقتصاد ( ) د - أخرى ( ) حدد

الوظيفة :

أ - شريك ( ) ب - مدير تدقيق ( )

ج - مدقق رئيسي ( ) د - أخرى ( ) حدد

عدد سنوات الخبرة العملية:

أ - أقل من 5 سنوات ( ) ب - من 5-وأقل من 10 سنوات ( )

ج - من 10- 15 سنة ( ) د - أكثر من 15 سنوات ( )

يبلغ عدد المدققين في المكتب:

أ - اقل من عشرة ( ) ب - عشرة مدققين فأكثر ( )

عدد الشركات المساهمة العامة التي يقوم المكتب بتدقيق حساباتها:

أ - اقل من ثلاث شركات ( ) ب - ثلاث شركات فأكثر ( )

يرتبط هذا المكتب بمكتب تدقيق حسابات أجنبي:

أ: نعم ( ) ب: لا ( )

يقدم المكتب خدمات غير تدقيقية للشركات المساهمة التي يدقق حساباتها:

أ: نعم ( ) ب: لا ( )

الجزء الثاني: ويبين تقييم جودة الأرباح، الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) في المربع الذي يعكس الإجابة الأكثر صحة من وجهة نظرك :

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
	تميزت الأرباح المعلنة للشركات المساهمة الأردنية بالثبات خلال السنوات الخمس الأخيرة.					
	يرتبط النمو في أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية بالنمو في العمليات الفعلية لها.					
	الفرق بين أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية من العمليات التشغيلية وصافي التدفق النقدي ليس كبيرا.					
	توفر الشركات المساهمة العامة الأردنية معلومات كافية وحديثة عن أرباحها.					
	هناك استقرار في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية في السوق.					
	تعتبر الأرباح الحالية للشركات المساهمة الأردنية مؤشرا قويا عن الأرباح المستقبلية لها.					
	بعض الخسائر التي تحققها الشركات المساهمة العامة الأردنية في السوق تتميز بالاستمرارية.					
	يعتبر حجم المديونية في ميزانية الشركات المساهمة العامة الأردنية كبير.					

					تعتمد الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل كبير على أموال الاقتراض في الحصول على التمويل اللازم لها.
					تحرص الشركات المساهمة العامة الأردنية أن تكون طرق الاهتلاك والمخصصات التي تعلنها تتفق مع متوسط الصناعة.
					تتميز أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية بالشفافية والحياد في التعبير عن الواقع الحقيقي للعمليات.
					تفصح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن القيمة الجارية لأصولها والتزاماتها.
					تتصف المبادئ والسياسات المتبعة في احتساب الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية بالثبات والاستقرار.
					هناك عقلانية في التقديرات المحاسبية المتبعة في حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية.
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الرقم العبارة
					الإفصاحات الواردة في تقارير الشركات المساهمة العامة الأردنية أعلى من متطلبات القوانين.
					تحرص الشركات المساهمة العامة الأردنية على استخدام الطرق المحاسبية الدارجة في السوق.

				تلعب لجنة التدقيق في الشركات دورا فاعلا في التحقق من جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية.
				يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمؤهلات العلمية اللازمة والكافية.
				يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية باستقلالية وحياد في مراقبة التقارير المالية.
				تراقب لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية جودة الأرباح وتناقش مدقق الحسابات في القضايا التي تظهر.
				تعكس التقارير المالية للشركات الأردنية الأرباح الحقيقية لها بشفافية وحياد.
				توفر إمكانية المقارنة بين أرقام الأرباح للشركات المساهمة الأردنية عبر السنوات معلومات دقيقة.
				توفر إمكانية المقارنة بين أرقام الأرباح للشركة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة معلومات دقيقة.
				طرق احتساب المخصصات في الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تختلف من سنة لأخرى.
				تعبر قيم الأصول المعلنة في ميزانية الشركات المساهمة العامة الأردنية عن الواقع الفعلي لها.

					يتم الاعتراف بالإيرادات في الشركات المساهمة العامة الأردنية بصورة معقولة.
					يتم استخدام سياسات متحفظة عند الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
					يتم الاعتراف بجميع المصاريف والخسائر المستقبلية والإفصاح عنها في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
					يتم مقابلة الإيرادات بالمصروفات بحياد ومعقولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
					لا يتم تغيير تصنيف الأصول من سنة لأخرى في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الرقم العبارة
					لا يتم تغيير تصنيف الإيرادات والمصروفات من سنة لأخرى في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
					توفر الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات الأردنية معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.
					يناقش مدقق الحسابات مع لجنة التدقيق أية حالة يشك فيها بقيام الشركة بإدارة الأرباح.
					يعتبر استخدام المخصصات من الممارسات الشائعة للشركات الأردنية لتجميل الأرباح.
					يتم الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة العامة الأردنية بالرغم من وجود حق الإرجاع.

				لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمبادئ المحاسبية إذا توقعت أن المدقق سيعتبر ذلك أمرا غير ذي أهمية.
				تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتأخير أرباحها للربع الأخير من السنة لتحسين النتائج المعلنة.
				تتصف الأرباح في الشركات ذات التكنولوجيا المتطورة باستمرار بالثبات.
				تشكل الأصول غير الملموسة جزءا كبيرا من أصول الشركات المساهمة العامة الأردنية.
				يوجد التزامات متوقعة على الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تظهر في تقاريرها المالية.
				تعرض الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل كبير التقارير المستقبلية المتوقعة للأرباح مع تقاريرها المالية.
				يحد التعامل مع مكتب تدقيق كبير من قدرة إدارة الشركات في إدارة الإرباح وتحسينها.
				ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق أجنبي مشهور يحد من قدرة الشركات على إدارة الأرباح وتحسينها.
				تقديم مكتب التدقيق للشركة خدمات استشارية وغير تدقيقية كبيرة الحجم يؤثر سلبا على جودة الأرباح.



					أرباح الشركات كبيرة الحجم أكثر استقراراً وثباتاً من الشركات صغيرة الحجم.
					الشركات التي تغير مدقق حساباتها تعتبر أرباحها اقل جودة من تلك الشركات التي لا تغيرهم.
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الرقم العبرة
					الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية بشكل كبير تكون أرباحها اقل جودة.
					المبيعات الآجلة والمبيعات بالتقسيط تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الشركات المساهمة العامة الأردنية.
					تحرص إدارات الشركات على إظهار الأرباح بشكل مناسب.
					حوافز الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ترتبط بحجم الأرباح التي تحققها هذه الشركات.
					تستخدم الشركات المساهمة العامة الأردنية الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح.
					تطبق بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية المعايير المحاسبية الجديدة قبل الشركات الأخرى لتحقيق منافع متوقعة.
					تشكل نسبة أرباح إعادة تقييم الأصول نسبة كبيرة من صافي أرباح الشركات.

					معظم أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية تعتبر من الأرباح التشغيلية ومن العمليات المتكررة.	
					أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية ناجمة عن مبيعات نقدية.	
					أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية ليست ناجمة عن التغيير في الطرق والتقديرات.	
					هناك اختلاف جوهري بين التقديرات التي تقوم بها إدارة الشركات وتقديرات المدقق.	
					درجة التقدير والحكم الشخصي في تحديد أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية كبير.	
					تتميز الإفصاحات التي تعرضها الشركات المساهمة العامة الأردنية في تقاريرها بالشفافية.	
					تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بإعداد قوائم الأرباح المتوقعة بما يتفق والمعايير الدولية.	
					تفصح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.	
					تتفق الأرباح المعلنة للشركات الأردنية مع توقعات المحللين ومع متوسط الصناعة.	
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الرقم العبارة	
					تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالوفاء بما عليها من عقود الدين والالتزامات.	

					تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتصنيف الأرباح كبنود تشغيلية وغير تشغيلية.
					تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتسجيل لمبيعات غير عادية قبل نهاية الفترة.
					يكون هناك بضاعة مباعة في حسابات الشركات وما تزال بحوزتها ولا يتم الإفصاح عنها.
					هناك اتجاه غير عادي في حساب الديون المشكوك فيها في الشركات المساهمة العامة الأردنية في السنوات الأخيرة.
					يتم في الشركات المساهمة العامة الأردنية تصنيف المصروفات إلى متكررة وغير متكررة.
					تخضع أصول الشركات المساهمة العامة الأردنية لفحوص الانخفاض في القيمة.
					التغيرات في المبادئ والطرق المحاسبية كان لها أثر كبير على التغير في أرباح الشركات.
					الشركات التي تظهر أصول غير الملموسة بشكل كبير، تكون أرباحها في العادة أكثر تذبذبا.
					يزداد حجم المخصصات في السنوات التي تحقق فيها الشركات أرباحا أكثر.
					تعتبر الشركات كبيرة الحجم أكثر استقرارا في مبيعاتها من الشركات صغيرة الحجم.
					تواجه الشركات صغيرة الحجم صعوبة في المحافظة على مستوى ثابت من الأرباح عبر السنوات.

					تلي التقارير المالية الصادرة عن الشركات حاجات مستخدمي القوائم المالية المختلفين.
					يتوفر لدى مستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية القناعة بقدرة المدقق الخارجي على اكتشاف جميع التجاوزات التي تحدث في الشركة.
					الاستقرار في المؤشرات المالية للشركة يعني استقرارا في أرباح الشركة الفعلية.
أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الرقم العبارة
					تعبر المؤشرات المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية عن جودة أرباحها.
					يحتوي تقرير مدقق الحسابات إشارات واضحة عن جودة أرباح الشركة.
					تقدم الشركة في تقاريرها المالية وافصاحاتها معلومات عن جودة واستمراريتها أرباحها.

ملحق رقم (٢) مجتمع الدراسة

مكاتب تدقيق الحسابات

الرقم	اسم المكتب
	إبراهيم العباسي وشركاه
	بواب وشركاهم / حنا فرنسيس بواب وولديه
	التجمع للاستثمارات والتدقيق
	حويط وفاشة
	خليف
	سابا وشركاهم
	طلال أبو غزالة
	غاوي للتدقيق
	غوشة وشركاه
	مأمون فروقة / محاسبون قانونيون
	المجموعة المهنية العربية
	المحاسبون القانونيون العرب
	المحاسبون المتحدون
	مكتب رضا الكباريتي
	مكتب سمير مصطفى للتدقيق
	المهنيون العرب

ب- أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الخدمات والصناعة:

* قطاع الخدمات	
الرقم	اسم الشركة
	الكهرباء الأردنية
	الفنادق والسياحة الأردنية
	كهرباء محافظة اربد
	الحمة المعدنية الأردنية
	اتحاد أصحاب السيارات الشاحنة
	العربية الدولية للفنادق
	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية
	العقارية الاستثمارية / عقاركو
	المركز الأردني للتجارة الدولية
	المؤسسة الصحفية الاردنية / الرأي
	الاردنية للصحافة والنشر / الدستور
	فنادق الشرق الأوسط والكومودور المتحدة
	العربية الدولية للتعليم والاستثمار
	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين
	الزرقاء للتعليم والاستثمار
	الموحدة لتنظيم النقل البري
	الاتحاد لتطوير الأراضي
	تأجير وصيانة الاليات والمعدات
	النقلات السياحية الاردنية / جت
	التسهيلات التجارية الاردنية
	المركزية للتجارة العامة والتخزين

الاردنية للتسويق	
الشرق الأوسط للتنمية والتجارة	
الأهلية للمراكز التجارية	
الاتحاد للاستثمارات المالية	
الدولية للاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية	
وزارة للاستثمار	
المجموعة العربية الدولية للاستثمارات الطبية	
الشرق للمشاريع الاستثمارية	
الأردنية للاستثمارات المتخصصة	
مجموعة العصر للاستثمار	
الدولية للاستثمارات الطبية	
الاردنية للسياحة والمياه المعدنية / حمامات ماعين	
الاردنية للإنتاج التلفزيوني والإذاعي والسينمائي	
الإئماء للاستثمارات والتسهيلات المالية	
الضمان للاستثمار	
الأردنية لضمان القروض	
التجمعات الاستثمارية المتخصصة	
الأردنية للاستثمار والنقل السياحي ( ألفا )	
المستثمرون العرب المتحدون	
المتخصصة للتجارة والاستثمارات	
الطباعون العرب	
الاردنية المركزية	
الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	
الدولية للفنادق والأسواق التجارية	

تطوير العقارات	
الأمين للاستثمار	
العربية للاستثمار الإعلامي	
العرب للتنمية العقارية	
المجموعة الاستشارية الاستثمارية	
السلام للاستثمار	
البتراء للنقل السياحي	
عمان للتنمية والاستثمار	
الاستثمارات التعدينية (قابضة)	
الكهرباء الوطنية	
المجموعة الأولى للاتصالات	
العالمية لادارة التأمينات الصحية	
السلام الدولية للنقل والتجارة	
الثقة للنقل الدولي	
الدار الوطنية للصحافة والإعلام	
البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	
البلاد للخدمات الطبية	
الاتصالات الاردنية	
الأسواق الحرة الاردنية	
الثقة للاستثمارات الأردنية	
* قطاع الصناعة	
مصانع الاسمنت الأردنية	
مناجم الفوسفات الأردنية	
الاستثمارات العامة	



مصفاة البترول الأردنية	
البوتاس العربية	
الدباغة الاردنية	
الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	
مصانع الاجواخ الاردنية	
الصناعات الصوفية	
العربية لصناعة الأدوية	
مصانع الخزف الاردنية	
الألبان الاردنية	
مصانع الورق والكرتون الاردنية	
العامة للتعدين	
الاردنية لصناعة الأنايب	
مصانع المنظفات الكيماوية العربية	
الغزل والنسيج الاردنية	
رافيا الصناعية للأكياس البلاستيكية	
دار الدواء للتنمية والاستثمار	
العربية لصناعة الألمنيوم / آراي	
المواشي والدواجن	
العربية لتصنيع وتجارة الورق	
الوطنية لصناعة الصلب	
الصناعات الوطنية	
الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	
الصناعات الكيماوية الاردنية	

الاردنية لصناعات الصوف الصخري	
العالمية للصناعات الكيماوية	
صناعات علاء الدين	
الاردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	
الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	
السلفوكيماويات الاردنية	
المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	
الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	
الكوثر للاستثمار	
العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	
التنقيب للصناعات الإنشائية	
الموارد الصناعية الاردنية	
الكابلات الاردنية الحديثة	
الدخان والسجائر الدولية	
اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	
الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	
الوطنية لصناعة الكلورين	
حديد الأردن	
مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	
المصانع العربية الدولية للأغذية	
التبغ والسجاير الاردنية	
العربية للاستثمار والتجارة الدولية	
الصناعات والكبريت الاردنية / جيمكو	

الصناعات الهندسية العربية	
الاردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية	
العربية للمستلزمات الغذائية والطبية	
نيزك لصناعة القوالب والمعدات	
الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة / ناميكو	
الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	
الرازي للصناعات الدوائية	
الدولية لإنتاج الأقمشة	
الدولية للصناعات الخزفية	
الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمياوية والمستلزمات الطبية	
العربية للصناعات الكهربائية	
اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	
مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	
رم للصناعات المعدنية	
الوطنية للدواجن	
العربية لصناعة المواسير	
الصناعات الدوائية المتطورة	
دار الغذاء	
العالمية لصناعة البصريات والسمعيات	
الوطنية لصناعة الألمنيوم	
الإقبال للطباعة والتغليف	
الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	
العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	
المؤسسة الطبية الأردنية	

دلنا للصناعات الغذائية	
الأردنية لصناعات البحر الميت	
المتحدة للصناعات الزجاجية	
العامه للصناعات الهندسية	
الاتحاد للصناعات المتطورة	
الاستثمارات والصناعات المتكاملة	
البتروال الوطنية	
العالمية لصناعة المنظفات	
المجموعة المتحدة للنسيج	
أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	
ملح الصافي الأردنية	
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	
الجنوب لصناعة الفلاتر	
الأردن الدولية للصناعات	
الدولية لصناعة السيلكا	
مجموعة الشرق الأوسط للاستثمارات الدولية	
مغنيسيا الأردن	

